

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي
(437)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	24
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	31
حقوق الإنسان فى العالم	126

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

في ندوة حقوق الإنسان.. الغامدي تصف المجتمع بالعاجز وبتول تؤكد على التثقيف الجنسي

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 4 جماد ثاني 1435 هـ - 4 أبريل 2014م
<http://www.alsharq.net.sa/2014/04/04/1114106>

جدة - عامر الجفالي

كشفت رئيس مجلس إدارة جمعية حماية في جدة والاختصاصية النفسية في مستشفى الملك عبدالعزيز للصحة النفسية د سميرة الغامدي عن قصور القطاعات المختلفة داخل وزارة الصحة في إعداد إحصاءات دورية عن حالات الأمراض في كل قطاع، وأشارت إلى غياب نظام موحد يجمع شتات هذه الإحصاءات ويحدثها. وشنت الغامدي هجوماً على المجتمع المحلي واصفة إياه بالمجتمع الذي لا يقرأ ويعجز عن البحث عن المعلومة منتظراً أن تقدم له جاهزة، وقالت إن وزارة الصحة خطت خطوات جدية وجيدة على طريق تعزيز حق المواطن في الصحة خدمة وتوعية، إلا أن الأخير لا يسعى إلى معرفة هذه الحقوق والخدمات المقدمة، ودعت إلى الكف عن الهجوم غير المبرر على وزارة الصحة، جاء ذلك خلال ردها على سؤالاً لـ«الشرق» حول تقييم مستوى حصول المواطن على حقه الصحي في الخدمة والتوعية، وأبانت الغامدي أن الوزارة قدمت خدمة توفير السرير للمريض في أي منشأة صحية في حال عدم توفرها في المستشفيات الحكومية وتحملها لكافة تكاليف علاج المريض كما قدمت الوزارة خدمة توفير الدواء وإمكانية شرائه على حساب الوزارة من أي مكان في حال عدم توفره لديها.

وعلى صعيد حق المواطن في التوعية الصحية راهنت الغامدي على نتائج أعمال العقل لا رصد الأموال الكبيرة في نشر الثقافة التوعوية عن طريق ابتكار وسائل التوعية والبعد عن تقليدية الوسائل التي عجزت عن الوصول لمختلف شرائح المجتمع، مشيرة إلى وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة كنشر تويطات مختصرة تثقيفية تتبناها الوزارة واستخدام كافة وسائل الشباب الحديثة على شبكة الإنترنت والفيس واليوتيوب والكلبيات التلفزيونية، كما أشارت إلى أن جهود الدولة لا تكفي مع تواضع عدد وتفاعل مؤسسات المجتمع المدني.

ولوحّت مديرة مستشفى الملك سعود بجدة د بتول سليمان بمحاولة المجتمع تضليل نفسه، وقالت بصراحة: «لا بد من الاعتراف بمشكلاتنا من أجل السعي لحلها»، مشيرة إلى واقع التعامل مع الأمراض الجنسية كالإيدز والموقف الإقصائي لها سواء من الأسرة أو المجتمع أو حتى الطواقم الطبية التي شوهدت تتعامل بكل قسوة مع هكذا مرضى. ولم تقف د بتول عند هذا الحد حين أبانت عبر الإحصاءات بأن أعداد المرضى بهذا المرض في منطقة الشرق الأوسط بلغت في عام 2011م، 2600 حالة من الأطفال المصابين عن طريق الوراثة مقارنة بـ 2200 حالة في دول أمريكا اللاتينية رغم سوء اقتصاد هذه الدول، وسجلت الإحصاءات في 2012 م 3000 حالة في الشرق الأوسط في إشارة لتزايد الحالات ورغم هذه الإحصاءات لا نرى تفاعلاً وتحركاً يوازي ذلك، كما نبهت د بتول على تعامل المجتمع مع التوعية وأهمية التثقيف الجنسي كون المجتمع منفصلاً عن الواقع من أجل اتسامه بالمحافظة والتدين، رغم أن الواقع يسجل غير ذلك وحالات الأمراض الجنسية بين الشباب والفتيات موجودة ومنتشرة، وأكدت أن غياب التثقيف الصحي بشكل عام يحمل في ثناياه نتائج وخيمة كما حصل وما زال يحصل مع حمى الضنك الذي يحد من انتشاره التثقيف، ودعت إلى عدم الانجرار وراء الشائعات كما يحدث الآن عبر رسائل الواتساب المحذرة من انتشار حالات الإصابة بكورونا مؤكدة على شفافية وزارة الصحة حول الإفصاح عن الإحصاءات الدقيقة، وعرضت د بتول قائمة بالأمراض المعدية ووسائل الحماية منها وعلاجها خاصة البوابية والمعدية منها.

وكانت جمعية حقوق الإنسان دعت إلى عقد ندوة صباح يوم أمس بمقر الجمعية تحت عنوان «الحق في الصحة» قدمت فيها كل من الطبيبتين د. سميرة الغامدي ود. بتول سليمان ورقتي عمل ناقشتا فيهما الوضع الصحي بالمملكة وما تدعو الحاجة إلى تنميته حقوقيا ومعرفيا مشاركة مع مؤسسات المجتمع المدني وجمعية حقوق الإنسان.

وقال المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة د. عمر حافظ لـ«الشرق» إن الجمعية بمناسبة اليوم العالمي للصحة الموافق السابع من إبريل ويوافق ذكرى إنشاء منظمة الصحة العالمية في عام 1948م في هذه السنة اختارت المنظمة موضوع الأمراض المنقولة بالنواقل من جراء المشكلات البيئية ونحن نجد من واجب الجمعية التذكير بهذه الوسائل والإسهام في التوعية ولذلك دعت الجمعية الطبيبتين المشاركتين اليوم ومن خلال تقديمهما للمعلومات يتضح للجمعية وجود فجوة كبيرة بين مما هو كائن من توعية وتنقيف على مستوى الأسرة والمجتمع فوزارة الصحة تقوم بالتوعية مشكورة ولكنها لم تبلغ الحد المرضي للناس ولذلك يهمل في الجمعية التذكير بالمحافظة على حق الصحة العامة للمواطن، وسبق أن أشارت الجمعية في كل تقاريرها السابقة إلى تقصير واضح لدى وزارة الصحة في مستوى الخدمات المقدمة للمواطن ومازلنا نؤكد على ذلك حتى اليوم وندعو الجهات الرقابية داخل الدولة ومراقبة ما خصصته الدولة مشكورة من أموال وميزانيات لوزارة الصحة وأين أثر ذلك لدى المواطن.



الحكم على 17 آخرين من نفس الخلية بمدد متفاوتة السجن 27 عاماً لمدان هرب امرأة سعودية للعراق للالتحاق بالقاعدة والزواج من الزرقاوي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 جماد ثاني 1435هـ - 4 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924089>

الرياض – مبارك العكاش

قررت المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض أمس الحكم على 18 متهماً بسجن مددا متفاوتة ومنعهم من السفر مدة مماثلة لفترة سجنهم، وتبين من منطوق الحكم بأن المتهم الأول هو الذي قام بتهرب المرأة السعودية (و، ي) مع أبنائها الثلاثة إلى اليمن ثم إلى العراق للالتحاق بتنظيم القاعدة قبل أن يقرر أبو مصعب الزرقاوي الزواج منها.

ودين المتهم الأول بتستره على المرأة (و، ي) ومحاولته تزوير وثائق سفر لها ولأبنائها ومساعدتها في السفر عبر الطائرة من الرياض إلى جازان برفقة أبنائها الثلاثة دون محرم والاشتراك في تهريبها إلى اليمن عبر الحدود بطريقة غير مشروعة لأجل تهريبها مع أولادها إلى سورية ثم العراق استجابة لطلب بعض أعضاء تنظيم القاعدة هناك وتسببه في تشنتهم وضباعهم في مناطق الفتنة والصراع، وتستره على ذلك طيلة الفترة التي سبقت إيقافه وعدم إخبار ذويها وولي أمرها والجهات الأمنية المختصة.

كما دين باجتماعه بزعيم خلية إرهابية تخطط لتنفيذ أعمال تخريبية داخل المملكة، وسفره برفقة بعض المدعى عليهم إلى كشمير وتدريبهم هناك على الأسلحة الفردية والحربية المختلفة وطريقة تفجير العبوات الناسفة، وإيوانه وتستره على بعض المطلوبين امنياً، وتسهيل دخول أحد خبراء الدوائر الإلكترونية التي تستخدم في التفجير عن بعد بتأشيرة عمل تحت كفالة والده، وحيازته (287) شريحة الكترونية و(31) سماعة جوال مجهزة و(268) شريحة الكترونية مختلفة الأحجام مجهزة وتسعة جهاز استقبال (انتل) مجهزة بمفتاح و(25) شريحة استقبال مجهزة وعدداً من الدوائر الإلكترونية وأجهزة الاستقبال وأسلاك التوصيل واستلامه دوائر الكترونية جاهزة للاستخدام في التفجير عن بعد على أربع دفعات وتسليم جزء منها لبعض الأشخاص ودفن الجزء الآخر في منطقة صحراوية وتدريبه على تلحيم القطع الإلكترونية الخاصة بالتفجير عن بعد واستضافته في استراحة والده خبيراً في التفجير عن بعد لتدريبه على تفجير السيارات بواسطة التحكم عن بعد (الريموت كنترول) وحصوله على دورة في الأمنيات على يد أحد الأشخاص وشملت مواجهة التحقيق وطريقة التعامل مع المحقق

والصندوق الأسود وطريقة كشف المراقبة، وافتياته على ولي الأمر والخروج عن طاعته من خلال تنسيقه وتستره على بعض المغرر بهم من الذين يريدون الخروج لمواطن الفتن للمشاركة في القتال الدائر فيها. كما دين بقيامه بتمويل الإرهاب والعمليات الإرهابية بمبالغ مالية ضخمة تصل إلى 4 ملايين ريال، وحيازته 13 رشاشاً و(21) صندوق ذخيرة حية حوت (14700) طلقة و(61) طلقة حية لسلاح جي 3 و(562) طلقة حية لسلاح رشاش و(950) طلقة حية لمسدس عيار 7.65 ملم و(550) طلقة حية لبندقية خرازة و(75) طلقة حية لمسدس أبو محالة بدون ترخيص بقصد الإخلال بالأمن.

وقررت المحكمة سجنه مدة سبع وعشرين سنة منذ تاريخ إيقافه منها سبع سنوات (للقصاص) حيث إن والد الأطفال الثلاثة وطلق (و، ي) قد رفع دعوى قضائية ضده كون المتهم قد هرب أطفاله القصر مع والدتهم للالتحاق بتنظيم القاعدة مما تسبب في تشتتهم وضياعهم، وسبع سنوات بناء على المادة السادسة عشرة من نظام مكافحة غسل الأموال لسنة وستة أشهر بناء على المادة رقم 145 من نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون وثمانية عشر شهراً بناءً على المادة رقم 40 من نظام الأسلحة والذخائر وثلاث سنوات لقاء تهمة أن قصده من حيازة الأسلحة والذخيرة المضبوطة معه هو لغرض الإفساد والإخلال بالأمن وبقية المدة لباقي التهم الثابتة بحقه، ومنعه من السفر مدة مماثلة.

فيما جاءت إدانة بقية أعضاء الخلية بعدة تهم منها حيازة الأسلحة والذخائر بقصد الإخلال بالأمن، والتستر على بعض المطلوبين امنياً، وتزوير الأوراق الثبوتية، ودعم الإرهاب والعمليات الإرهابية، وغير ذلك من تهم، وقد قررت المحكمة سجن المدانين من شهرين إلى 13 سنة ومنعهم من السفر مدة مماثلة لفترة سجنهم.

يذكر بأن (و، ي) حاصلة على درجة الماجستير في الفقه وعملت محاضرة بجامعة الملك سعود في فترة سابقة، وقد أثارت ادعاءات بعض المعارف المشبوهة في تويتر بأن (و، ي) موقوفة في المملكة، قبل أن تؤكد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في بيان منشور "بأن المذكورة موضوعها متابع منذ فترة طويلة من الجمعية مع الجهات المختصة وأن الجمعية تأكدت من أن (و، ي) ليست موقوفة لدى السلطات السعودية، وأن المعلومات تشير إلى أنها غادرت مع أبنائها إلى اليمن عن طريق التهريب، ولا يعرف مصيرها ولا مكان وجودها"، قبل أن تتكشف خيوط الجريمة بعد الحكم الذي نطقت به المحكمة الجزائية المتخصصة بالأمس من خلال إدانة المتهم الأول بتهريبها هي وأبنائها، لئلا تحض كل الإشاعات التي أثرت حول المذكورة.



يسكرون في الشوارع تجاهلهم الجهات المعنية وينبذهم المجتمع

قتلة يهيمون بيننا

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140406/Con20140406689670.htm>

تحقيق: عبد العزيز الربيعي (الطائف)
أعادت حادثة الاعتداء على عامل هندي الجنسية في بقالة في الرياض وقتله وسط الشوارع مطالبات العديد من سكان مناطق المملكة بالسيطرة على هؤلاء الهائمين في الشوارع، وحماية الأبرياء من تجاوزاتهم التي قد تكون قاتلة أحياناً. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية من الجهات المختصة في وزارة الصحة أو الشؤون الاجتماعية تتناول أعداد الهائمين على وجوههم في الشوارع من مدمني المخدرات أو المصابين باعتلالات نفسية مختلفة، إلا أن المتتبع لهم في الأحياء السكنية يلاحظ ازدياداً في أعدادهم، يهيمون في مواقع متعددة، لكن المناطق المركزية في المدن تظل الأكثر جذباً لهم في تواجدهم وحضورهم.

وعلى رغم الخطر الذي يشكله هؤلاء على أنفسهم والآخرين، لا يزال السؤال يبحث عن الإجابة بعد أن تخلت العديد من الجهات الرسمية «الصحة، الشؤون الاجتماعية» عن الاهتمام بهم، محملين المسؤولية للأسر التي تعجز في الواقع عن حماية نفسها منهم قبل أن يحمو المجتمع منهم، فكيف برعايتهم والسيطرة على تحركاتهم؟ الرعاية والدمج

سعد العتيبي وهو أخصائي نفسي، يؤكد أن هؤلاء المرضى سواء كانوا من مدمني المخدرات أو المرضى النفسيين هم بحاجة ماسة إلى الاهتمام والرعاية والإيواء في مواقع مخصصة لهم، ويشمل ذلك تنفيذ العديد من البرامج التأهيلية التي تسهم في دمجهم في دائرة المجتمع، حيث إن الكثير من هؤلاء الهائمين في مراحل عمرية مختلفة، هم من الجنسين ذكورا وإناثا، وسجلت مستشفيات وزارة الصحة ارتفاعا ملحوظا في عدد المرضى النفسيين، إذ لا يزال أكثر من 600 نزيل في مستشفى الصحة النفسية بالطائف يتلقون العلاج والرعاية، والكثير منهم يحتاجون لرعاية أسرهم والاندماج معهم، لكن هناك الكثير من الأسر تتهرب من استلام أبنائهم من المستشفى، وهو ما ساعد على تكديس الأعداد في المستشفى، ذلك غير الموجودين على قوائم الانتظار.

الصحة: لسنا مسؤولين

وفي هذا الشأن المهم، أخلت الشؤون الصحية في محافظة الطائف على لسان متحدثها الرسمي سراج الحميدان مسؤوليتها عن كل الهائمين في الشوارع، مؤكدة أن مسؤوليتها تنحصر فقط في علاج هؤلاء المرضى داخل المستشفيات، مفيدة أنها تتولى زيارة 401 مريض نفسي داخل منازلهم في محافظة الطائف فقط.

الحميدان أشار أيضا إلى أن «هناك جهات رسمية من المفترض أن تقوم بدورها تجاه هؤلاء المرضى والهائمين في الشوارع بصفة عامة».

العمد: دورنا الإبلاغ

عمدة حي البلد بمحافظة ينبع محمد الغازي، قال حول هذه المشكلة: إن دور العمدة يقتصر على إبلاغ الجهات المختصة عن هؤلاء المرضى النفسانيين، وهم الذين يكثر في المحافظات، وناهم هائمين في الشوارع على غير هدى، مسببين الرعب للأطفال والأسر، وقد يتسببون في حدوث مشكلات للآخرين.

واقترح العمدة الغازي أن يكون هناك تعاون بين الجهات بتخصيص دور للإيواء أو مواقع تحتضنهم حتى تتم حمايتهم وحماية الآخرين من ما ينتج عنهم من تصرفات، إذ يشكلون خطرا على الجميع.

فيما اعتبر عدد من المواطنين أن هؤلاء الهائمين في الشوارع الذين نجدهم بيننا يشكلون خطرا على أنفسهم قبل الآخرين، إذ إن وجودهم في المواقع المتسخة بئابهم الرثة تهددهم بالأمراض قبل أي شيء آخر. هائم بدون هوية

وفي وسط البلد بمحافظة الطائف التقت «عكاظ» بشاب كان يتنقل بين العديد من المواقع بملابسه البالية أشعث أغبر حافي القدمين يتحدث بين الحين والآخر مع نفسه، وتارة يصرخ على سائقي المركبات والمتسوقين ويوزع الالبسامات على الجميع، لكنه كان يهرب من الحديث، لكنه يؤكد حيناً أنه لا يعرف أسرته وأنه جاء من المنطقة الشرقية وفق كافة إثباتاته الشخصية، وأنه لا يعرف حتى اسمه، حيث كان يكرر اسم محمد مرات متعددة، وعندما حاولنا الاستمرار في الحديث معه، كان يتجاهل كلامنا دون أن نحصل منه على نتيجة، فيما أفاد أصحاب المحلات المجاورة أنهم اعتادوا وجوده وتصرفاته وبالتالي تعودوا على كيفية التعامل معه.

وفي حي طريق الجنوب، لا يزال ثلاثة أشخاص يعانون من اعتلالات نفسية، هائمين بين المطاعم والمحلات التجارية دون وجود جهة رسمية تقف إلى جانبهم وتساهم في تحويلهم إلى دور للرعاية، بعد أن عجزت أسرهم عن مساعدتهم، حتى وإن كان هؤلاء لا يشكلون خطرا على الآخرين إلا أنهم في حاجة ماسة لرعايتهم إنسانيا بدلا من تركهم يشكلون خطرا على أنفسهم.

ولا زال سكان محافظة الطائف والعاصمة الرياض، يذكرون قصصا كثيرة لمرضى تسببوا في قتل أبرياء في لحظات يتحولون فيها من مسالمين إلى شخصيات عدوانية خطيرة.

تخصيص دور لرعايتهم

وأشار الدكتور صالح الجار الله، وهو استاذ مساعد لعلم النفس بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، إلى أن من الواجب على الشؤون الاجتماعية إيجاد دور للمرضى لحماية المجتمع وحمايتهم هم أنفسهم، سواء كانت تلك الدور في مراكز التأهيل الشامل أو المستشفيات بالتعاون مع وزارة الصحة، مشيرا إلى أن الأسر غير قادرة على حماية نفسها من هؤلاء المرضى خاصة من يتسم منهم بالعدوانية أو مدمني المخدرات والذين يعتبرون ضحايا بسبب المجتمع، ولذلك يجب أن تكون هناك جهة تتصدى لواجب حمايتهم، مؤكدا أن الضغوط النفسية ومستجدات الحياة ومتاعبها هي المسببات الرئيسية للإصابة بالأمراض النفسية التي تدفع الكثير من الناس لارتكاب أفعال غير سوية دون دراية منهم.

تخيل العدو والقتل

حميد القرشي قال: إن المرض النفسي ينقسم إلى مرض ذهاني ومرض عصابي، وأضاف: المرض الذهاني من الأمراض الخطيرة التي لاتزال غير معروفة الأسباب، ولاتوجد دراسة تثبت أن هذا المرض وراثي أو مكتسب في المجتمع، لكن الظروف الاجتماعية تساعد في زيادة المرض العصابي، فيما يعتبر الفصام الظلالي من الأمراض الخطيرة جدا حيث يتخيل الشخص بأن من يقف أمامه عدو له، أو أنه تسبب في قتل أحد أقاربه مثلا، وهذا النوع من المرض يؤدي بالمريض إلى الإقدام على القتل دون سبب أو دافع للجريمة، ومما يساعد على زيادة المرض العقلي عوامل منها المخدرات والظروف الاجتماعية وعدم انضباط المريض في العلاج بشكل منتظم.

الأمن: جرائمهم كثيرة

مصدر أمني أشار في حديثه لـ «عكاظ» حول هذه المشكلة، إلى ضرورة معالجة أوضاع هؤلاء الهائمين في الشوارع سواء من مدمني المخدرات أو الذين يعانون من اعتلالات نفسية، حتى لا يؤذوا أنفسهم أو يؤذوا غيرهم، إذ إن هناك الكثير من هذه الحالات تتسبب في جرائمهم وضحاياهم حتى من الناس في المنازل وليس في الشوارع فقط، و لذلك يجب أن تكون هناك وقفة من كافة الجهات المعنية لإيجاد حلول جذرية لهذه الحالات من المرضى.

عادل الثبتي ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الطائف، أشار إلى أن الجمعية في الطائف رصدت عددا من الحالات في الشوارع وقامت بنقل البعض منهم على سياراتها الخاصة للمستشفى لتلقي العلاج اللازم، مبينا أن الجمعية طالبت الجهات المختصة خصوصا الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة بالالتفات إلى هذه الحالات وحمايتها ومنحها حقوقها الإنسانية بدلا من تركها هائمة في الشوارع لاحول لها ولاقوة..

الشؤون الاجتماعية: نتولى

مسؤولية الخالين من الأمراض

صنف مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي المتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية خالد بن دخيل الله الثبتي الهائمين في الشوارع إلى فئات، بأن منهم من يعانون من أمراض نفسية أو آثار الإدمان على المخدرات، ومن الصعب أن يتعايش مع أسرته أو ليس لديه أسرة، وهذه الفئة تتولى وزارة الصحة تقديم الخدمات لهم مثل الإيواء والرعاية الصحية والنفسية، من خلال دور ناقي الأمراض النفسية أو ما يسمى «دار الإخاء الاجتماعي التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية سابقا»، والتي تتبع وزارة الصحة حاليا.

وهناك الذين ليس لديهم أمراض أو ملفات صحية وليس لديهم أسر أو من يعولهم، هؤلاء يمكن إدخالهم دور الرعاية الاجتماعية إذا ثبت خلوهم من الأمراض السارية أو المعدية واستوفوا الاشتراطات الإدارية والنظامية، علما أن الجمعيات الخيرية كذلك تستضيف مثل هذه الحالات في مساكن خيرية (الأربطة)، بالإضافة إلى أن هؤلاء الأشخاص يمكن أن يستفيدوا من إعانة الضمان الاجتماعي إذا تم التأكد من عدم وجود وظيفة لهم أو مصدر مادي ثابت وكاف، حيث يعطون مساعدات عاجلة ومعاشات شهرية إذا كانت أعمارهم قد تجاوزت الستين عاما، وكذلك تتم مساعدتهم بمبالغ مقطوعة لمساعدتهم في دفع إيجارات منازلهم ويشملون بالبرامج المساندة الأخرى مثل تسديد فواتير الكهرباء عنهم، وكذلك شمولهم ببرنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء، وإذا كانت منازلهم تحتاج إلى فرش وتأثيث يتم التأثيث لهم وهذا ما يمكن تقديمه لهم من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية.

• الشؤون الاجتماعية: إنشاء مدارس في دور الرعاية لأبناء

المعنفين

المصدر: جريدة اليوم الاحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

<http://www.alyaum.com/News/art/131215.html>

خلف الخميس - الرياض

كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية عن تنسيق بينها وبين وزارة التربية والتعليم بإنشاء مدارس للبنين والبنات في دور الرعاية الاجتماعية التي تحتضن العوائل في مساكن خصصت لهم، من أجل مواصلة هؤلاء الأبناء تعليمهم الدراسي. وقال الدكتور عبدالله اليوسف وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية: سيتم خلال الفترة المقبلة تفعيل دور أئمة المساجد في خطب الجمعة فيما يخص توعية المجتمع بآثار العنف الأسري، وما يترتب على ذلك من مخاطر ومشاكل أسرية قد تكون سبباً في تفكك الأسر.

وبيّن وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية أن وزارته ستصدر خلال الشهر المقبل إحصائية عن أعداد المعنفين بالمملكة، وكذلك المسببات التي دعت هؤلاء إلى ارتكاب تلك الجرائم في حق المُعنفين، لافتاً إلى أنه ليس لديهم خوف من عرض وقائع العنف التي تحصل في محيط الأسرة.

وأضاف الدكتور اليوسف: "المانع من ذلك وجود معلومات مضللة وغير دقيقة وذات مفهوم خاطئ، لافتاً إلى أن الواقع فيه خلط بين البلاغات المقدمة وحالات الهروب، وكذلك العنف الواقعي الذي يحدث مع بعض أفراد الأسرة".

ودافع وكيل الوزارة عن الاتهامات التي طالت وزارته من تقصير في دور الإيواء التي تحتضن المعنفات من عدة جوانب أهمها: التهيئة النفسية، والناحية الأمنية، مؤكداً أنهم يقومون بمهامهم على أكمل وجه، وتوفير جميع المتطلبات التي تحتاجها دور إيواء المعنفات.

وأضاف الدكتور اليوسف: "الشؤون الاجتماعية لم تقصر في احتضان المعنفات وكل من تعرضوا لإيذاء بمختلف أشكاله عبر مراكزها المختلفة، وتقوم على توفير جميع المستلزمات والحاجيات لهم"، وأن الوزارة تنفذ العديد من الأنشطة والبرامج التي تساعد مرتاديهما، وتكون عوناً لهم في حياتهم دون إحداث أضرار نفسية وجسدية.

ونفى الدكتور اليوسف، صحة ما يُشاع حول إلغاء مراكز الشرط لدور لجان الحماية بالمناطق، لافتاً إلى أن الشرطة تعتبر شريكا استراتيجيا بالحماية مع الشؤون الاجتماعية.

كما أن الشرطة تساعد على القبض، وكذلك احضار مرتكبي العنف، وتُحيل العديد من القضايا ذات طابع العنف إلى الوزارة لعلاجها وتأهيلها، وكذلك رعايتها.

وأضاف: "عالجت الشؤون الاجتماعية حالات كثيرة مع الجهات المعنية كالامارة والشرطة، لكن لا ننشر مثل تلك الحالات، لأننا نتحمل المسؤولية كأسرة ومن واجبنا الستر والعمل بسرية تامة".

منتقداً ما ينشر بالإعلام حول الحالات التي تبلغ عن العنف، وقال: "في مثل هذه الأمور الدين الإسلامي الحنيف يشدد على الرحمة".

ونوه وكيل الوزارة بأن وزارته وقعت عقداً مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية من أجل الحصول على كراس مطابقة لمواصفات الشركات.

لافتاً إلى أن قيمة كراسة المواصفات 1.6 مليون ريال، في سبيل وضع برامج توعوية في الحماية تنطلق من ثقافة بناء وقيم المجتمع السعودي، وأن الكراس سيأخذ منحى منها الوزارة.

وأضاف: "اللائحة في بنودها أكدت على قضية البرامج التوعوية في شق العلاج والتدخل في حال وقوع الضرر على الضحية المُعنف، بحيث تتم توعية المجتمع بماهية التعامل وعدم الإساءة للأبناء، وفي شق الوقاية والمعالجة والحماية استفدنا كل المجالات في المجال التوعوي".

من جانبه، أوضح الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني للوزارة، أنه في بداية عمل مسودة اللائحة كان هناك اعتراض من حقوق الإنسان على بعض البنود التي لم ترصد كثيراً من الوقائع التي تفتقد للنصوص التشريعية للمعالجة والمحاولة لوضع الآلية التنفيذية لتوفير الحماية". وأضاف: "لاحظنا في عمل اللائحة اهتمام الوزارة بكل حيادية ومحاولة استيعاب كل النقاط التي تسبب إشكالات في الماضي، وتفتقد للإجراءات القانونية لكيفية المعالجة، لكن ضمنت في هذه اللائحة العديد من النقاط المهمة ومن ضمنها كيفية التعامل مع الحالات بدور الإيواء والرعاية". وأكد على أهمية حقوق الإنسان وهو ما مثل نقلة نوعية لمعالجة الإيذاء في المملكة خلال المرحلة الحالية، إضافة إلى العديد من حالات العنف. كذلك توفير المنازل كيفية استقبال البلاغات والتعامل معها، وتقديم المساعدة والمساندة من الشرطة استجابة فورية ألزمت الجهات الأمنية بأي مطالبة بالشؤون الاجتماعية فيما يتعلق بالجانب الأمني.



ننتظر دور أكبر للجهات الحقوقية لإنصاف الحالات المعنفة

• التقارير الطبية لا تكفي لإثبات العنف !

المصدر: جريدة الرياض الاحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924544>

تبوك، تحقيق - نورة العطوي
يُعدّ التبليغ وإثبات واقعة العنف الأسري طبياً أولى الخطوات الصحيحة لوضع حد لحالات العنف الجسدي، خاصة حينما تتكرر الواقعة والإيذاء، لتقرر المرأة كسر الصمت ومواجهة الشخص المُدان، وذلك برفع دعوى قضائية في المحكمة. وتُعدّ "التقارير الطبية" من القرائن القانونية التي لها قيمتها وتقديرها أمام القضاء، سواء كانت صادرة من مستشفى خاص أو حكومي، كذلك تُعدّ دليلاً استرشادياً يستأنس به القاضي ويقوي توجهه في إصدار الحكم والتسبب فيه، مما يعني ضرورة الإسراع بالتبليغ بعد التعنيف مباشرة؛ لكي لا تضعيف العلامات الإصابية، كذلك من المهم تفعيل تخصص طب النفس الجنائي وتخصص علم النفس الجنائي في المؤسسات القضائية والجنائية، الذي يضمن لنا وجود أطباء نفسيين مُتمرسين في معرفة حيثيات قضايا العنف وكيفية التعامل معها. "الرياض" تناقش أهمية التقارير الطبية ومدى كونها حجة قانونية وقضائية لإثبات حالات العنف الأسري. دليل حماية

في البداية قالت "عالية فريد" -حقوقية وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان-: إن التقارير الطبية مهمة جداً لإثبات حالات العنف الأسري، مضيفة أنها تُعدّ من أهم القرائن التي تدين المُعنف، كما أنها تخدم قضية العنف في المحكمة في حال تقدمت المعنفة بدعوى الطلاق أو طلب الخلع، أو عند مطالبتها بتنفيذ العقوبة بسجن المُعنف، أو الحصول على التعويض المناسب، إلى جانب كونه يُشكل دليل حماية في حال إنكار الزوج، أو اتهام المرأة بكيدية الدعوى، مشيرة إلى أنه من الملاحظ في بعض حالات العنف الأسري تراجع كثير من النسوة عن إثبات حالة العنف لأسباب عدة ترتبط بالجهل بإجراء الإثبات الطبي، وعدم الوعي بأهميته في أغلب الحالات، أو خوفاً من أن يتعرف عليهن أحد، إلى جانب الخوف من الفضيحة أو نقد المحيطين بهنّ، وكذلك الخشية من تعنت الزوج وعناده وممارسة ما هو أسوأ من العنف في حق أبنائها. دليل إرشادي

وأوضحت "عالية فريد" أنه في حال رغبت المرأة المُعنفة بالتقاضي لحماية نفسها وأطفالها، فإنّ عليها اللجوء إلى رفع دعوى والتقدم بشكوى إلى المحكمة عن طريق مراكز الشرطة، إلى جانب إثبات حالة العنف التي وقعت عليها عبر مراجعة أقرب مستشفى في مدينتها، واستخراج تقرير طبي يوضح إصابتها، خاصة أن بعض اعتداءات الضرب تدخل في إطار

جرائم الشروع في القتل أو الإيذاء الذي يؤدي إلى إصابات بليغة قد تتسبب في إعاقتها أو إصابتها بعاهة مستديمة، مضيفة أنه على الرغم من وجود الخط الساخن واستقبال القضايا وبرامج الأمان الأسري ودور الحماية الاجتماعية، إلا أن الجهود في جانب التوعية وبث الثقافة الحقوقية لعامة المجتمع لا تزال قاصرة وخجولة على مستوى المملكة من قبل مؤسساتنا الإعلامية والحقوقية، خاصة بالنسبة للمرأة التي هي بحاجة ماسة للإفادة من هذه الثقافة لحماية نفسها في حال تعرضت إلى عنف، أو أي نوع من الظلم. ودعت إلى إعداد دليل إرشادي حول العنف ضد المرأة ووسائل الحماية، على أن يحمل بين طياته نوع العنف والعقوبة المقررة وطريقة الشكوى، إلى جانب إيضاح كافة الأماكن التي يمكن أن تلجأ المرأة إليها في حال تعرضت للعنف، متمنية من "وزارة العدل" إنشاء مكاتب لمساعدة النساء ضحايا العنف داخل المحاكم، على أن تشرف عليها نساء متخصصات.

إثبات الضرر

وأشارت "مرام يحيى" -مستشارة قانونية- إلى أن هذه التقارير الطبية من الممكن أن تثبت وجود الضرر ومقداره في حال قُدمت إلى القضاء، غير أنها تبقى قاصرة عن إثبات شخصية المعتدي أو مرتكب الجريمة، مبيّنة أن الجهة القضائية هنا هي المختصة بنذب من ينظر في صحة التقرير من عدمه، كما أنها قد تأمر بإحالة المُعْتَفٍ للطب الشرعي أو لأي جهة تراها ملائمة؛ للتأكد من الضرر، مؤكدة على أن التقارير الطبية تُعد من القرائن القانونية التي لها قيمتها وتقديرها أمام القضاء، سواء كانت صادرة من مستشفى خاص أو حكومي، مضيفة أنها لا تكفي لإثبات الواقعة بحد ذاتها، إذ أنها تحتاج إلى دليل آخر ليدعمها ويقويها أو قرائن تعضدها، مبيّنة أن التقرير الطبي يُعد من قبيل القرائن الراجحة، ذاكراً أنه يثبت الضرر الواقع على صاحبه، إلا أنه لا يُثبت هوية المعتدي. وأضافت أن ذلك هو ما يجعل حجتها أمام القضاء تقديرية تعود للقاضي وفقاً لكل حالة ومدى موثوقية التقرير، موضحة أنه بإمكان القاضي أن يطلب عرض التقرير على خبير لينظر في صحة التشخيص طبياً وتوافقه مع حال المعتدى عليه، مبيّنة أنه من الوارد أن يتم التزوير في التقارير الطبية، سواء لصالح الضحية أو المعتدي عبر تضخيم الضرر الواقع أو ذكر ضرر لم يقع أصلاً، لافتة إلى أن وجود ما يدعم التقرير كشهادة الشهود على واقعة الاعتداء وشخص المعتدي تقوي حجتة وتساعد القضاء على الحكم بمقتضاه.

تزوير التقرير

وذكرت "مرام يحيى" أن القانون يُدين وبجاسب كل من زورَ التقارير الطبية أو شارك في تزويرها، وفقاً لنظام التزوير، موضحة أن المادة (14) من النظام أشارت إلى أن من زورَ أو منح حسب اختصاصه تقريراً أو شهادة طبية على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك، فإنه يُعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على (100) ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، كما يُعاقب كل من اشترك في عملية تزوير التقرير وفق المادة الـ (21) بالعقوبة نفسها المقررة للجريمة المرتكبة.

وأشارت إلى أن النظام حدد عقوبة للمنشأة التي تعلم وتصدر تقارير طبية على خلاف الحقيقة بغرامة لا تزيد على (10) ملايين ريال، وبالحرمان من التعاقد من سنتين إلى خمس سنوات مع أي جهة عامة، وذلك حسب المادة (23) من النظام. إرشاد فقط

وقال "د. عبدالعزيز الشبرمي" -محام ومستشار قانوني-: يظل القاضي مع علمه بوسائل الإثبات وتنزيل الأحكام وتوصيف القضية محتاجاً لرأي الخبير في كل قضية من القضايا المتعلقة بالمهنة التي تُعرض أمامه، والتي يتأثر الحق فيها بمعرفة أسرار وأغوار تلك المهنة، وبالتالي يتطلب النظر في كل قضية من هذه القضايا الاستعانة برأي الخبير، كالطبيب والمهندس والتاجر والمقاول، مضيفاً أن من أهم تلك القضايا دعاوى العنف الأسري الذي يقع على الأطفال والنساء من قبل بعض الأزواج ذوي الأخلاق الرديئة أو الأمراض النفسية، مبيّناً أن القاضي في هذه الحالة يستأنس برأي الطبيب المختص عبر الإطلاع على التقرير الطبي الذي يتضمن توصيفاً لحالة العنف ووقتها وأثارها، ونسبة الشفاء الممكن من أعراضها، مشيراً إلى أن التقرير يُعد دليلاً استرشادياً يستأنس به القاضي ويقوي توجهه في إصدار الحكم والتسبيب فيه، بيد أنه غير ملزم به وفقاً للمادة (38) من نظام المرافعات الشرعية.

طبيب مختص

وأوضح "د. الشبرمي" أن السبب في عدم إلزام القاضي بمضمون رأي الخبير هو أن الحكم القضائي يستند في الأساس على قناعة القاضي العلمية والشخصية من علاقة أسباب الواقعة بالحكم القضائي، واحتمال وجود الأسباب المعيبة في رأي الخبير ضعفاً أو جهلاً أو جنوحاً ونحو ذلك، مضيفاً أن التقرير الطبي الصادر من الطبيب الخبير يقتصر على توصيف الحالة المرضية المُبلّغ عنها من قبل الشخص المُعْتَفٍ أو ذويه وأسبابها الطبية المحتملة، وكذلك وقت حدوثها وأبعادها وأثارها ومدة الشفاء الممكنة منها، مبيّناً أن نسبة الجناية وإثباتها على المتهم تظل من اختصاص القضاء، وبالتالي إصدار التعويض والعقوبة المناسبة لها، الأمر الذي يتطلب تكليف المدعي فيها عبء الإثبات في نسبتها للمتهم المنكر لها وتقديم الأدلة والبيّنات المؤيدة للدعوى وإدانة المتهم فيها، مشيراً إلى أنه يُشترط لصحة التقرير الطبي أن يصدر من طبيب مختص

يبين فيه تفاصيل التعنيف ووقت حدوثه وأسماء الفقهية، وكذلك نسبة فقدان المنافع وأنواع الإصابة، ومدة الشفاء المتوقع، إلى جانب أن يكون ملاقياً لواقع وحقيقة الجناية.

طبيعة الإصابة

وأشار "د. مشهور الوقداني" -استشاري طب شرعي ورئيس فريق الحماية من العنف والإيذاء بصحة الرياض- إلى أهمية التقارير الطبية في إثبات وحفظ الحق للحالات التي تعرضت للعنف والإيذاء، مضيفاً أن دور الطب الشرعي مهم في تقييم الحالة ووصفها بشكل أدق، لافتاً إلى أن ذلك يخدم الجهة القضائية المعنية في إصدار الأحكام، مشدداً على ضرورة الإسراع بالتبليغ بعد التعنيف مباشرة؛ لكي لا تضيع العلامات الإصابية، مشدداً على أهمية إعطاء المُعتَقَة معلومات مفصلة عن طبيعة إصابتها دون خوف أو خجل، مؤكداً على أن الأمر في استقبال والكشف عن حالات العنف الأسري ما يزال مبهماً، إذ إن كل طبيب عام في أقسام الطوارئ يفحص ويكتب تقرير بالحالة، في حين يُفترض أن يتم كتابة وإصدار التقارير الطبية مباشرة من قبل الطب الشرعي.

طب جنائي

وقال "أ.د. سعد المشوح" -أستاذ علم نفس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-: مما لا شك فيه أن رأي الطبيب النفسي في التقارير الطبية لإثبات حالات العنف يُعد من الآراء المهمة التي يجب أن يشملها التقرير الطبي، مؤكداً على أن تخصص طب النفس الجنائي وتخصص علم النفس الجنائي تُعد من أهم التخصصات العلمية التي يجب أن تُفعل في المؤسسات القضائية والجنائية في "المملكة، مضيفاً أن التخصصات السابقة لم يتم العمل بها كجهات تساعد على تفعيل الأحكام القضائية في المؤسسات الشرعية، مرجعاً السبب إلى أن الجهات التي تقدم هذه الخدمة إما أن تواصلها ضعيف مع المحاكم ووزارة العدل، أو لأنه لم يفهم الدور الفعلي المُناط بهذين التخصصين، مشيراً إلى أهمية دور وزارة الصحة في إثبات المسؤولية الجنائية والعمل مع العدل في هذا المجال.

عملية التشخيص

وأوضح "أ.د. المشوح" أن الجهات المعنية أهملت كل التخصصات الإنسانية للطب النفسي واتجهت للخدمة الاجتماعية فقط، مضيفاً أن هذا هو مكمن الخلل، إذ لا يمكن لتخصص واحد فقط أن يعمل على تشخيص الحالات وفهم المشكلات النفسية والتعامل معها، خاصة أن بعض هذه التخصصات هي فرعية لتخصصات أم أخرى، مشدداً على أهمية وجود الطبيب النفسي الشرعي عند إحالة من تعرضوا للعنف بشكل أو بآخر؛ لكونه يؤدي عملية التشخيص، مبيناً أن العنف في بعض الأحيان قد يكون عبارة عن ادعاءات أو يكون المدعي مصاباً بمرض نفسي، وبالتالي يستطيع أن يثبت الحالة بضرب نفسه، موضحاً أنه لا يستطيع أي شخص آخر أن يكتشف طبيعة ونفسية المدعي إلا بوجود طبيب نفسي مُتَمَرِّس ومتخصص يعرف حيثيات تلك القضايا وكيف يتم التعامل معها، لافتاً إلى وجود اجتهادات من بعض القضاة في الاستئناس برأي الطب النفسي الشرعي، مشيراً إلى أنه يُعد في بعض الحالات الحد الفاصل في كتابة التقارير الطبية.



التجربة لم تعمم على كافة دور التوقيف* والمهمة انحصرت على الزيارات فقط

مكاتب حقوقية داخل السجون.. مغلقة!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014 م

<http://www.alriyadh.com/924543>

الخبر، تحقيق- عبير البراهيم

يبدو أنّ الجهات الحقوقية كجمعية حقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان لم تدرك بعد أهمية تواجدها وتواصلها مع عالم المسجونين، الذي يحتاج فئة كبيرة منهم إلى الدعم، فعلى الرغم من الأوامر الملكية بإتاحة الفرصة لوجود مكاتب للجهات الحقوقية في السجون الأمنية، وهي التجربة التي لم تُعمم بعد على كافة قطاعات السجون، إلا أن تلك المكاتب -مع الأسف- وضعت لها الإمكانيات الكبيرة والدعم وفي مقابل ذلك لم تؤدي دورها المأمول، فبقيت موجودة على أرض الواقع، لكنها مغلقة في حقيقتها تعتمد على بعض الزيارات!

والظاهر أننا نحتاج إلى تعميم فكرة وجود مكاتب حقوقية بداخل السجون تدعم السجنين وتقف مع احتياجاته وتدعم وضعه بشئى صورها، إلا أن ذلك لن يتحقق إذا ما كانت التجربة الأولى من تلك الفكرة لم تجد اهتماماً من الجهات المعنية، فوجود المكاتب الحقوقية يُيسر على السجناء الذين يجدون فيها الأمل في تحقيق مطالبهم، خاصة ما يتعلق بالأمور المادية أو الأمور المتعلقة بأسرهم، فلماذا لا يكون هناك تعميم لتجربة المكاتب الحقوقية في السجون؟، وما السر خلف تراجع أداء الجهات الحقوقية في ذلك؟.

دور غائب

وقال "د. صالح الشريدة" -محامي وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان-: إن المكاتب الحقوقية سواء كانت لجمعية حقوق الإنسان أو لهيئة حقوق الإنسان موجودة في السجون الأمنية، أما السجون الإصلاحية فالمجال مفتوح للزيارات المتكررة والدائمة، متسائلاً: هل تلك المكاتب مفعلة بالشكل الحقيقي؟، للأسف تلك المكاتب وجدت ووضعت ولكنها لا تؤدي أي دور يذكر، شاكرًا صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف -وزير الداخلية- الذي أمر بفتح المكاتب للجهات الحقوقية بداخل السجون الأمنية وتم تأمين موظفين وأشخاص لتلك المكاتب ليؤدوا مهمتهم بالشكل المطلوب، إلا أن ذلك لم ينفذ على أرض الواقع، مشيراً إلى أن دور المكاتب هو تيسير متطلبات الموقوفين وأولياء أمورهم والتفاهم مع الإدارات الأخرى استجابة لمطالب السجناء، مشدداً على ضرورة أن يتم تفعيل تلك المكاتب على الوجه الحقيقي أو إقفالها بدلاً من تركها مهملة بهذا الشكل والاعتماد على ساعة أو ساعتين فقط من الزيارة للسجون، مبيناً أن هناك أموراً تحتاج إلى متابعة خاصة منها مطالبات الموقوفين ورغبات أولياء أمورهم الذين بادروا كثيراً للاتصال بالجهات الحقوقية لمساعدتهم في الزيارة، أو طلب إفراج، أو طلب إعانة مادية، أو حقوق مالية، أو متابعة حكم، مبيناً أن السجنين يرغب في تقديم المساعدة بداخل السجن، لكن للأسف تلك الجهات الحقوقية لم تستفد من الدعم الملكي وتعاست عن أداء وظيفتها الأساسية.

ضوابط وحدود

وأوضح "د. الشريدة" أن المملكة تُعد أول دولة تأذن لمكاتب الجمعيات الحقوقية أن تنطلق بداخل السجون، وذلك يحسب لها، لكن للأسف الجهات المعنية لم تفعل دورها كما يجب، مشيراً إلى تجربته الشخصية في ذلك، والتي فضل أن يتوقف؛ لأنه لم يجد التفاعل الجيد من تلك المكاتب، على الرغم من استجابة إدارات السجون لهم، وتوفير جميع الإمكانيات، مع تسهيل دخولهم إلى عنابر المسجونين بدون تعقيد، لكن المشكلة الحقيقية من مكتب الجهة الحقوقية الذي لم يؤدي واجبه بالشكل الحقيقي.

ورأى اللواء "د. صالح بن فارس الزهراني" -عضو مجلس الشورى في لجنة الشؤون الأمنية سابقاً- أنه من غير المجدي أن يكون لجمعيات حقوق الإنسان وهيئات حقوق الإنسان مكاتب لهم بداخل السجون؛ وذلك لأن وزارة الداخلية وضعت الضوابط والحدود اللازمة التي تحكم سير النظام بداخل السجون، وقد جعلت الزيارات المستمرة والدائمة للجهات الحقوقية مفتوحة ومستمرة ودورية، للاطلاع على أحوال السجناء ومعرفة أمورهم، مضيفاً أن إدارة السجون تؤدي دوراً كبيراً في ذلك الجانب، لذلك فإنه من غير المجدي أن يكون للجهات الحقوقية مكاتب، لما في ذلك من مبالغة وتضخيم لوضع السجنين، الذي هو وجد في المقام الأول لينال عقوبته التي يستحقها، موضحاً أنه ليس لديه علم بوجود هذا النظام في أي دولة أخرى، أو أن تكون بعض الدول قد سمحت بوجود مكاتب للجهات الحقوقية والإنسانية في داخل السجون فهي خطوة غير جيدة، خاصة أن المجال مفتوح لجمعيات حقوق الإنسان بأن تؤدي زياراتها الدورية الدائمة بالضوابط التي تحكمها الدواعي الأمنية.

دعم السجنين

وأكد "يوسف بن عقيل الحمدان" -محامي ومستشار قانوني- على أن وجود مكتب لجمعية حقوق الإنسان أو هيئة حقوق الإنسان فكرة جيدة، لكن للأسف ليس واضحاً مدى قدرة هذه الجهات الحقوقية على الاستعداد لتبني هذه الفكرة وتطبيقها بحيث من الممكن أن تنجح، مضيفاً: "يبدو أن الجهات المعنية بحقوق الإنسان لديها قصور واضح حتى على مستوى الأداء لديها، وكذلك على مستوى موظفيها، فجهداها ليس ملموساً، فكل ما نسمع به إنما هو من خلال وسائل الإعلام التي تنشر أخبارها وتحركها"، مبيناً أن هناك من السجناء من يحتاج إلى وجود جهة حقوقية، خاصة من دخل السجن بدون قصد منه، وليس من طائفة المذنبين في جرم محدد، وإنما دخل السجن لظروف خاصة، كالشخص الذي دخل بسبب ديونه المالية، فمثل هؤلاء يحتاجون إلى دعم، ومن الممكن أن تنقل جمعية حقوق الإنسان أو هيئة حقوق الإنسان صوته وتقف معه وتدعمه،

ذاكراً أنه في حال وجد مثل هذه الجهة الحقوقية في داخل السجن عليها أن تتبنى أهداف محددة وأن تسعى لوضع خططها لتفعل من دورها وتزيد من فرص نجاحها وما يمكن أن تقدمه للسجين. وأشار إلى أن نظام السجون في المملكة يُعد من أفضل أنظمة السجون على الإطلاق في الدول العربية، فهو يحاول أن يقدم ويدعم السجين، لكن ربما وجد من العاملين من لا يطبق تلك الأنظمة على الوجه الحقيقي.

زيارات مفتوحة

وقال "د. مشعل بن ممدوح آل علي" -خبير إستراتيجي ورئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى سابقاً:- إن وجود مكاتب لجمعيات حقوق الإنسان فكرة غير مجدية ولا تصب في المصلحة العامة، فالسجون في المملكة مفتوحة للهيئات والجمعيات الحقوقية وذلك بعمل زيارات وفتحاً تشاء هذه الجمعيات، مضيفاً أنه ليس هناك على أرض الواقع ما يمنع تواصل تلك الجهات الحقوقية مع السجناء، مُشدداً على أننا بحاجة إلى أن تكون الأمور القضائية المتعلقة بالمسجونين وما يحكم عليهم من الأمور القضائية داخل السجن محددة، وأن يقع ذلك الحق، لكن غالباً ما تحدث بعض الإشكالات في بعض الأمور المتعلقة بالأمر القضائي ونهايته، مبيناً أن السجون هي جهة منفذة للأمر القضائي ومدى نهاية هذا الحكم ووقوعه وضبطه، جميع تلك المسائل قضايا منتهية، لافتاً إلى أن مسألة وجود مكاتب لجمعيات حقوق الإنسان في داخل السجن إنما هي ستكون لذلك النزول الذي هو في الأصل محكوم عليه بالسجن، لكن لو استطعنا أن نقول إنها ستكون جهة أخرى مراقبة ومشرفة على العمل اليومي في ذمة أولئك في أساسها للسجون، لأصبح هناك نوع من تشويه للأداء لا لترقيته، مؤكداً على أنه ليس ضد الزيارات المتكررة للجهات الحقوقية، لكنه ضد أن يكون لهم مكاتب داخل السجون، متسائلاً: ما الفائدة من ذلك؟

مجال للدعاء

وأوضح "د. آل علي" أن قضية السجن غالباً لا يمارس فيها إلا ما أمر به التحقيق، والتحقيق يأتي من جهة أخرى وهي هيئة التحقيق والإدعاء العام، فالإدعاء هم من يحركون التحقيق، أما السجن فهو مجرد نزل، وليس من المجدي وجود مثل تلك المكاتب لجمعيات حقوق الإنسان بداخلها، مضيفاً أن وجود مكاتب بداخل السجون إنما هو مجال للدعاء، فدانماً أصحاب القضايا هم ينكرون جرمهم في تلك القضية، فيكون هناك جانب آخر يُغيّر مسار العدالة ويغير في بناء القضية أصلاً، مبيناً أن الكثير من المتهمين حينما يأتي لساحة القضاء يتغير كلامه عن التحقيق الذي أجري إليه، فكيف حينما يكون هناك مكتب آخر في المكان الذي هو حجز فيه كمكتب لجهة حقوقية، فهو إنما وجد في داخل هذا السجن لجرمه ووجوده هو من أسقط الحصانة عنه، مؤكداً على أن ذلك سيجعل له مخرج من مخارج التلاعب على النظام والقانون، ذاكراً أنه ليس من الصائب أن يتم استحداث مثل تلك المكاتب؛ لأنها لا يمكن أن تشمل جميع مواقع النزل للمسجونين، مشيراً إلى أن المسجونين كثيرة قضائهم، فمنهم من سجن في حق عام، ومنهم في حق خاص، وغيرها من الأمور.

وأضاف: نحن نتعامل مع قضية خاصة تبحث في الأسباب التي بسببها سجن واحتجز، فهو إنما سجن لأسباب جرم وهو مطلب طبيعي وواقعي، فحينما يكون هناك مكتب لحقوق الإنسان بداخل السجن فإن ذلك كمن يحاول أن يؤثر على بناء القضية وسلامة انتهائها للصالح العام.



د. القحطاني: الحكومة السعودية أوفت في التزامات اتفاقية

تبادل السجناء بين السعودية والعراق

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924777>

عر عر - جاسر الصقري

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ "الرياض" أن الجمعية تتابع ملف السجناء السعوديين المعتقلين في سجون العراق، ودورنا منذ البداية مع الجهات الحكومية السعودية والجهات العراقية مع أكثر من جهة،

ولدينا عدد من ملفات السجناء في الجمعية فيما يتعلق بمتابعة مع المنظمات الحقوقية، فيما يتعلق باستقبال الشكاوى من بعض السجناء التي ترد من العراق، وما يحدث من بعض التجاوزات أحياناً كما تتم المتابعة مع الجهات السعودية فيما يتعلق بالبحث على الانتهاء في السابق من إبرام الاتفاقية، والتي أبرمت من الجانبين السعودي والعراقي، وكانت هناك مطالبات من الجانب العراقي لاستكمالها، وأضاف حدث أن هناك تأثيرات سياسية في البرلمان العراقي ولم تجز الاتفاقية حتى الآن، وأشار نأمل أن يكون هناك تقدم في تبادل السجناء بين الطرفين تمكن السجناء في البلدين العودة لذويهم، وقال: هناك تواصل مع وزارة الحقوق العراقية بين الحين والآخر وبعض الجهات ذات العلاقة الأخرى، لكن النتائج ربما تأثيرها السياسي تؤثر على ما يتم إنجازه، ومن الجانب القانوني المملكة العربية السعودية سعت في هذا الجانب وأتممت كل الاتفاقيات والمذكرات التي في جانبها، لكن هناك إشكاليات في التنفيذ في مراحل معينة وبعض الصعوبات التي تعترض طريقها، ولكن نأمل خيراً بإذن الله في الفترة القادمة، وذكر أن أهالي السجناء يتواصلون مع الجمعية ويطالبون في التدخل والمساعدة من أجل إعادة ابنائهم للمملكة، وأضاف نأمل أن يكون هناك تنفيذ لما تم عليه بين الحكومتين، والحكومة السعودية حسب ما رصدناه أنها أوفت في الالتزامات المتعلقة في الاتفاقيات السابقة والتي رفضت من جانب البرلمان العراقي.

من جانبه أوضح محمد عايد البلوي رئيس الشؤون الإعلامية في سفارة المملكة في الأردن لـ "الرياض" بأن الموافقة السامية التي وصلت للسفارة السعودية في الأردن تفيد بالموافقة عن زيارة أهالي السجناء السعوديين لذويهم في سجون العراق، وأضاف بأن الجهة المخولة في هذا الموضوع مع الجانب العراقي هي هيئة الهلال الأحمر السعودي بالتفاهم مع نظيرة الهلال الأحمر العراقي يتم عن طريقهم تحديد آلية الزيارة والوقت المحدد لها، وأشار بأن السفارة وصلتها الموافقة للعلم فقط.

الجدير ذكره أن تبادل الزيارات بين أهالي السجناء السعوديين لزيارة ذويهم في سجون العراق جاءت بعد مباحثات بين هيئة الهلال الأحمر السعودي وجمعية الهلال الأحمر العراقي التي نصت على أن الزيارة متبادلة بين الطرفين وتكون بوقت واحد.



وفد من مفوضية شؤون اللاجئين يزور ÷ حقوق الإنسان ×

المصدر: جريدة المدينة 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014 م

[اضغط هنا](#)

غازي القحطاني – الرياض

زار الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مؤخرًا نائب الممثل الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نبيل عثمان يرافقه كل من مسؤول الحماية الدولية بالمثلثية الإقليمية للمفوضية بالرياض الدكتور يوسف الدرادكة و سن مسؤول الحماية الدولية بمكتب المفوضية بعمان أميت و مسؤول الحماية الدولية بالمثلثية الإقليمية للمفوضية بالرياض نهى معروف. كان في استقبالهم رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وقدم شرحاً موجزاً عن أنشطة الجمعية ومساهماتها في نشر الثقافة الحقوقية وما يصدر عنها من تقارير عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة والتقدم الملحوظ الذي شهدته المملكة في مجال حقوق الإنسان، وقد تطرق الحديث إلى مأساة اللاجئين السوريين والحاجة إلى تقديم الدعم لهم، وقد استغرب رئيس الجمعية موقف المجتمع الدولي السلبي تجاه ما يتعرض له الشعب السوري من جرائم ضد الإنسانية من قتل وتدمير وإبادة جماعية للنساء والأطفال، وعدم السعي لإيجاد مناطق آمنة لاستيعاب أعداد اللاجئين تمنع فيها قوات النظام من مهاجمتهم. كما تطرق الحديث إلى الجهود المبذولة بشأن قضية الأشخاص بلا هوية وما يجب اتخاذه من إجراءات حيال تلك الفئة.



”شؤون اللاجئين”: المملكة مكنت ”البرماويين” من ”التصحيح”

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=184400&CategoryID=5

تبوك: ميسون الخرمي
أشاد وفد من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بموقف المملكة من قضية البرماويين والذي مكنتهم من تصحيح أوضاع إقامتهم.
جاء ذلك خلال لقاء رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة مفلح بن ربيعان القحطاني لنائب الممثل الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دول مجلس التعاون نبيل عثمان، ومسؤول الحماية الدولية بالمثلثية الإقليمية للمفوضية بالرياض يوسف الدرادكة، ومسؤول الحماية الدولية بالرياض نهى معروف، ومسؤول الحماية الدولية بعمان أميت سن، أثناء زيارتهم للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أول من أمس.
واشتمل اللقاء على تسليط الضوء على قضية الأشخاص بلا هوية "البدون" ومايجب اتخاذه من إجراءات حيال تلك الفئة، فيما أكد الطرفان على أهمية تبادل النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام، وأوضاع اللاجئين بشكل خاص، إضافة إلى مناقشة إيجاد مذكرة تفاهم بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، تعنى بعقد دورات تدريبية وورش عمل، وإيداء وجهة النظر في بعض القضايا الحقوقية.
يذكر أن عدد البرماويين في مناطق المملكة بلغ نحو 246 ألفاً و 351 شخصاً في الرصد الأولي بالمرحلة الأولى، والذين ثبتت برماويته بنسبة 91.2%، بينما ثبت ما نسبته 2.1% بأنهم غير برماويين، والذين تم تحويلهم للجنة النظر 1.2% والذين لم يدخلوا اللجنة ممن سجلوا بياناتهم في الحصر الأولي 5.3%.



اتفا على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك

• حقوق الإنسان“ تناقش مع مفوضية اللاجئين مأساة

السوريين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140409/Con20140409690841.htm>

نواف عافت (الرياض)
استقبلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس الثلاثاء وفدا من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برئاسة نبيل عثمان نائب الممثل الإقليمي للمفوضية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يرافقه كل من الدكتور يوسف الدرادكة مسؤول الحماية الدولية بالمثلثية الإقليمية للمفوضية بالرياض، وأميت سن مسؤول الحماية الدولية بمكتب المفوضية في عمان، ونهى معروف مسؤول الحماية الدولية بالمثلثية الإقليمية للمفوضية بالرياض.
وكان في استقبالهم رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني حيث قدم لهم شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية ومساهماتها في نشر الثقافة الحقوقية وما يصدر عنها من تقارير عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة والتقدم الملحوظ الذي حدث في هذا المجال.

وتطرق الحديث إلى مأساة اللاجئين السوريين والحاجة إلى تقديم الدعم لهم، حيث استغرب القحطاني موقف المجتمع الدولي السلبي تجاه ما يتعرض له الشعب السوري من جرائم ضد الإنسانية من قتل وتدمير وإبادة جماعية للنساء والأطفال، وعدم السعي لإيجاد مناطق آمنة لاستيعاب أعداد اللاجئين تمنع فيها قوات النظام من مهاجمتهم.

كما تطرق الحديث إلى الجهود المبذولة بشأن قضية الأشخاص بلا هوية وما يجب اتخاذه من إجراءات حيال تلك الفئة، وأشاد الوفد الزائر في هذا الصدد بموقف المملكة من قضية البرماويين والذي مكنهم من تصحيح أوضاع إقامتهم.

وأكد الطرفان على أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام، وأوضاع اللاجئين بشكل خاص، وناقشا إيجاد مذكرة تفاهم بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تعنى بعقد دورات تدريبية وورش عمل، وإبداء وجهة النظر في بعض القضايا الحقوقية.

حضر الاجتماع من طرف الجمعية الأمين العام المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري، والسكرتير أحمد بن محمد المحمود.



نائب الممثل للمفوضية للأمم المتحدة في ضيافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م

<http://www.al-jazirah.com/2014/20140409/ln72.htm>

الجزيرة - سعود الشيباني:

زار الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مساء أمس الأول، السيد نبيل عثمان، نائب الممثل الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يرافقه كل من الدكتور يوسف الدرادكة، مسؤول الحماية الدولية بالتمثلية الإقليمية للمفوضية بالرياض والسيد أميت سن، مسؤول الحماية الدولية بمكتب المفوضية بعمان، والسيدة نهى معروف مسؤولة الحماية الدولية بالتمثلية الإقليمية للمفوضية بالرياض. وكان في استقبالهم سعادة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وقدم سعادته شرح موجز عن أنشطة الجمعية ومساهماتها في نشر الثقافة الحقوقية وما يصدر عنها من تقارير عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة والتقدم الملحوظ الذي شهدته المملكة في مجال حقوق الإنسان، وقد تطرق الحديث إلى مأساة اللاجئين السوريين والحاجة إلى تقديم الدعم لهم، وقد استغرب رئيس الجمعية موقف المجتمع الدولي السلبي تجاه ما يتعرض له الشعب السوري من جرائم ضد الإنسانية من قتل وتدمير وإبادة جماعية للنساء والأطفال، وعدم السعي لإيجاد مناطق آمنة لاستيعاب أعداد اللاجئين تمنع فيها قوات النظام من مهاجمتهم.

كما تطرق الحديث إلى الجهود المبذولة بشأن قضية الأشخاص بلا هوية وما يجب اتخاذه من إجراءات حيال تلك الفئة، وأشاد الوفد الزائر بموقف المملكة من قضية البرماويين والذي مكنهم من تصحيح أوضاع إقامتهم. وأكد الطرفان على أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام، وأوضاع اللاجئين بشكل خاص، كما تم مناقشة إيجاد مذكرة تفاهم بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تعنى بعقد دورات تدريبية وورش عمل، وإبداء وجهة النظر في بعض القضايا الحقوقية، وفي نهاية اللقاء شكر الوفد الزائر رئاسة الجمعية على حسن الاستقبال حضر الاجتماع من طرف الجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري الأمين العام للجمعية المكلف والأستاذ أحمد بن محمد المحمود سكرتير رئيس الجمعية.

انخفاض معدل أعمار مصابي «الكورونا» في الأشهر الأربعة الأخيرة

رفع الإجراءات الاحترازية في جدة للسيطرة على الفيروس

المصدر: جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014 م

<http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=767813&issueno=12916#.U0TNKKIqtoA>

لندن: بدر القحطاني جدة: سعيد الأبيض
كشفت مصادر متطابقة في وزارة الصحة السعودية لـ«الشرق الأوسط» عن انخفاض في معدل أعمار المصابين بفيروس الكورونا، إذ سجلت الوزارة في الأشهر الأربعة الماضية إصابات لمرضى لا تتخطى أعمارهم معدل 35 وحتى 40 عاماً. وقال الدكتور زياد ميمش وكيل وزارة الصحة المساعد لـ«الشرق الأوسط» إن «المرض لا يزال مجهولاً، ورصد هذا المعدل من الأعمار لا يعني أنها هي الغالب، حيث لا تزال الغالبية من المرضى المسجلين حتى اللحظة يعانون مسبقاً من أمراض مزمنة، وأعمارهم كبيرة».

وأكد ميمش تطبيق وزارته كل الاحتياطات التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية حول الفيروس، مؤكداً أن الوضع لا يزال مطمئناً، ولا يدعو للقلق، واستدل وكيل الوزارة بعدد المتوفين من الأنفلونزا الموسمية في دول مثل الولايات المتحدة، إذ قال إنه «أعلى من عدد المتوفين من الكورونا في السعودية».

الدكتور محسن العواجي رئيس اللجنة الصحية في مجلس الشورى قال في اتصال مع «الشرق الأوسط» إن «وزارة الصحة فعلت كل ما في وسعها والتزمت بكل التعليمات والإرشادات الصادرة عن المنظمات الدولية»، لكنه وبالعكس الدكتور ميمش قال إن «انخفاض معدل الأعمار يدعو للقلق».

وازدادت تداعيات الفيروس في جدة، خلال العشرة الأيام السابقة وفقاً للدكتور ميمش، وعزا ذلك إلى أن الفيروس لم يصب أحداً في جدة باستثناء حالتين، قبل نهاية الشهر الماضي، وقال «لهذا السبب أعتقد أنه أقلق المحافظة».

وكان الفيروس أصاب عدداً من المرضى والمخالطين في الأحساء (شرق البلاد) في مايو (أيار) الماضي.

وبحسب آخر إحصائية لوزارة الصحة السعودية، سجل المصابون بالمرض منذ سبتمبر (أيلول) 2012 وحتى أول من أمس، 175 حالة توفي منها 66 مصاباً.

حيال ذلك، رفعت الشؤون الصحية في جدة غرب السعودية، حاله التأهب والتوعية لجميع الإجراءات الوقائية من فيروس الكورونا، فيما أعادت توزيع تعميم متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمراقبة الوبائية، على جميع المنشآت الصحية الحكومية والخاصة، وذلك بهدف رفع الوعي لدى العاملين الصحيين وخصوصاً أطباء الطوارئ للإبلاغ عن حالات الاشتباه مع التأكيد على إجراءات مكافحة العدوى عند التعامل مع جميع الحالات.

ويأتي هذا التوجه مع ارتفاع نسبة المتابعة من قبل المجتمع السعودي هذه الأيام، لما تناقلته شبكات التواصل الاجتماعي من أرقام وإحصائيات، ووصوله إلى أعلى المستويات بواقع 30 حالة، وهو ما نفته مديرية الشؤون الصحية في أوقات سابقة. هذه الأرقام وتزايدها دفع قاطني جدة لإطلاق الرسائل التحذيرية للأبناء والأهل تحذر من زيارة مستشفيات، والاحتراز باستخدام «الكمامات الطبية» التي شهدت نمواً في المبيعات خلال اليومين الماضيين بحسب عاملين في صيدليات كبرى في المحافظة، إلى جانب كذلك المحارم المعطرة، وبعض أنواع الجوارب تحسباً من انتقال العدوى.

وصدر بيان عن الشؤون الصحية في جدة، يوضح الإجراءات التي اتبعتها المديرية، وتحديدًا في مستشفى الملك فهد، من خلال إحالة حالات الهلال الأحمر للمستشفيات المجاورة، لاتخاذ إجراءات التطهير التدريجي على مدار يوم كامل، بينما أجرت الشؤون الصحية مسحاً كاملاً للعاملين بمستشفى الملك عبد العزيز، والمخالطين، واتضح خلوهم من المرض.

وأنشأت المديرية ست فرق متحركة للتعامل مع حالات الكورونا بعد رصدها 11 حالة، توفي منهم حالتان، وتماتل ستة للشفاء، ولا تزال ثلاث حالات تتلقى الرعاية الطبية. ويتكون الفريق المتحرك من طبيب، وفني وبائيات، وفني تمرير، وذلك للتواصل مع المخالطين للحالات المؤكدة، وإجراء الاستقصاء الوبائي، والإجراءات الوقائية لهم، مع التأكد من توفر كميات كافية من مستلزمات الوقاية بجميع المستشفيات ودعم المستشفيات بمسحات (في إم تي) الخاصة بعمل الفحوصات للفيروس.

وفي السياق، وجه الأمير مشعل بن عبد الله بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة، أمس، بتكثيف الإجراءات الوقائية والاحترازية ومكافحة العدوى في كافة مستشفيات المنطقة ومراقبتها الصحية للحد من انتشار الفيروس، مشدداً على ضرورة اتخاذ كل التدابير الصحية التي تضمن سلامة المواطنين والمقيمين بالمنطقة والعمل على توعية المجتمع وتنقيتهم بسبل الوقاية منه.

وأطلع أمير منطقة مكة المكرمة، على آخر الإحصائيات الرسمية التي جرى تسجيلها، كما يجري فحص الاستقصاء الوبائي للتأكد من تلك الحالات.

من جهته قال الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ«الشرق الأوسط» إن «صرف بدل الخطر للوظائف التي قد يتعرض فيها العاملون في المجال الصحي لمخاطر، معمول به في الكثير من الإدارات الحكومية»، لافتاً أن ما يصرف من قبل وزارة الصحة يندرج تحت مسمى «بدل عدوى» للعاملين من أطباء وممرضين في مواقع خطرة داخل المنشآت الصحية عن انتقال العدوى لهم من أي أمراض وبائية وإشعاعات وتلوث جراء عملهم في تلك المواقع. وعن رصد جمعية حقوق الإنسان، لشكوى من عاملين لم تصرف لهم بدل الخطر، أو بدل نقل العدوى، قال القحطاني، إن «الجمعية تلقت شكوى لحالات في فترات متفرقة لعاملين طالبوا بالمساواة في صرف مثل هذه البدلات مع نظرائهم من الموظفين في عدد من الجهات الحكومية، وفور ورود الشكاوى نسقت الجمعية مع تلك الإدارات وتوصلت معهم لحلول في كل شكوى وفقاً للنظام الذي سن هذه القوانين في أن يكون هناك مقابل مادي لمن يباشر المهن في مواقع خطرة أو انتشار للعدوى».



نزاهة لا يستفزها الأمل وحقوق الإنسان على الخط

المصدر: جريدة اخبار 24 الاربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م

<http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/170765>

فيما خرج رئيس هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) محمد الشريف عن صمته فيما يتعلق بما نشرته هيئته عن مجمع الأمل قائلاً «لا أحد يستفزنا»، دخلت جمعية حقوق الإنسان على الخط لتوجه انتقاداتها لمجمع الأمل بالدمام. وقال الشريف لـ «مكة» أمس: المعلومات المغلوطة التي نشرها مجمع الأمل كانت السبب في صدور بيان بحقيقة وضع المجمع.

وأضاف: قيل عن الهيئة إنها شاركت مع جهات رقابية في توقيع محاضر تبرئة الأمل من الفساد، وهذا غير صحيح، فالهيئة مستقلة.

ونفى أن تكون مباحكات شخصية من تنفيذيين في جهات تستفز الهيئة.

وجاءت انتقادات الجهات الرقابية على فروع مستشفيات الأمل تباعاً، حيث لم يسلم مجمع الأمل للصحة النفسية بالدمام من انتقاد جمعية حقوق الإنسان في زيارتهم مؤخراً، وعلمت «مكة» أن الجمعية رصدت ضعفاً في جودة نقل الوجبات الغذائية من قبل المتعهد الذي تم التعاقد معه وإسناد مهام توفير الأطعمة للمرضى والعاملين في المجمع.

من جهته نفى المشرف العام على المجمع الدكتور محمد الزهراني المعلومة، مؤكداً أن الأبواب مشرعة لأي جهة رقابية ترصد التقصير، مشيراً إلى أنهم لا يدعون الكمال، والمجمع استقبل عدداً من الجهات الرقابية من هيئة حقوق الإنسان وديوان المراقبة وهيئة الرقابة والتحقيق وكانت تنقل لنا بعض الملاحظات البسيطة عن تقصير أفراد وتعالج في الحال كونها تصب في المقام الأول في مصلحة المريض، مضيفاً أن الأمانة المنشودة التي أوكلت لإدارة المجمع هي مرضاة الله ثم ثقة المسؤولين بنا، ومرحباً بزيارة أي جهة في أي وقت تشاء.

دعا إلى التسلح بالمعرفة والمطالبة بالحقوق وحمايته أمين عام حقوق الإنسان لـ «الرياض»: دورنا علاجي ووقائي.. ويعوقنا الجهل بالأنظمة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/925643>

الرياض - أحمد الشايع

قال الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري لـ «الرياض»، إن الجمعية تتولى مهمتين أساسيتين تتمثلان في العلاج والوقاية، موضحاً أن دورها الوقائي يتمثل في برامج التوعية، وتثقيف الأفراد بحقوقهم وفق ما نصت عليه الأنظمة في المملكة. وأكد الفاخري أن أنظمة المملكة تضمن حقوق الأفراد وتوضح الواجبات التي يفترض الالتزام بها حفظاً لحقوق الغير، مضيفاً «لا بد لأي إنسان أن يعرف ماله من حقوق، ويسهم في الحفاظ على حقوق الآخرين من خلال عدم تجاوزها». أما الدور العلاجي للجمعية فأوضح أن الجمعية وغيرها من الجهات الحقوقية تتدخل في حل المشكلات التي تواجه الأفراد في مختلف الجوانب الإنسانية والإدارية والقضائية وغيرها، فتتولى الجمعية مساندته وتبصيره بحقوقه، مؤكداً أن مشكلة بعض الأفراد تكمن في إسهامهم ابتداءً في ضياع حقوقهم، فيصعب على الجهة الحقوقية بالتالي مساعدتهم، مثل انقضاء المهلة التي يعطيها القضاء لتقديم الاعتراض وهي محددة بـ 30 يوماً من دون تقديم اعتراض، ومن ثم يأتي طرف في القضية بعد شهرين أو ثلاثة للمطالبة بانصافه ويقدم اثباتات على ضياع حقه، إلا أنه لم يستفد من حقه النظامي في المهلة الاعتراضية التي منحت له. ولفت إلى حقوق الإنسان تتضمن دائماً ملكتين أساسيتين هما: ملكة المعرفة وملكة المحافظة على الحق، من خلال المطالبة به أو القدرة على حمايته من أي تجاوز، مضيفاً «لدينا أنظمة جميلة في المملكة، وتتوافق مع حاجات الأفراد ومستجدات حياتهم، والمهم هو معرفة الناس بهذه الأنظمة بما تشمله من حقوق لهم وواجبات عليهم، فضياع الحق وحمايته سببه الشخص نفسه». ووجه المستشار الفاخري، بالحرص على توثيق التعاملات ومعرفة الحقوق والبحث في الأنظمة. وقال: «يمكن لأي شخص الدخول على موقع هيئة الخبراء، إذ يضم الأنظمة الصادرة في المملكة كافة، وفيها الكثير من الحقوق للأفراد سواء في جانب التقاضي أو التظلم عبر ديوان المظالم، أو في أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية والعمل وغيرها».



المرفلاني: علاجه كان وفقاً للمعايير الدولية حقوق الإنسان تدرس شكوى والد ضحية «كورونا»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140410/Con20140410691098.htm>

أحمد السلمي (جدة)

تدرس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة شكوى والد الممرض الذي توفي بمستشفى الملك عبدالعزيز بجدة، متأثراً بإصابته بـ «كورونا» ضد وزارة الصحة متهمها بالإهمال والتقصير تجاه ابنه الراحل، باعتبار أنه كان يعمل في قسم التمريض بطوارئ المستشفى.

وقال الكثيري في شكواه: «ليس هناك صرف بدل مكافحة عدوى للعاملين وغياب التعقيم والنظافة، بالإضافة إلى عدم وجود استشاري متخصص في مكافحة عدوى في المستشفى، ما يعتبر تساهلاً وتقصيراً». من جهته، ذكر مدير عام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عمر حافظ لـ «عكاظ» أن والد الممرض الكثيري تقدم بشكوى رسمية للجمعية ويرغب في تقديم أخرى مماثلة ضد الصحة، مبيناً أنهم لا يزالون يدرسون القضية وسيحددون في غضون أيام الخطوات التي يمكن اتخاذها بعد الاجتماع مع محامين لدراسة القضية وكيفية التعامل معها.

إلى ذلك، أوضح الدكتور سامي باداود مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة أن الشؤون الصحية قامت بجهود كبيرة لعلاج الممرض في مستشفى الملك عبدالعزيز، حيث كان هناك تنسيق مع مستشفى الملك فيصل التخصصي لتكوين فريق طبي مشترك من استشاري عناية مركزة واستشاري أمراض وبائية لمتابعة الإجراءات العلاجية له والمساهمة في أي توصيات علاجية لحالته، مؤكداً أنهم في الصحة يحترمون الجهات القضائية والحقوقية. من جانبه، قال المتحدث الرسمي بوزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني في رده على شكوى والد ضحية «كورونا» لحقوق الإنسان للمطالبة بحقوق ابنه، الممرض هو ابن من أبناء الوزارة وقدم له العلاج أسوة بأي مواطن أو مقيم أو أي شخص يعمل في الصحة.

وزاد: نحن في الوزارة مع والد الممرض، إذا كان له أي حقوق أو يوجد لدينا أي تقصير، والوزارة لن تألو جهداً في إعطاء كل شخص حقه، مشيراً إلى أن الوزارة قدمت للممرض كافة الخدمات العلاجية والطبية وفق الطرق الطبية والمهنية المتعارف عليها دولياً ولم تقصر أبداً، مبيناً أن الوزير قدم تعازيه شخصياً لوالد الزميل الممرض قبل يومين هاتفياً وستحفظ حقوقه.



حقوق الإنسان السعودي.. بين الهيئة والجمعية

المصدر: جريدة اليوم الاحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014 م

<http://www.alyaum.com/News/art/130812.html>

محمد الجلواح

- أي: هيئة حقوق الإنسان السعودية، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وسيأتي التعريف بهما.
- فالأولى: مؤسسة حكومية مستقلة، وليست تحت مظلة أي وزارة حكومية، بل تعود في مرجعها إلى مقام رئيس مجلس الوزراء السعودي مباشرة، وبالتالي فمرجعها المباشر هو رئيس مجلس الوزراء السعودي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله-، ولها موقع على الشبكة (العنكبوتية)، وهذه الكلمة استقيتها من أستاذنا العلامة اللغوي السعودي الدكتور إبراهيم الشمسان).

وقد تمت الموافقة على إنشائها - حسب الموقع - في عام 1426 هـ، 2005 م، وسنعرض شيئاً عنها في السطور اللاحقة. ليس بالضرورة أن يكون الإنسان مظلوماً أو مهضوم الحقوق؛ حتى يلجأ لمثل هذه المؤسسة لنيل حقوقه. أما الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: فهي جمعية أهلية من مؤسسات المجتمع المدني ومستقلة إدارياً ومالياً، ولا تتبع أي وزارة حكومية، ولها موقع على الشبكة العالمية أيضاً، وقد أنشئت عام 1425 هـ - 2004 م. ويقوم تمويلها على الهيئات والتبرعات والاشتراكات والدعم المتصل، والمنقطع من قبل منسوبيها ومناصريها، كشأن الجمعيات الخيرية والإنسانية الأخرى..

لكننا لا نعرف شيئاً عن هذه الجمعية، ولا أنشطتها أو أخبارها أو المستفيدين منها، وهي ليست حاضرة في المشهد الاجتماعي والإعلامي، سوى من يطلب معلومات عنها في موقعها على الشبكة فحسب.

وقُلْ الشيءَ نفسه عن (الهيئة)، أي أن البَوْنَ ليس شاسعاً بين المؤسستين في الأداء والأهداف والرسالة، لكنهما يتفقان في أمر واحد هو عدم حضورهما بشكل كاف إعلامياً واجتماعياً..

وإن كنتُ أرى أن نشاط الأولى ربما كان أكثر، في محاولتها أن تصنع شيئاً لتنفي عنها ما ذكر..

يَبْدُ أن نائب رئيسها د. زيد آل حسين يبرر ذلك في ردّه على بعض الإعلاميين ذات مساء، أن الهيئة تسلك طريق (الكتمان) في الكثير من أعمالها ومناشطها؛ لكون ذلك مرتبطاً ببعض الحساسيات الشخصية للمستفيدين، على حد قوله.

ومع ذلك، فهي قد أصدرت عدداً من المطبوعات التعريفية الخاصة بحقوق الإنسان، إلى جانب إصدار مجلة باسم الهيئة عنوانها (حقوق) صدر حتى الآن العدد الثاني منها، أما كتيباتها العديدة فنختار منها:

- 1- الحقوق الشرعية للمُذنب بعد العقوبة، للدكتور عبدالله بن ناصر السدحان (وبالطبع هو غير الممثل المعروف).
- 2- العنف تجاه المرأة للدكتورة ميسون الفايز.
- 3- تنظيم هيئة حقوق الإنسان، وهو من أهم إصدارات الهيئة التي تعرّف بها.
- 4- حقوق الإنسان في عصر الهيمنة الإعلامية، للدكتور زيد آل حسين نائب رئيس الهيئة.
- 5- نشرة إعلامية بعنوان (حقوق الإنسان) صدر منها حتى الآن سبعة وأربعون عدداً.
- 6- مطوية: إعرف حقك.

- تبارك الله.. فقط تحتاج هذه الإصدارات إلى اقتراب منها؛ لِسَبَرِ أغوارها، وأغوار الهيئة.

وهنا يقفز سؤال عن الجدوى من وجود الهيئة ووجود الجمعية، ما دام خطهما واحداً، ولماذا لا تدمج الجمعية مع الهيئة؟

وفي المقابل.. قد يطرح أحد القراء سؤالاً: وما الضرر في ذلك، فلدينا مستشفيات حكومية وأهلية، ومدارس حكومية وأهلية.. إلخ..

وأقول: إن طبيعة الخدمة تختلف بين هذه المؤسسات ومؤسستَي حقوق الإنسان، يعني قد لا يَحْتَمِل الأمر وجود مؤسستين فواحدة تكفي..

فإذا ما تم دمجها تحت مظلة الهيئة، وقاما بنشاطات ملحوظة مباشرة مع الناس فبالأكيد سيعرف الانسان السعودي أن لديه مؤسسة حكومية فاعلة لحقوقه..

على أنه ليس بالضرورة أن يكون الإنسان مظلوماً أو مهضوم الحقوق حتى يلجأ لمثل هذه المؤسسة؛ لنيل حقوقه، فقد يكون الأمر متعلقاً بمعرفة خدمة معينة مُتّاحة، ومن صلب حقوقه، يجهل طريقة الحصول عليها فيأتي دور الهيئة لبيان ذلك..

كما أن بعض الأمور الإنسانية والاجتماعية المعقدة تتداخل قانوناً وشرعاً وعملاً ونظاماً وسلوكاً مع بعض الأنظمة الرسمية الخاصة بحقوق الإنسان في الدولة: كأنظمة الشرطة، والمرور، وهيئة الأمر بالمعروف، والداخلية، وغيرها.. فتأتي القوانين المتخصصة في حقوق الإنسان المنبثقة من الهيئة لتتكامل مع الأجهزة الرسمية المذكورة، والنتيجة كلها لخدمة الإنسان وحقوقه..

قارورة..

أميرة الحُسن الأصيل تَرَفَّقِي
بالكأس يَنْقُصُهَا .. فُرَاتُ الماء
دُلِّي على الدرب القويم قَوافلا
فَرَّتْ من الصَّحراء .. للصحراء!

اليوم

الاقتتال الخاطئ ومراجعة النفس

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

<http://www.alyaum.com/News/art/131588.html>

محمد الصويغ

الاقتتال في الخارج دون موافقة مسبقة من ولي الأمر يندرج تحت مسمى الارهاب والمساعدة على تفشيهِ ولا علاقة له بالجهاد الاسلامي من قريب أو بعيد كما يظن المتورطون فيه، وقد أعطى المقام السامي مهلة جديدة لمن تورط في الأعمال القتالية خارج المملكة لمراجعة النفس والعودة إلى صوت العقل، وبدأ بالفعل سريان الأمر الملكي الكريم بعد انتهاء المهلة الجديدة الاضافية التي منحت للمتورطين في الأعمال الاقتتالية في الخارج، وبدأ معها تطبيق العقوبات المنصوص عليها في الأمر الملكي بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشرين سنة، أما المتورطون من ضباط القوات العسكرية فتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على ثلاثين سنة، وجدير بالذكر أن العقوبات المنصوص عليها في الأمر الملكي غير متعارضة مع كل العقوبات المقررة شرعاً أو نظاماً، وغير متعارضة في الوقت ذاته مع الأنظمة الخاصة بجرائم الارهاب وتمويله بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالضبط والقبض والاستدلال والتحقيق والادعاء والمحاكمة. أشادت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بكل الأوامر السامية التي نصت على احتواء ظاهرة الارهاب وإزاء ذلك فإن المملكة لا يمكن أن توصف كما يدعي المدعون والمغرضون ومن في قلوبهم مرض ممن يديرون بعض الأجهزة الاعلامية في الغرب بأنها داعمة للارهاب، فهي من هذا الوصف بريئة تماماً وليس أدل على ذلك من إدراجها الجماعات الدينية أو الفكرية المتطرفة كتنظيم القاعدة وفروعه مثل، النصرة، وداعش، وجماعة الاخوان المسلمين، وحركة أنصار الله، وحزب الله، والحوثيون تحت القائمة الارهابية والتعامل معها كمنظمات تخريبية تسعى للفساد في الأرض وتقويض المنجزات الحضارية لأي شعب وترويع الأمنين والعبث بمقدراتهم وحققهم في صناعة الحياة الكريمة لهم ولأبنائهم ولمجتمعاتهم، وقد منحت الدولة فرصة مواتية وسانحة للمتورطين من أبنائها بمراجعة نفوسهم والاصغاء لصوت العقل والعودة إلى بلادهم قبل سريان فترة العفو، وقبل البدء في تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في الأمر الملكي الكريم ومختلف الأحكام الأخرى المنصوص عليها في نظام الجرائم الارهابية وتمويلها. وتؤكد المملكة من جديد عطفها على كل الأوامر السامية بما فيها الأمر الملكي الكريم الأخير أنها ماضية قدماً ليس لملاحقة الارهابيين وتقليم أظافرهم فحسب، بل للتأكيد على التزامها المطلق بحقوق الانسان وحمايته واعلاء شأنه ليتمكن من العيش بكرامة وشرف وأمن كما نصت على ذلك مبادئ وتعليمات عقيدتنا الاسلامية السمحة. وقد أشادت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بكل الأوامر السامية التي نصت على احتواء ظاهرة الارهاب، ونصت على ضرورة ابعاد رعايا المملكة عن التورط في أي عمل ارهابي، وقد دعت الجمعية المتورطين إلى الاستفادة من الأمر الملكي الكريم لمراجعة نفوسهم الأمانة بالسوء والعودة إلى وطنهم استجابة لمنطق العقل والحكمة، والجمعية بأشادتها الواضحة للأمر الملكي تثمن ما جاء في نصه تحقيقاً للصالح العام لأن المملكة لا تريد أن تعطي فرصة لأي مغرض أو حاقد للنيل منها والادعاء بأنها تناصر الارهابيين وتدعمهم في وقت يعلم فيه شرفاء العالم كله أن المملكة تحارب الارهاب في الداخل والخارج وتسعى جاهدة لاحتواء ظاهرتيه الخطرة على أمن الشعوب واستقرارها وسلامتها. وعندما أعطى قائد هذه الأمة خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- الفرصة للمتورطين من أبناء هذا الوطن الآمن في تلك الأعمال الارهابية الاجرامية خارج الحدود للعودة إلى ديارهم بعد مراجعة أنفسهم والعدول عن خوضهم في بؤر تلك الأعمال الشريرة المرذولة فإن ذلك ينطلق أساساً من رغبته الصادقة والحثيثة في نشر مبادئ الاسلام وقيمه وتعاليمه بأبعاد أولئك المتورطين من أبناء شعبه الكريم عن مواطن الفتن والتهلكة والتدمير، ومن الأسلم والأفضل والأجدي لهم أن يعودوا لتحكيم صوت العقل والصواب لا سيما وأنهم يعلمون علم اليقين بعد معاينتهم لواقع تلك المنظمات الارهابية أنهم يمارسون منهجاً موهلاً في الأخطاء وأنهم يساعدون على استمرار اية الارهاب بكل ألوانه وأشكاله وأساليبه المدمرة للحياة والأحياء، فالعودة إلى وطنهم وأسرهم وقبل ذلك إلى دينهم الاسلامي القويم أجدي وأنفع من رغبتهم في ركوب موجة الأخطاء والسباحة في بؤر الجرائم والفتن والاقتتال الذي لا طائل من ورائه سوى تدمير المجتمعات وتقويض منجزاتها وترويع أهلها.

الإيذاء مرفوض شرعاً .. ليتحرك كل فرد بدءاً من ذاته

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م
http://www.aleqt.com/2014/04/09/article_839882.html

كلمة الاقتصادية

صدرت وزارة الشؤون الاجتماعية قرارها باعتماد اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء، وتضمنت اللائحة عقوبات بالسجن مدة لا تقل عن شهر إلى سنة وغرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على 50 ألف ريال وبإحداهما، على أن يتم إيقاع هذه العقوبة على كل من يثبت عليه ارتكاب جريمة الإيذاء تجاه الآخرين، أما في حالة العود والتكرار فإن مضاعفة العقوبة واردة، وللوزارة أن تباشر عملها في حماية الأشخاص من الإيذاء بالاستعانة بالشرطة للدخول إلى المواقع التي يرفض المسؤولون عنها دخول مختصّي وحدة الحماية، حيث تضمن الجهات الأمنية سلامتهم وعدم إشراكهم في عمليات الدهم والاقتحام.

وهذه العقوبات لا تعفي الشخص المدان بالإيذاء من أي عقوبة أشد، سواء كانت واجبة ضده باتهام من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام أو بموجب أي نظام آخر، فضلاً عن أنها لا تعني إسقاط الحق الخاص للشخص المعتدى عليه بالإيذاء، الذي يحق له المطالبة قضاءً بالتعويض عن الضرر المادي أو المعنوي الذي لحق به من جراء إيذائه، ولأن الإيذاء شكل من أشكال الجريمة على الجسد أو النفس بأي صورة من صور الاعتداء، وهي جرائم تدخل ضمن إساءة المعاملة بالامتناع أو التقصير في الوفاء بالواجبات أو الالتزامات في توفير الحاجات الأساسية لشخص من أفراد الأسرة، أو ممن يجب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم.

لقد دعت وزارة الشؤون الاجتماعية الجهات الحكومية والأهلية والمختصين والمهتمين والإعلاميين، إلى حضور جلسات النقاش والحوار في ورش العمل التي أقيمت في الوزارة، التي تم فيها صياغة لائحة نظام الحماية من الإيذاء، وهي لائحة تضمنت الأهداف التي تقوم بها الوزارة من خلال وحدات الحماية الاجتماعية، وكذلك إجراء البحوث الاجتماعية والنفسية للحالات المتعرضة للإيذاء وتأهيلها، بما يضمن مساعدتها على الاستقرار والتكيف مع أوضاعها الأسرية والاجتماعية. إن مشكلة العنف الأسري ما زالت دون حد الظاهرة الاجتماعية، لكنها تزايدت في السنوات الخمس الماضية، فوفقاً لإحصائيات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، فإن نسبة قضايا العنف الأسري بواقع 22 في المائة من إجمالي 5600 حالة تلقتها الجمعية، وما لم يتم إعطاء دور للمدرسة والمرأة في مواجهة جرائم العنف ضد الأطفال، فإن هذه الجريمة المستجدة على المجتمع ستتحول إلى ظاهرة لا يمكن الوقاية منها سوى بقانون صارم وصلاحيات واسعة للجهات التربوية، ولكل من يبلغه علم بوجود عنف ضد الطفل. وبإدراك مجلس الوزراء الموقر إلى تكليف الجهات المعنية بوضع استراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات، مع تدعيم مناهج التعليم الدراسية بمفاهيم واضحة تحث على التسامح ونبذ العنف، أما على الصعيد الإعلامي، وهو الأقرب تأثيراً في السلوك، فقد قرّر مجلس الوزراء أن تكون هناك خطط إعلامية توعوية تركز على البرامج الوقائية اللازمة لذلك، من خلال مؤسسات إعلامية متخصصة. وإن من الواجب أن يتحرك كل فرد بدءاً من ذاته لمواجهة سلوك العنف المرفوض شرعاً وخلفاً، خصوصاً داخل الأسرة ولم يعد هناك ما يبرر تناول هذا الموضوع الحساس بالاستحياء والسلبية، سواء على المستوى الرسمي أو المستوى الأهلي، لأن حالات العنف الأسري ضد المرأة وضد الطفل لم يكن لدى أذهاننا القدرة على تصوّر أن يكون مكانها البيت، ففي إطار الأسرة الواحدة المكونة من الأبوين والأبناء توجد العاطفة والحب والتضحية وكلها تقاوم، بل تنفي فكرة الإقدام على العنف، ولكن اليوم يحدث ما لم يكن متصوراً، وأصبح لزاماً على المجتمع أن يبحث عن حلول للتعامل مع حالات العنف الأسري.

عدت طريقة تعامل الأهل معهم في الدور انتهاكا لكرامتهم • حقوق الإنسان“ تفتح ملف المرضى النفسيين .. هم الأكثر عرضة للإهمال

المصدر: جريدة الاقتصادية الإحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

http://www.aleqt.com/2014/04/06/article_839017.html

"الاقتصادية" من جدة

أوصى التقرير المعد من قبل هيئة حقوق الإنسان بزيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات العامة والتخصصية ومستشفيات التأهيل الطبي والنفسي والعلاج من الإدمان، حيث قام فرع الهيئة بإعداد دراسة تتعلق بملف الصحة النفسية، وشكلت لجنة من موظفي فرع الهيئة في منطقة مكة المكرمة بقسميه الرجالي والنسائي لدراسة هذا الملف وإعداد التوصيات اللازمة لينعم هؤلاء المرضى بحقوقهم دون استجداء لها.

وعدت هيئة حقوق الإنسان المريض النفسي من أكثر الفئات عرضة للإهمال. فالمرض النفسي لا يُعد حالة مرضية حقيقية، بل ضعفا في الشخصية أو صدمة حلت بالمرء نتيجة عدم تحملها. وحتى عندما يتم الاعتراف بالحالة المرضية التي يعانيها هؤلاء الأشخاص، فإن العلاج الذي يتلقونه ليس له صبغة إنسانية في غالب الأحيان. وأكدت الهيئة أن حقوق المصابين باضطرابات نفسية تنتهك سواء من أسرة المريض أو في مؤسسات الصحة النفسية والمستشفيات وكذلك المجتمع.

وقال مازن بن محمد بترجي المشرف العام في فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إن هذا الملف هو محط اهتمام هيئة حقوق الإنسان، لافتاً إلى أنه تم التشكيل في الفرع بشطريه الرجالي والنسائي موظفين على دراية واقتدار ومتخصصين لدراسة هذا الملف للوصول إلى هدف يحفظ لهذه الفئة كرامتهم، ويمكنهم من تلقي العلاج، دون استجداء لأحد.

من جهتها، أشارت الدكتورة جواهر بنت عبد العزيز النهاري مديرة القسم النسوي في فرع الهيئة في منطقة مكة المكرمة بأن هذا الملف من الملفات الإنسانية التي توليها الهيئة اهتمامها وعنايتها، وذكرت أن ما يصل لفرع الهيئة عن المرضى النفسيين يشكل الرجال فيه النصيب الأكبر، ولا سيما أن الحالات النسائية يحصل بشأنها تكتم كبير خشية من الأسرة على السمعة التي تشكل هاجسا لديهم، وتحت هذا الغطاء تمارس بعض التصرفات السيئة من تكبيل وتجويع وحبس للمريضة، في أماكن يصدق القول عليها إنها غير صالحة للسكن، وتفقد البيئة السليمة. "والأدهى والأمر أن تمكث مثل هذه الحالات في سجن الأهل لسنوات طويلة، حتى تتداركها عناية الله، بخروجها أو تموت في حبسها، ولعل نظام الحماية من الإيذاء يكون فرجا لهذه الحالات في مستقبل الأيام".

واعتبرت هيئة حقوق الإنسان أن تعرض بعض المصابين باضطرابات نفسية من انتهاكات حقوق الإنسان. وهم يتعرضون للنز من المجتمع، ولا يتلقون ما يحتاجون إليه من رعاية، وبيعدون عن أعين الناس حيث يتركون شبه عراة أو في ملابس بالية ويشد وثاقهم ويضربون ويتركون جوعى. وتكون حال المرضى في كثير من المصحات النفسية أفضل قليلا. وأكدت أن ما يمارس بشأنهم من التكبيل بأصفاد معدنية، والحبس في أسرة مثل الأقفاص، والحرمان من الملابس أو الفراش اللائق أو المياه النقية أو المراحيض النظيفة، وما يتعرضون له من إساءة في المعاملة والإهمال، يأتي انتهاكا لحقوقهم.

وذكرت هيئة حقوق الإنسان أن المرضى النفسيين يتعرضون للتمييز بصورة يومية، من قبل أهاليهم. حيث يحظرون عليهم التعليم أو العمل أو الزواج وإنجاب الأطفال، وغيرها من الحقوق.

«الشرقية»: قضية «المعنفة ريم» إلى «التحقيق والادعاء» من دون «تقرير طبي»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014 م
[اضغط هنا](#)

الخبر - عبدالله الدحيلان

كشف متابعون للمسار القضائي لقضية الطفلة «المعنفة ريم»، عن أنها تراوح بين «المماطلة» و«الإهمال». وعلى رغم مرور نحو عام ونصف العام على اكتشاف «العنف» الذي تعرضت له الطفلة، إلا أن قضيتها لم تشهد تقدماً يُذكر. وتعرضت ريم (8 أعوام) إلى «عنف جسدي» يُتهم فيه والدها وزوجته، ما أدى إلى إصابتها بكدمات وجروح، إضافة إلى تردي صحتها النفسية والبدنية. عولجت على إثره في مستشفيات الخبر والرياض، حيث تقيم والدتها المنفصلة عن أبيها. وذكر المتابعون أن «عدم تجاوب أسرة الطفلة مع طلب محكمة الخبر، بجلب تقرير طبي، عن التعنيف الذي تعرضت له الطفلة على يد والدها وزوجته، لإرفاقه في القضية، أدى إلى رفع الأوراق إلى هيئة الادعاء والتحقيق العام من دونه». وقال محامي الطفلة فهد الشلوي لـ «الحياة»: «إن التواصل مع الأسرة يكاد يكون شبه معدوم». ونوه الشلوي، إلى «أن محاولات الاتصال مستمرة، منذ أن تم الانتهاء من تعطيل ملف القضية عاماً كاملاً، بسبب إجراء روتيني بين هيئة الادعاء والتحقيق العام في الخبر، ومستشفى الشيمسي في الرياض»، مضيفاً «طلبت هيئة التحقيق والادعاء العام، من مستشفى الشيمسي كتابة التقرير باللغة العربية، وتم ذلك بالفعل. ولكن كانت المعضلة أن مدة الاستشفاء لم تُذكر في التقرير، ما دفع الهيئة إلى إرسال خطاب ثانٍ، تؤكد فيه ضرورة ذكر مدة الاستشفاء في التقرير». وأشار المحامي الشلوي، إلى أنه في ظل قيام هاتين الجهتين بالمراسلة «تولى حضانة الطفلة أعمامها، لتعود مرة أخرى إلى الخبر، ولتسكن هذه المرة مع جدتها (أم والدها)، نظراً لإصابة الجد (والد أمها) في الرياض بمرض شديد، إذ كان يتولى رعايتها»، منوهاً إلى أنه «على رغم أهمية التقرير في القضية، إلا أنه لم يتم التجاوب مع الاتصالات المتكررة، التي كانت تطلب من الأسرة مراجعة الطفلة شرطة الخبر؛ بقصد إبلاغ أهلها بضرورة مراجعة مستشفى الشيمسي من جديد، للوقوف على حالتها بعد هذه المدة»، مشيراً إلى أن ملف ريم «معلق، ولم يصل إلى حل حتى الآن»، موضحاً أنها «عادت إلى مقاعد الدراسة من جديد».

بدورها، ذكرت الباحثة الاجتماعية زانة الأحمري، لـ «الحياة»، أن ما حدث مع ريم «حادثة مؤسفة، وستكون مؤثرة على مدى طويل، على وضعها النفسي والاجتماعي»، مستدركة أن «التكاثف الأسري والاحتواء الاجتماعي يسهمان في تقليص الضرر اللاحق بها»، منوهاً إلى أن ذلك «لا يلغي أهمية معاقبة والدها وزوجته اللذين ألحقا الضرر بها، من دون التضرع بمماطلة روتينية وإهمال أسري، وعدم تعاون مع الجهات الرسمية»، مشددة على أن اتخاذ هذا الإجراء «سيكف يد كل من ينوي إلحاق الضرر بالطفل مستقبلاً». ويعود اكتشاف التعنيف الذي تعرضت له ريم، إلى تشرين الثاني (نوفمبر) من العام 2012، إذ قادت «بقطة» معلمتها في إحدى مدارس مدينة الخبر، إلى إنقاذ حياتها، بعد أن لاحظت آثار كدمات وجروح على جسمها، إضافة إلى تردي صحتها النفسية والبدنية. كما كانت تأكل وتشرب «بشراهة مبالغ فيها»، لتبادر في حينه إلى مخاطبة المسؤولين وتقديم شكوى في شرطة الثقبه في الخبر، ما دفع الجهات المسؤولة إلى التحرك، وفي مقدمتها المركز الأم لهيئة حقوق الإنسان في الرياض، وترتب على ذلك نقلها للعلاج في مستشفى الملك فهد الجامعي في الخبر. فيما أوقف الأب ليخرج فيما بعد بكفالة، وتم إصدار أمر مستعجل من قبل المحكمة الابتدائية في الخبر، بنقل حضانة الطفلة إلى أمها المنفصلة عن والدها، لتواصل العلاج في مستشفى الشيمسي في الرياض.

• حقوق الإنسان: • الخصوصية أهم حقوق المريض

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 جماد ثاني 1435هـ - 7 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام - ناصر بن حسين
طلبت هيئة حقوق الإنسان، وزارة الصحة بـ «المحافظة على الخصوصية داخل أروقة المنشآت الصحية»، إضافة إلى الاستمرار في نهجها الذي سارت عليه سابقاً، في «نشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال برامجها التوعوية والتثقيفية، ومن أهمها «حقوق المريض» المتعلقة بالجانب الصحي والأمور المترتبة عليه.
وذكر المتحدث باسم هيئة حقوق الإنسان السعودية الدكتور إبراهيم الشدي، في تصريح إلى «الحياة»، أن «من أهم حقوق المريض الخصوصية»، موضحاً أن لدى الهيئة «برامج ثقافة حقوق الإنسان». وتتابع الهيئة ما بدأت به في مثل هذه القضايا، مشيراً إلى أن من أهم حقوق المريض «الحق الذي يتعلق بالصحة في هذه القضايا». ولفت الشدي، إلى أن «الهيئة تناولت موضوع «حق المريض» من جانب سلبها من وزارة الصحة، إذ سيتم المواصل في التناول في أحقية خصوصية المريض وحقه في أن تبقى حال المريض خاصة»، موضحاً أن «قضايا التوعية أهم أدواتها التي تشاركهم فيها الصحافة، والهيئة مجرد أداة وأنتم من أهم الأدوات». وأكد المتحدث باسم هيئة حقوق الإنسان، أن «التوعية العامة بشأن الحقوق في الصحة ومتطلباتها موجودة ونعمل عليها»، لافتاً إلى أن «ما يخص حالات سلب حقوق المريض من قبل جراحين وأطباء يقومون بتصوير الجراحات ونشرها عبر صفحاتهم في مواقع التواصل الاجتماعية تحتاج إلى توثيق». وطالب الشدي، المرضى المتضررين الذين نشرت صورهم عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعية، بـ «التقدم بالوثائق إلى وزارة الصحة بما أنها المعنية المباشرة، على رغم المنع الذي صدر منها سابقاً بهذا الخصوص»، مشيراً إلى أنه «في حال عدم تجاوب وزارة الصحة، يتقدم بها إلى هيئة حقوق الإنسان التي بدورها تقوم بمتابعة الجهات»، ومنتظراً ما إذا كان هناك تصحيح منها، أو ستتولى حقوق الإنسان المهمة».



بعد إشادة مجلس حقوق الإنسان بجهود مركز الملك عبدالله للحوار بين أتباع الأديان

العيان: المجتمع الدولي يقدر مبادرات خادم الحرمين لإرساء قيم العدل والسلام في العالم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 جماد ثاني 1435هـ - 9 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/925416>

الرياض - نايف آل زاحم

أكد الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية، أن إشادة مجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة بدور مركز الملك عبدالله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات (كاسيد)، تجسد تقدير دور المجتمع الدولي لجهود خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- ومبادراته المقدرة من أجل إرساء قيم العدل والسلام والتعايش السلمي وحماية حقوق الإنسان في جميع دول العالم من أي اعتداءات أو انتهاكات قد تحدث نتيجة لاختلاف المعتقدات أو الثقافات، وحرص الدول أعضاء مجلس حقوق الإنسان على دعم ومساندة هذه الجهود والمبادرات لتحقيق أهدافها النبيلة وتجنب البشيرة ويلات الصراع والصدام بين أتباع الأديان والثقافات وما يترتب عليها من أخطار.

وأضاف الدكتور العيبان في تصريح بمناسبة إشادة مجلس حقوق الإنسان خلال اجتماعه الأخير في جنيف بالدور الكبير لمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في ديباجة اعتماد المجلس لقرار مكافحة التعصب والعنف والتمييز: "إن المجتمع الدولي أدرك بوضوح توجهات حكومة السعودية لتحقيق التقارب والتعايش السلمي بين أتباع الأديان والثقافات والإفادة من ذلك في حماية حقوق الإنسان وكرامته، فتساقبت دوله في تأييد ودعم هذه الجهود والتي توجت بتدشين مركز الملك عبدالله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في العاصمة النمساوية، بمشاركة ممثلين لجميع الأديان والمعتقدات والثقافات، فضلاً عن انتخاب المملكة عضواً بمجلس حقوق الإنسان الدولي بالأمم المتحدة لدورتين متتاليتين، كدليل واضح على ما يشهده مجال حقوق الإنسان في المملكة من تطور ودعم كبيرين من حكومة خادم الحرمين لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتفعيل آليات حمايتها، وموازنة كل جهد إقليمي ودولي يحقق هذا الهدف".

وعبر العيبان، عن تقديره لجهود الأمانة العامة لمركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز في تبني عدد كبير من المبادرات والأنشطة التي تهدف لنشر ثقافة حقوق الإنسان ونقلها من الأطر النخبوية والتنظيرية إلى أرض الواقع، من خلال برامج حوارية وعملية تجمع كل أتباع الأديان والثقافات، وتقدم حلولاً جذرية لبعض المشكلات التي تعاني منها بعض المجتمعات في مجال حقوق الإنسان، منها القضايا الخاصة بحقوق الطفل وحمايته من الإيذاء، معرباً عن ثقته في قدرة المركز على مواصلة مسيرته الناجحة والتميز لمد جسور الحوار الهادف أو الموضوعي بين أتباع الأديان والثقافات، وترجمة مضامين مبادرات القيادة الرشيدة إلى ممارسات علمية تنتصر لكل قيم العدل والسلام والتعايش بين كل بني البشر من دون أدنى تمييز.

المواطن Al-Mowaten

أشاد بوزارة الداخلية كأكثر جهة تسهل عمل هيئة حقوق الإنسان المعدي: لا للانفلات في الرأي و2712 موقوفاً في سجون المباحث

المصدر: جريدة المواطن الخميس 10 جماد ثاني 1435هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.almowaten.net/?p=155367>

المواطن- محمد عامر

أكد محمد المعدي -مدير العلاقات العامة بهيئة حقوق الإنسان- أن الهيئة مع حرية الرأي، إلا أن الانفلات ليس من مصلحة حرية الرأي والتعبير، مشدداً على وجوب الالتزام بالكلمة الطيبة.

وفي حوار عبر برنامج اليوتيوب الحوار "المركز" الذي خصصت حلقة عن حقوق الإنسان في السعودية، قال "المعدي": "يجب أن يكون الرأي في مصلحة الوطن وليس ضده، ويجب أن يتناسب مع الوضع السياسي والثقافي للبلاد".

وأكد وجود مكاتب للهيئة في السجون تتابع معاملة النزلاء، كاشفاً أن أعداد الموقوفين في سجون المباحث 2712 موقوفاً.

وأشاد المعدي بوزارة الداخلية واصفاً إياها بأنها أكثر جهة تسهل على هيئة حقوق الإنسان القيام بعملها.

وشدد المعدي على أن الهيئة أنشئت من أجل المواطن أولاً وقال: "أنا وزملائي جميعاً في خدمة المواطن، لأن هذه الهيئة وجدت لأجله". وأضاف: "إذا وجد قانون خاطئ بنسبة ١٠٠٪ فسيتم إيقافه، أما إذا كان هناك بعض القصور فستتم معالجته". لافتاً إلى أن الهيئة غيرت العديد من البنود في قانون مكافحة الإرهاب.

وقال المعدي ”إن 70-80% من الشكاوى التي ترد إلينا ضد جهات حكومية. مضيفاً بأن عشرين بالمئة من القضايا التي ترد للهيئة متعلقة بالمرأة والطفل، مع العلم أنها ليست الجهة المختصة بالعنف والحماية من الإيذاء“. واعتبر المعدي أن ”المملكة استطاعت في السنوات الماضية أن تنتقل لمرحلة متقدمة في مجال حقوق الإنسان، ونواجه مشاكل في وعي المجتمع أو قصور بعض الأنظمة“. ورأى المعدي أن النشاط الحقوقي في المملكة شهد تقدماً ملحوظاً في العشر سنوات الماضية، بعد إنشاء هيئة حقوق الإنسان“.



من يفهم هؤلاء؟

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=767366&issueno=12913#.U0Dfxqlgt>
oA

مشاري الذايدي

تابع السعوديون خلال الأيام الماضية مأساة مقتل عامل بقالة هندي بطريقة بشعة على يد مختل سعودي، في حي (السويدي) بالعاصمة الرياض. الجريمة من النوع الصادم: عشرات الطعنات تسدد للضحية، في وضوح النهار، وأمام المارة الذين اكتفوا بتصوير الحادثة البشعة من أجل تزويد المتابعين بسبق مدهش! القاتل شخص مختل نفسياً، وقد تردد على مستشفى الصحة النفسية بالرياض، ومتعاط للمخدرات، ويتصور هلاوس دائمة في ذهنه. وقد كان هذا العامل المسكين ضحية من ضحايا هذا المريض المطلق السراح في الشوارع. هذه المأساة فتحت النقاش حول كيفية التعامل مع المحتاجين للمتابعة الصحية النفسية. ربما كانت حالة هذا القاتل واضحة في المرض النفسي، لكن ماذا عن المصابين بدرجات أقل حدة من العوارض النفسية، وهم يدبّون بيننا؟ ليست كل العلل النفسية خطيرة أو تجعل المصاب بها مصدر ضرر للمجتمع، على العكس فكثير من المؤثرين في تاريخ البشرية، في العلم والسياسة والفنون، كانوا بشكل أو بآخر يعانون نوعاً من العلل النفسية، وهناك دراسات تتبع هذا المبحث. غير أنه من المهم هنا بث ثقافة عامة حول الصحة النفسية، فهي ضرورية لفهم كيف نستوعب حراك المجتمع ومشاهيره، أحياناً من هذه البوابة. فعلى النفوس لا تقل أهمية عن علل الجسوم. كان من آثار «جريمة السويدي» هذه، كما ذكرت «العربية نت»، أن شكلت هيئة حقوق الإنسان في السعودية لجنة لدراسة وضع المستشفيات النفسية في السعودية، والتي تشرف عليها وزارة الصحة، وخلصت إلى ضرورة زيادة الطاقة الاستيعابية لتلك المستشفيات. الدكتورة جواهر بنت عبد العزيز النهاري، مديرة القسم النسوي بفرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة، أشارت في خبر «العربية» هذا إلى ملاحظة مهمة حول خلل ثقافة المجتمع المحلي تجاه المحتاجين للرعاية النفسية، خصوصاً إذا كان المعاني من النساء، حيث تمكث مثل هذه الحالات في سجن الأهل لسنوات طويلة، حتى تتداركها عناية الله، بخروجها أو تموت بحبسها، ولعل نظام الحماية من الإيذاء يكون فرجاً لهذه الحالات. المشكلة ليست فقط في ثقافة التعامل مع المحتاجين للرعاية النفسية، بل في ثقافة التعامل مع كل محتاج لنوع خاص من الرعاية، مثل مرضى التوحد، أو المعاقين إعاقات حركية، حيث لا ترحب المدن عندنا بهؤلاء، على مستوى مواقف السيارات والمرافق العامة ومسارات المشي وبيئة العمل، وغير ذلك. والغريب أن ذلك يحصل في مجتمعات لا تكل ولا تمل من الحديث عن التقوى وعمل الخير.

القصة ليست في النية الحسنة، من المؤكد أن الأساس هو توافر هذه النية، لكن القصة هي ثقافة وعمل وعلم موجود وممارس لدى مجتمعات أخرى، فلا نحتاج لإعادة اختراع العجلة. المرض النفسي يعالج في المشافي والمصحات وعلى يد الأطباء والخبراء، وليس مجالا متاحا لكل «فهلوي» نصاب. الثقافة والوعي، أولا وأخرا، هي مفتاح الحل، ومعراج الوصول.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الرياض: تدشين اليوم العالمي للتوحد

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 4 جماد ثاني 1435 هـ - 4 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

احتفت جمعية أسر التوحد الخيرية باليوم العالمي للتوحد تحت عنوان: «معاً من أجل ذوي التوحد»، الذي يصادف الثاني من شهر نيسان (أبريل) من كل عام، بحضور رئيس الجمعية العربية لحقوق الطفل، الأمير عبدالإله بن عبدالرحمن بن، في مركز غرناطة في الرياض.

وأوضح رئيس الجمعية العربية لحقوق الطفل في كلمة له في المناسبة أن أطفال التوحد يحظون باهتمام كبير من القيادة، مبدياً استعداده لمساندة إنشاء مراكز لرعاية أطفال التوحد في مختلف مناطق المملكة.



التميمي: «الشرقية» بحاجة إلى عشرات الفرق لخدمة «ذوي الاحتياجات»

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 جماد ثاني 1435 هـ - 5 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام - رحمة ذياب

طالبت مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في المنطقة الشرقية لطيفة التميمي بتشكيل عشرات الفرق المتعددة لتقديم المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم، مؤكدة أن مختلف أشكال الإعاقات أصبحت متواجدة بيننا، وبكثرة، مما يتطلب وقفة جادة ومتخصصة من كافة الجهات الحكومية والخاصة.

وأشارت، في ملتقى تكامل الأول للبرامج التأهيلية «لذوي التوحد» في المنطقة الشرقية، ونظمه فريق تكامل للتربية الخاصة لمدة يومين، بالتعاون مع الجمعية السعودية للتوحد في الشرقية في مقر جمعية المعاقين في الدمام احتفاء باليوم العالمي للتوحد، إلى قصة طفلين من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومعاناة الأمهات من نقص الخدمات المقدمة لهذه الفئة، متمنية أن ينشأ فريق متكامل لتقديم المساعدة لهم.

من جانبها، أوضحت الأميرة عبير بنت فيصل بن تركي، التي رعت الملتقى، بأن «اليد الواحدة لا تصفق» لذا لا بد أن نتشارك جميعاً لنصل إلى أهدافنا، وهذا ليس بصعب إذا ما تكاتفنا للجهود»، وقالت: «أثق بأن الجميع هنا على قدر من المسؤولية».

وأشارت إلى أن «فريق تكامل للتربية الخاصة» بادرة متميزة ينبغي أن تُحتذى في كافة المجالات، حيث إن تكامل الجهود سيحقق ما نصبو إليه لاسيما في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وبعد أن يصبح الهدف هو المهم وليس الذات أو المركز أو القائمين عليه، مع تقبل النقد كملحوظة تساهم في تطوير العمل والرقى به نحو الأعلى، وقالت: «شكراً لكل الجهود التي قدمت فأثمرت».

وأوضحت رئيسة الفريق من مكتب الإشراف الاجتماعي في المنطقة الشرقية المشرفة رنا طيبة، نشأة الفريق وأهدافه وأنشطته التي تسعى لإعداد الكوادر المؤهلة من المشرفات للإسهام في تأهيل المعلمات في مراكز الرعاية النهارية، كما

أشارت أن ما يميز الملتقى، هو وجود محطات العمل لتدريب الأمهات على استراتيجيات مهمة في ورش عمل مصغرة تستمر لمدة عشر دقائق، فيما تحدثت المشرفة هيلدا إسماعيل من فريق تكامل، عن توجه الفريق وإنجازاته، واستعرضت الدكتورة ترحيب عبدالباسط بداية الفكرة وتطورها حتى تم تشكيل الفريق والتخطيط له، مؤكدة أن الملتقى الأول للبرامج التأهيلية الذي أقيم في المنطقة الشرقية سيلحقه ملتقيات أخرى تهتم بإعاقات أخرى.



• الشورى" يشارك في أعمال المؤتمر الثامن للبرلمانات في أفريقيا... اليوم

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 جماد ثاني 1435هـ - 5 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - الحياة

شارك مجلس الشورى في أعمال المؤتمر الثامن لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي، والاجتماع التاسع لمجلسها الذي يبدأ في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا اليوم (السبت). ووصل رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ، إلى إثيوبيا أمس ليرأس وفد المجلس خلال أعمال المؤتمر، وكان في استقباله لدى وصوله إلى مطار بولي الدولي في أديس أبابا أمس - بحسب وكالة الأنباء السعودية - رئيس المجلس الاتحادي الفيدرالي في إثيوبيا كاسا تكلي برهان، والأمين العام المساعد للرابطة المهندس محمد الطيب، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى إثيوبيا المندوب الدائم لدى الاتحاد الأفريقي عبد الباقي عجلان. ونوّه آل الشيخ، في تصريح لدى وصوله، بالعلاقات الثنائية بين السعودية وإثيوبيا، مشيراً إلى أنها تزدهر وتتطور، معرباً عن أمانيه في أن يخرج الاجتماع بنتائج تحقق تطلعات الشعوب الأعضاء في الرابطة.



10 آلاف مصاب بـ«الفصام» بالرياض و«الأمل» لا يستوعب سوى 200 حالة!

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 جماد ثاني 1435هـ - 5 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - عيسى الشاماني

أكد استشاري الطب النفسي والإدمان في «مجمع الأمل للصحة النفسية» الدكتور عصام الشورى لـ«الحياة»، أن عدد المرضى النفسيين الذين يعرفون علمياً بـ«الفصامين» يبلغ في مدينة الرياض 10 آلاف حالة. وأشار إلى أن المجمع لا يستوعب أكثر من 200 حالة. وأوضح أن أكثر من 10 آلاف شخص يعانون أمراضاً نفسية شديدة ويحتاجون إلى رعاية المجمع باستمرار ينتشرون في شوارع الرياض. وشدد على أن عدد المصابين بالفصام المشردين يعدّ عالياً مقارنة بعدد سكان العاصمة السعودية. ويأتي حديث استشاري الطب النفسي مترامناً مع قضية المواطن «أبوملعة» الذي قتل وافداً

بطعنه 54 طعنة الأسبوع الماضي. وأحدثت الجريمة رد فعل واسع لدى الرأي العام السعودي. وأكد الشورى أن مجموع الحالات التي يستقبلها مستشفى الأمل يحتاج إلى خدمات خارج المجمع. وأوضح أن المجمع يقدم خدمات تحت مسمى «الطب المنزلي» تتبع خدمات وزارة الصحة. وقال إن الخدمة تقوم على الإشراف على المرضى في بيوتهم، لكنها تقتصر للدعم والتكامل، موضحاً أن الخدمة المقدمة لهذه الفئة لا تستوعب حتى الآن سوى 5 إلى 10 في المئة من الأشخاص المحتاجين إليها فعلياً.



• الشؤون الاجتماعية • تلزم • مراكز الإرشاد الأسري • بـ • غرف • تمنح • الخلوة •

المصدر: جريدة الحياة الأحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

جدة - عائشة جعفري
ألزمت وزارة الشؤون الاجتماعية أخيراً، مراكز الإرشاد الأسري الأهلية، بتصميم «غرف إرشادية» في شكل يضمن عدم «الخلوة» بين المرشد والمسترشدة بأي حال من الأحوال، مطالبة في الوقت نفسه بضرورة الفصل التام بين قسمي الرجال والنساء، وذلك بمداخل ومرافق مستقلة.
وقال مصدر مطلع لـ «الحياة»: «إن وزارة الشؤون الاجتماعية شددت أيضاً على ضرورة أن يكون تقديم المحاضرات والدورات النسائية من الرجال من طريق الدائرة التلفزيونية المغلقة، وفي حال الحاجة إلى تقديم استشارة لمسترشدة من مرشد فيكون بحضور محرماً أو أخصائية» مفيداً بأن الوزارة أقرت في وقت سابق عدداً من القواعد التنفيذية لللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري الأهلية.
وأوضح المصدر أن هذه القواعد والمقررة من وزارة الشؤون الاجتماعية، تهدف إلى تنظيم عمل مراكز الإرشاد الأسري الأهلية، وتفعيل دورها في المجتمع، وتمكينها من تقديم خدمات إرشادية متخصصة تسهم في بناء واستقرار الأسرة، إضافة إلى رعايتها اجتماعياً ونفسياً وتربوياً والمحافظة على ترابط المجتمع بجميع فئاته، مشيراً إلى أن المشكلات التي يجوز للمركز التعامل معها في إطار الأسرة تنحصر في المشكلات الاجتماعية، والأسرية، والاضطرابات السلوكية والنفسية، والتربوية، فضلاً عن المشكلات الزوجية والنفسية.
وبيّن أن وزارة الشؤون الاجتماعية، حذرت مراكز الإرشاد الأسري الأهلية من أفعال وصفتها بالمخالفة لأحكام اللائحة وقواعدها والقرارات الصادرة لها ومنها: تقديم المركز خدمات غير مرخص له القيام بها، انتهاء الترخيص من دون التقدم بطلب تجديده، وكذلك تقديم معلومات غير صحيحة، أو إعاقاة المختص عن القيام بعمله الرقابي، إضافة إلى الإخلال بأي حكم من أحكام اللائحة وقواعدها والقرارات الصادرة تنفيذاً لها، ونقل المركز إلى مدينة أخرى أو فتح فروع له من دون موافقة كتابية مسبقة من الوزارة، أو عدم الفصل بين الجنسين في تقديم الخدمات الإرشادية أو التدريبية داخل مقر المركز أو خارجه.
وأضاف المصدر: «تضمنت الأفعال المحذر منها من وزارة الشؤون الاجتماعية كذلك تغيير عنوان المركز من دون إشعار الوزارة أو جهة الأشراف عليه بذلك، خروج المركز من مقتضى أحكام الشريعة أو الآداب العامة أو التقاليد المرعية في ما يقدمه من استشارات أو يعقده من دورات تدريبية أو تأهيلية أو ورش عمل، فضلاً عن إفشاء المركز سراً من الأسرار الأسرية التي يتم اطلاعه عليها من غير موجب شرعي أو مسوغ نظامي، أو المغالاة في المقابل المادي الذي يحصل عليه المركز مقابل الاستشارات أو الدورات التدريبية أو التأهيلية وورش العمل، أو الخروج على الميثاق الأخلاقي لممارسة مهنة الإرشاد الأسري حال اعتماده من الوكالة».
وأكد أن وزارة الشؤون الاجتماعية اشترطت في من يتولى إدارة المركز أن يكون سعودياً، وأن يكون حاصلاً على البكالوريوس أو أعلى منها في أحد التخصصات الآتية: علم الاجتماع، الخدمة الاجتماعية، علم النفس، التربية، الطب



«الشورى» يناقش مطالبة «التربية» ببرامج لياقة بدنية للطلّابات.. غداً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

يناقش مجلس الشورى خلال جلسته الـ 27 غداً (الاثنين)، مطالبة وزارة التربية والتعليم بدرس إضافة برامج لياقة البدنية والصحية للبنات بما يتوافق مع طبيعتهن والتنسيق مع وزارة التعليم العالي لوضع برامج التأهيل المناسب للمعلمات، وذلك خلال استماعه لوجهة نظر لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في شأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم للعام المالي 1433-1434 هـ. كما طالبت اللجنة التعليمية في توصية أخرى بإجراء دراسة تقييمية لتجربة إسناد تدريس طلاب الصفوف الأولية البنين للمعلمات في التعليم الأهلي، وتزويد المجلس بنتائج الدراسة، وذلك خلال عام.

ويناقش المجلس تقريراً للجنة الشؤون الصحية والبيئة في شأن النظام الموحد الخاص بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في شأن التقرير السنوي لهيئة المدن الاقتصادية للعام المالي 1433-1434 هـ. ويستكمل المجلس في الجلسة الـ 28 التي تعقد الثلاثاء المقبل، وجهة نظر الأعضاء في عدد من التوصيات الإضافية المقدمة منهم في شأن التقرير السنوي لوزارة الثقافة والإعلام للعام المالي 1433-1434 هـ.



أم مسفر • أسبوية» تنتظر الجنسية السعودية منذ 29 عاماً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الأحساء - إبراهيم المبرزي

تنتظر أم مسفر منذ 29 عاماً للحصول على الجنسية السعودية، إذ تزوجت هذه السيدة الأسبوية من مواطن سعودي منذ ذلك الحين، بيد أنه فارق الحياة وهي حامل في شهرها السابع، ويبلغ عمر ابنها الذي أنجبته لاحقاً 26 عاماً، ولكنها لا تزال محرومة من جنسية ابنها، وتُعامل رسمياً كـ«مقيمة». وتذكر أم مسفر، أنها تقدمت بتاريخ 10-11-1426 هـ إلى الإدارة العامة للتجنيس في إدارة الأحوال المدنية، إلا أنه لم يحدث شيء في موضوعها إلى اليوم. وتتمنى أن تُحل مشكلتها وتحصل على الجنسية السعودية بعد أن أمضت 29 عاماً في المملكة. وتقول: «حينما جئت إلى المملكة كان عمري 14 عاماً، تحملت تربية ابني بعد وفاة والده، والحمد لله أعيش حياة جيدة مع ابني، ولكن حلمي في الحصول على الجنسية لم يتحقق إلى الآن». وتوفى والدا أم مسفر في بلدها، وليس لديها أحد هناك، وهي تعتبر المملكة «بلدي الأول والآخر»،

لافتة إلى أن «الهموم تلازمنا كل يوم، فأنا أعاني صعوبة العيش من دون جنسية، ومنذ العام 1420 هـ لم أغادر المملكة، وأسكن مع ابني في منزل استأجرناه بـ 24 ألف ريال، فيما ظروفنا المادية صعبة، على رغم حصولي على وظيفة بسيطة جداً، لا يتجاوز راتبها ألفي ريال، ولكنها تسد جزءاً بسيطاً من التزاماتي الأسرية مع ابني». ولا تنسى أم مسفر أن تشكر كل من وقف معها من سيدات الأعمال حتى استطاعت الحصول على وظيفة، «حصلت على مصدر دخل مقبول بعد تدخل مباشر من سيدة فاضلة أمنت لي وظيفة في أحد القطاعات الأهلية، وبدأت براتب 600 ريال، حتى وصلت اليوم إلى ألفي ريال، وهي بالكاد تؤمن متطلبات حياتي اليومية». وتناشد أم مسفر المسؤولين في إدارة الأحوال المدنية بالنظر في مشكلتها، ومساعدتها في الحصول على الجنسية السعودية، «حتى أعيش ما تبقى لي من عمر على أرض المملكة، مع ابني الوحيد»، بحسب قولها.



إضافة إلى معالجة وضع المعلمين والمعلمات الحاصلين على الدكتوراه.. وظيفياً

• الشورى“ يتجه لإقرار إعادة العمل بضوابط الإقامة عند تعيين المعلمات

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 4 جماد ثاني 1435 هـ - 4 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/923879>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
يتجه مجلس الشورى لإقرار ثلاث توصيات ضمن جلسة الاثنين المقبل على التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم بعد أن أخضعها للمناقشة قبل نحو أربعة أشهر حيث طالبت اللجنة التعليمية بإعادة العمل بضوابط الإقامة عند تعيين المعلمات للحد من التنقل اليومي لمقر العمل وما يترتب على ذلك من مخاطر، ومعالجة وضع المعلمين والمعلمات الحاصلين على درجة الدكتوراه وظيفياً من خلال تنسيق الوزارة مع الجهات ذات العلاقة.
وشددت توصية ثلاثة للجنة التعليمية -تنتظر التصويت لإقرارها- على تضمين تقارير وزارة التربية معلومات تفصيلية عن المتحقق في مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام "تطوير" وكذلك برامج ومشروعات الوزارة
تقرير تفسير «الإحالة على التقاعد» في نظام القضاء السابق.. على جدول الثلاثاء
التطويرية الأخرى، على أن يتم تحليل وتفسير النتائج المتحققة في ضوء المستهدف وإدراج مقارنات توضح تطور مستوى الأداء بالنسبة للأعوام السابقة وفقاً لمؤشرات الأداء العالمية.
ويناقش مجلس الشورى في مستهل جلسته السابعة العشرين تقرير اللجنة الصحية بشأن النظام الموحد الخاص بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون الخليجي، كما يناقش تقرير لجنة المياه والخدمات العامة بشأن التقرير السنوي لهيئة المدن الاقتصادية.
وفي ثاني البنود المدرجة على جدول جلسة الثلاثاء المقبل، يناقش المجلس تقرير اللجنة المالية بشأن مشروع نظام وظائف مباشرة الأموال العامة، وينتقل بعد ذلك إلى تقرير اللجنة الخاصة التي درست مشروع نظام حماية اللغة العربية في المملكة والمقدم من الدكتور سعود السبيعي، ليختتم الجلسة بمناقشة تقرير طلب تفسير عبارة "الإحالة على التقاعد" الواردة في المواد (51) و(69) و(82) من نظام القضاء السابق الصادر عام 1395هـ.

وزير العمل ي دشّن مشروع تأهيل وتوظيف المكفوفين وضعاف البصر.. قريباً

الموسى: ذوو الحاجات الخاصة في حاجة ماسة للعمل

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 4 جماد ثاني 1435هـ - 4 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924102>

الرياض- صالح الحميدي تصوير - هادي الغامدي
يدشّن وزير العمل قريباً مشروع تأهيل وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة من المكفوفين وضعاف البصر الذي أعلنت عنه جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض أمس الأول لتنمية مهارات أصحاب القدرات من ذوي الاحتياجات الخاصة البصرية وضعاف البصر ليمكنهم من الحصول على عمل لائق يتناسب مع قدراتهم وكفاءتهم.
وأشار الدكتور ناصر بن علي الموسى رئيس مجلس إدارة جمعية المكفوفين بمنطقة الرياض وعضو مجلس الشورى في مؤتمر صحفي عقد بهذه المناسبة مساء أمس الأول بجامعة الأمير سلطان بالرياض إلى أن ذوي الحاجات الخاصة في حاجة ماسة للعمل كونهم يحتاجون للدخل المادي في أشياء كثيرة أبرزها المعين لحركتهم والسائق وغيره وقال إن التقنية المساعدة أعانتهم على التفاعل مع الآخرين بكفاءة وساعدتهم على الأداء المميز في العمل منوها في هذا الإطار بما قدمه ويقدمه مركز تأهيل وتدريب المكفوفين بالجمعية.
وانتقد الموسى خلال المؤتمر تعامل البنوك السعودية مع المكفوفين حيث تطالبهم بمعرف وتمنى أن تحل هذه المشكلة كما طالب القطاع الخاص بإتاحة فرص أكبر للمكفوفين من أجل العمل.
ومن جانبه تناول محمد الشويمان مدير جمعية المكفوفين الخيرية في منطقة الرياض (كفيف) خلال المؤتمر تجربة الجمعية في مجال التوظيف وامتدح إطلاق البرنامج الجديد وما سيحققه من نجاح في محاربة التوطين الوهمي لذوي الإعاقة وقال إن الجمعية مسؤولة عن متابعة الكفيف لضمان الاستقرار الوظيفي كما تناول تدمير جهود التمييز: فكرة المشروع سيستفيد منها المكفوفون من الجنسين
العديد من المكفوفين الذين يعملون بالقطاع الخاص، حيث تستغل بعض الشركات المكفوف محسوباً عن أربعة أشخاص في مجال السعودية دون اعطائه حقه في العمل والإنتاج والمرتب وأكد حماس الجمعية لحماية المكفوفين وتدريبهم وتأهيلهم لسوق العمل لن يتوقف.
وأشارت الأستاذة عهود التميمي مديرة مشروع كفيف كفاء خلال المؤتمر إلى أن فكرة المشروع سيستفيد منها المكفوفون من الجنسين وستتصدى للتوطين الوهمي واستغلال ذوي الاحتياجات الخاصة بما يحقق ممارستهم لأعمال حقيقية تتناسب مع إمكانياتهم وتنمية مهاراتهم فائزين بعمل لائق يتناسب مع قدراتهم وكفاءتهم نحو إنتاجية متميزة وإبداع واستقرار في بيئة عملهم.

نورة الفايز: تعيين البديلات وخريجات الكليات المتوسطة ومعاهد المعلمات دليل على دعم القيادة للمرأة

المصدر: جريدة الرياض السبت 5 جماد ثاني 1435 هـ - 5 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924195>

الرياض - راشد السكران

أكدت نائب وزير التربية والتعليم نورة بنت عبدالله الفايز أن لصدور الأمر الملكي الكريم القاضي بالموافقة على تعيين المعلمات البديلات وخريجات الكليات المتوسطة ومن تبقى من خريجات معاهد المعلمات أثر إيجابي كبير على الخريجات وعلى الميدان التربوي، وذلك لتوافر مقومات القرار الحكيم من ولي الأمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الذي حمل على عاتقه -حفظه الله- كل مشاعر الدعم والموازية لأبناء وبنات الوطن، لقد اتاح بقراره الصائب الفرصة لبنات الوطن المؤهلات للدخول لبوابات التربية والتعليم المناسبة لمؤهلاتهن والمشاركة الحقيقية في بناء ونهضة البلاد.

وقدمت معاليها باسمها ونياية عن بنات الوطن خالص الشكر وبالغ التقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وولي ولي العهد على الرعاية والتحفيز الدائم للمواطنات والعناية بمطالبهن. كما أعربت أيضاً عن شكرها وتقديرها لصاحب السمو الملكي وزير التربية والتعليم لحرصه على تبني هذا الموضوع ومتابعته الدائمة له وسعيه لمعالجة أوضاع هؤلاء المواطنات.

وقالت الفايز: "إن الأثر الذي ترتب عليه هذا الأمر الكريم لا يتوقف على المعنويات بهذا القرار فقط، ولكنه يتجاوزها إلى تحقيق أصداة إيجابية واسعة يشعر بها كل مسؤول في وزارة التربية والتعليم، كونه يضيف لمسيرة التربية والتعليم كوادر بشرية تعليمية وإدارية تحمل أمانة الرسالة وتستطيع أن تساهم في تحقيق طموحات وتطلعات ولادة الأمر. واختتمت تصريحها بتقديم التهنية لجميع المشمولات بالأمر السامي الكريم، متمنية لهن التوفيق والسداد في حياتهن العملية.

طالب بتولي الجوازات إنشاء "الحسابات والتفعيل"

مختص يحذر من جهل كبار السن والأميين بنظام "أبشر"

المصدر: جريدة الرياض السبت 5 جماد ثاني 1435 هـ - 5 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924286>

الأحساء - صالح المحيسن

طالب الدكتور شكري بن حسن السنان أستاذ هندسة النقل والمرور في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بإعادة تفعيل أو صياغة نظام "أبشر" الخاص بالجوازات ليكون أكثر سهولة وبساطة من وضعه الحالي، كما حذر من وجود ثغرات أمنية في النظام مطالبا بمعالجتها قبل أن تستغل من قبل أشخاص.

وأكد د. شكري على أن وزارة الداخلية حريصة على راحة المواطن عندما يتعلق الأمر بالإجراءات من جوازات ومروور وغيرها، حيث برز نظام "أبشر"، الذي يهدف إلى ترسيخ تكنولوجيا الإنترنت لإنجاز المعاملات بطريقة فاعلة، مشيراً إلى أن الطريقة المتبعة في ذلك بسيطة جداً إضافة إلى اختصار الوقت والجهد.

ويستطرد د. السنان قائلاً أنه ومن خلال تجربته الشخصية، ورغم تمكنه من التعامل مع الإنترنت، إلا أنه لم يستشعر "سهولة" الإجراءات، إلا بعد جهد جهيد قضاه في تفعيل هذا النظام وإنشاء حساب، لافتاً إلى أن الأمر الصعب بالنسبة له ولل كثير من الناس هو معرفة "ما هي الخطوة القادمة؟"، منبهاً على عدم وجود التفاصيل المبسطة والكافية لتوضيح الخطوات التي يتبعها من يريد إنشاء حساب وتفعيله.

ولفت د. شكري النظر إلى مشكلة أخرى في نظام أبشر، وهي أنه يلغي كل ما تعودنا عليه لإنجاز المعاملات تقليدياً، لتكون الوسيلة (الوحيدة) هي من خلال الإنترنت، مستدركاً بالقول أن النظام هنا يتعامل مع افتراضية أن كل الناس تستطيع التعامل مع الكمبيوتر والإنترنت ولكن ليس كل الناس تملك كمبيوتر.

وأشار في هذا السياق إلى بروز دور آخر لمكاتب الخدمات لإنجاز معاملات المواطنين الأميين في هذا المجال، وبعضهم يعملون على قارة الطريق من غير حتى ترخيص، واصفاً هذا الأمر بالمطبخ الأمني وخطير العواقب! ولفت إلى أن هذه المكاتب تنشئ حساب أبشر لهؤلاء المواطنين، ومن ثم تقتحم الحساب، والذي يفترض أن يكون شخصياً وسرياً لصاحب الحساب، ولربما تكون هناك تبعيات سلبية جراء ذلك يدفع ثمنها هذا المواطن.

واستطرد مبيناً مروره بتجارب عديدة مع أناس لا يعرفوا من الكمبيوتر شيئاً، وأيضاً كباراً في السن ومن المستحيل أن يستوعبوا الخطوات، ومن الصعب افهامهم الكثير من المصطلحات مثل معنى "رقم المستخدم" و"رقم التفعيل"، الخ وكأن الأمر بالنسبة لهم الواقع المرعب.

وشدد على أنه وبغض النظر عن الأمية في الكمبيوتر، فإنه ينبغي أن يتولى ممثل وزارة الداخلية، سواء في الجوازات أو المرور، إنشاء الحسابات والتفعيل، وأن تكون عنده الصلاحيات وبرمجة بسيطة لنظام أبشر، تمكنه من أن يتجاوز لهيمثل هذا المواطن في إنهاء معاملاته، أي يجب أن يكون هناك نظاماً موازياً لـ "أبشر" يعين هذه الشريحة المضطربة من المواطنين، وطمأن السنان الجهات المعنية من أنه لا ثمة خوف عودة الوضع قبل أبشر ووجود زحام أو تكسد، معللاً ذلك بكون أقلية هم من سيراجعون وهم شريحة كبار السن وحسب، كون من يعرف التعامل مع الكمبيوتر لن يأتي إلى ممثل الوزارة لينهي إجراءاته، كون "أبشر" بالنسبة له أسهل.



صدرت عام 1416 وأوقفت بأمر الملك عبدالله قبل 3 سنوات

الشورى: التصويت يحسم عودة "إثبات الإقامة" للمتقدمات للوظائف التعليمية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924402>

الرياض - عبدالسلام البلوي:

يحسم مجلس الشورى بعد غد الاثنين إعادة العمل بضوابط الإقامة عند تعيين المعلمات بعد أن يخضع للتصويت التوصية التي قدمتها لجنته التعليمية في هذا الشأن على التقرير السنوي الأخير لوزارة التربية، وتهدف اللجنة بتوصيتها حسبما بررت للمجلس إلى تحقيق أعلى درجات الاستقرار النفسي والرضا الوظيفي للمعلمات لما له انعكاسات إيجابية على عطائهن وانتمائهن للعمل الذي يقمن به.

وتأتي مطالبة اللجنة التعليمية بإعادة العمل بالضوابط بعد مضي ثلاث سنوات على إيقاف العمل بها بعد موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على توصيات اللجنة المشكلة على مستوى الوكلاء من الجهات التي شاركت في وضع ضوابط إثبات الإقامة للمتقدمات للوظائف التعليمية النسوية وهي وزارات (الداخلية، والتربية والتعليم، والخدمة المدنية) بمشاركة هيئة الرقابة لدراسة مقترح وزير التربية السابق الأمير فيصل بن عبدالله إيقاف العمل بضوابط إثبات الإقامة للمتقدمات للوظائف التعليمية النسوية وفتح المجال لتوظيف المتقدمات للوظائف التعليمية النسوية عن طريق الإعلان المفتوح أسوة بالوظائف التعليمية الرجالية.

ووجه الملك عبدالله بن عبدالعزيز حينها بالموافقة على التوصيات المرفوعة من اللجنة المشار إليها التي تضمنت إيقاف العمل بمبدأ إثبات الإقامة الصادر في نهاية شهر ربيع الأول عام 1416 أي بعد 16 سنة مضت على العمل في تلك الضوابط، وأكد الأمير فيصل بن عبدالله وزير التربية السابق بأن القرار سيسهم في تحقيق تطلعات قيادة هذا الوطن وأبنائه، كما أن الحاجة لإلغاء شرط الإقامة أصبحت ماسة جداً بعد صدور الأمر الملكي المتضمن توفير اثنين وخمسين ألف وظيفة لوزارة التربية وذلك لأهمية تحقيق العدالة بين المتقدمات لهذه الأعداد الكبيرة من الوظائف.

وحسب تصريحات وزير التربية السابق الأمير فيصل بن عبدالله الذي رفع للمقام السامي رغبة الوزارة النظر في عدم تطبيق ضوابط إثبات الإقامة للمتقدمات للوظائف التعليمية النسوية، فوزارة التربية بالتعاون والتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية حرصت خلال السنوات الماضية على تنفيذ الأمر السامي الكريم القاضي بتطبيق ضوابط إثبات الإقامة للمتقدمات للوظائف التعليمية النسوية التي أعدتها لجنة من الجهات الحكومية المختصة، وحققت أهدافها في بداية التطبيق حيث وظف العديد من المتقدمات من القرى والهجر والمدن الصغيرة، وأدت لاستقرار المعلمات فيها، إلا أن تطبيق هذه الضوابط في الثلاث السنوات الأخيرة أفرز العديد من السلبات التي أوضحت نتائج الدراسات التي قامت بها وزارة التربية والتعليم، لتقييم تطبيق تلك الضوابط في الميدان التربوي.

إلى ذلك أظهر تحقيق صحفي لـ "الرياض" أجرته المحررة شريفة القرني قبل أربع سنوات، الآثار السلبية للضوابط المشار إليها وقدمت صوراً لاستغلال بعض المنتفعين ثغرات الاحتياج وإجراءات الترشيح والضغط على بعض أولياء الأمور للحصول على إثبات إقامة مزور بمبلغ مالي، وبعد ذلك بعام صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين على إيقاف العمل بتلك الضوابط.



شكرن خادم الحرمين على إصدار أمره السامي لإنهاء معاناتهن عبر الإلكتروني

البدليات والخريجات تطالبن "التعليم" بالوفاء بوعودها بتعيينهن خلال شهر ونصف

المصدر: جريدة الرياض الأحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924421>

متابعة - راشد السكران

رفعت مواطنات من البدليات وخريجات دبلوم الكليات المتوسطة ومعاهد المعلمات شكرهن وتقديرهن لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- الذي أصدر أمره الكريم رقم 20479 بتاريخ 29/ 5/ 1435هـ بإنهاء موضوع تعيينهن.

وجاء ذلك خلال تفاعلهم وعدد كبير من قراء الرياض مع الخبر المنشور يوم الخميس والذي تناول ما دار بالمؤتمر الصحفي لوزارة التربية والتعليم عقب صدور الأمر السامي الكريم بتعيين البديلات ودبلوم الكليات المتوسطة وما تبقى من معاهد المعلمين، وعدم إرجاء تعيينهن على دفعات أو على أربع سنوات كما كان مخطط له سابقاً.

وطالبين عبر تعليقاتهن في "الرياض الإلكتروني" بسرعة تعيينهن وعدم وضع الشروط التي تعيق الأمر السامي الكريم غير المشروط، فتوجيهات خادم الحرمين واضحة، وأن خبراتهن تشفع لهن - كما قلن -: فلماذا نجبر على اختبار قياس، ولماذا لم يطلب منا ذلك عندما كانت الوزارة بحاجة.

وقال عدد منهن: إن من هن على رأس العمل لو أجري لهن اختبار قياس الآن فلن يجتزئنه، وذكرت إحدها أنها بلغت 44 عاماً ولم يتم تعيينها حتى الآن فمن المسؤول؟.

وأضافت أخريات: منتهى الظلم أن يشتتونا بمناطق نائية ونحن بديلات خدمنا الوزارة بلا شروط ولا قيد، ولا نتوقع بأن يكون هذا رد الجميل لنا، إننا نطالب بإسقاط الشرط المكاني لمن سيتم تعيينهن كمعلمات، فنحن نساء أغلبنا ليس لهن محارم.

وتمنت نوال الشهري أن يكون قرار خادم الحرمين فعلاً نهاية معاناتهن التي دامت طويلاً، أما أم سكر فتمنت أن يتم كما وعد وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية الدكتور سعد آل فهيد إغلاق الملفات خلال شهر ونصف. وطالبت نوال الشهري أن تكون المباشرة قريباً وان يتم تنفيذ الأمر السامي سريعاً فقد هربنا ونحن ننتظر هذا القرار. ودعت المواطنة صدى إلى سرعة تطبيق القرار والحصول على كامل حقوقهن، وهو التثبيت دون شروط أسوة بزميلاتهن ممن كن على رأس العمل وتم تعيينهن في حينه، وتقول: كلانا مارس التدريس فلماذا لم تطبق عليهن الشروط المجحفة مثلما طبقت علينا. وتؤيدها مها قائلة: ليت الوزارة تنهي وضعنا خلال هذه المدة - شهر ونصف كما وعدت - لقد طال الانتظار فأربع سنوات ليست قليلة، لا نريد أن تزيد هذه المدة فكلها من أعمارنا. وأفادت أخرى: نرجو أن تصدق وزارة التربية هذه المرة في وعدها لنا، ويكفي مما طلة وتأخيرا، ونطالب بسرعة إنهاء إجراءات تعييننا والمباشرة فوراً.

وأوضحت "النوري" على موقع "الرياض الإلكتروني" أنه يجب إنهاء قضيتهم سريعاً وإقفال الملف الذي تجاوز العقدين من الزمن لدى وزارة التربية كأقل تعويض عما حصل لهن من ظلم وحرمان من ممارسة أبسط حق لهن كمعلمات. وناشدت المعلمات صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم بتحقيق الرغبة الأولى للجميع وأن تلتزم الوزارة بسرعة مباشرتهن للعمل وعدم الإطالة بزممن الوعود، فقد أرهقتهن سنين الانتظار ولم يبق من الوقت أكثر مما ذهب، فمعاناتهن قاربت الـ 20 عاماً وهن ينتظرن التعيين. واثنت كثيرات على "الرياض" التي ساندتهن بنشر الكثير عن قضيتهم وإبرازها، وأجمعن على هم واحد وهو: أن يتم تحديد موعد مباشرتهن وتعيينهن خلال شهر أو شهر ونصف كما وعدهن وكيل الوزارة أثناء تصريحه بذلك في المؤتمر الصحفي، وكررن: لقد طال انتظارنا للتعيين الذي أصبح أشبه بالحلم.



بناء على توصية تبنتها اللجنة التعليمية لعضو المجلس حمدة

العنزي

• الشورى يطالب • التربية • باعتماد وجبة • التغذية المدرسية

بعد توقفها 34 عاماً

المصدر: جريدة الرياض الأحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014 م

<http://www.alriyadh.com/924409>

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
وافقت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي على توصية الدكتورة حمدة العنزي وطالبت وزارة التربية والتعليم بوضع برنامج مندرج لاعتماد وجبة تغذية صحية في مدارس التعليم العام.
وبررت الدكتورة العنزي توصيتها التي يناقشها المجلس غذا الاثنين بضعف متعهدي تشغيل المقاصف المدرسية في التعليم العام، وأشارت إلى أن مايقدم لأبنائنا وبناتنا أصناف رخيصة بأسعار مضاعفة وذات قيمة غذائية ضعيفة وهي للكسب المادي على حساب صحة الطلاب والطالبات، وأكدت العنزي أن مراحل التعليم خاصة الابتدائية من أهم مراحل النمو والتكوين العقلي والجسدي للطلاب والطالبات، كما أن غياب الوجبة المدرسية الصحية يؤثر سلباً على التحصيل الدراسي وعلى الصحة المدرسية.
وتعيد العضو العنزي بتقديم هذه التوصية إلى الأذهان وجبة "التغذية" التي لازال جيل الثمانينيات والتسعينيات الهجرية يختزل هذا الاسم في ذاكرته حيث أقرت وزارة التربية والتعليم (وزارة المعارف آنذاك) إيصال وجبة إفطار متكاملة لجميع طلاب الإعداد العام في كافة المدن والقرى والهجر، وهيات لذلك جميع إدارات التعليم بمختلف المناطق لبرنامج "التغذية المدرسية"، بل شملت هذه المبادرة أيضاً توزيع الملابس الرياضية لجميع الطلاب وبأطقم متعددة الألوان والمقاسات، إلا أن ألوانها في السنوات الأخيرة توحدت باللونين الأخضر والأبيض لون العلم الرسمي والمنتخب الوطني. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن فكرة التغذية المدرسية كانت قد طرحت منذ عهد الملك فيصل -رحمه الله-، وبدأ العمل بها في عهد الملك خالد -رحمه الله- عام 1396-1397هـ، حيث بدأت وزارة المعارف آنذاك بتوزيع علب التغذية على كافة المدارس في المملكة بعد أن تم التعاقد مع شركة أوروبية عن طريق الشركة العربية السعودية "سيف"، وبدأ التوزيع في نهاية عام 1396هـ وبداية عام 1397هـ؛ ليشمل طلاب مدارس الإعداد العام دون الطالبات اللاتي كن يتبعن للرئاسة العامة لتعليم البنات، وتوقفت تقريباً في عام 1401.
من ناحية أخرى تبنت اللجنة التعليمية توصيات جديدة على تقرير التربية والتعليم وأخذت اللجنة بمضمون توصية للدكتورة أمل الشامان بمطالبة الوزارة بدراسة إضافة برامج للياقة البدنية والصحية للبنات بما يتوافق مع طبيعتهم والتنسيق مع وزارة التعليم العالي لوضع برامج التأهيل المناسب للمعلمات.
وطالبت اللجنة في توصية أخرى بإجراء دراسة تقويمية لتجربة إسناد تدريس طلاب الصفوف الأولية للبنين للمعلمات في التعليم الأهلي وتزويد المجلس بنتائج الدراسة وذلك خلال عام، وإجراء دراسة تقويمية لقرار السماح للمدارس الأهلية في تطبيق البرامج التعليمية الدولية ومدى تأثير ذلك على مستوى الطلاب في مقررات اللغة العربية والدينية والوطنية، حيث أخذت اللجنة بمضمون توصية الدكتورة نورة العدوان في هذا الشأن، إضافة إلى المطالبة بإجراء دراسة تقويمية لواقع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام بالمملكة وتحديد حجمها وخصائصها واحتياجاتها والخدمات التعليمية والتربوية المقدمة لهم والمقترحات حيال ذلك، وقد تبنت اللجنة توصية الدكتور ناصر الموسى في هذا الشأن.



قالت إن الإيذاء الجنسي يشكل 21.3% من إجمالي حالات الإيذاء.. وطالبت وزارة التربية برصدها في المدارس جمعية التوعية الصحية: قلقون لحالات التحرش بالأطفال في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924463>

الرياض - حمد بن مشخص
أصدرت الجمعية الخيرية للتوعية الصحية "حياتنا" موقفها العلمي تجاه قضية "الإيذاء الجنسي ضد الأطفال في المملكة". وأشار المتحدث الرسمي للجمعية والأمين العام الدكتور عبدالرحمن يحيى القحطاني بأن هذا الموقف العلمي يأتي انطلاقاً من دور الجمعية في التوعية الصحية وتعزيز الصحة، والتأييد للقضايا التي تمس صحة المجتمع، وهو يأتي بهدف المطالبة بتهيئة بيئة متكاملة لحماية الطفل من الإيذاء الجنسي، وصنع التأييد للحد من انتشار هذه المشكلة، والتصدي لعوامل الخطورة، وكذلك تبني حملات وبرامج توعوية وطنية شاملة ومتكاملة، والعمل على تطوير الأنظمة والسياسات ذات العلاقة، إضافة إلى أهمية تعزيز القدرة الذاتية لدى الأسرة والطفل على المواجهة.

وأوضح د. القحطاني بأن اهتمام الجمعية بهذا الجانب نابع من كون الإيذاء الجنسي قد يؤدي لآثار سلبية خطيرة على الصحة، قد تشمل آثاراً نفسية وبدنية إضافة إلى التبعات الاجتماعية، والتي قد تطل في بعض جوانبها الأسرة ككل. كما يأتي ذلك إيماناً من الجمعية بأن الشريعة الإسلامية حفظت للطفل حقوقه وحمايته من الإيذاء بشتى صوره.

وأشار بأن الجمعية الخيرية للتوعية الصحية "حياتنا" تنظر بقلق حيال نتائج الدراسات المتعلقة بنسبة انتشار التحرش الجنسي لدى الأطفال في المملكة، وهي وإن كانت محدودة، إلا أنها تنذر بخطورة الوضع، خصوصاً وأن العديد من المعرضين للإيذاء يرفضون الإفصاح عن ذلك.

واستعرض المتحدث الرسمي لجمعية حياتنا تقرير السجل الوطني عن حالات إيذاء الطفل المسجلة في القطاع الصحي لعام 1433هـ، الصادر عن مجلس الخدمات الصحية، إلى أن نسبة حالات الإيذاء الجنسي تشكل 21.3% من إجمالي حالات الإيذاء كما أشار للدراسة التي قام بها الباحث الدكتور علي الزهراني الأستاذ المشارك بكلية الطب بجامعة الطائف على ثلاث مناطق عام 1422هـ، شملت عينة من البالغين وطلبة الجامعات، وذلك لمعرفة مدى تعرضهم للإيذاء في مرحلة الطفولة، بما في ذلك التحرش الجنسي، وتأثير ذلك على حدوث اضطرابات نفسية لديهم، حيث أظهرت الدراسة بأن 22.7% من أفراد العينة، قد تعرضوا للتحرش الجنسي بأنواعه المختلفة خلال تلك المرحلة العمرية (كلام، نظر، لمس، محاولة اعتداء أو اعتداء كامل).

وقد تبين من نتائج تلك الدراسات والإحصاءات أن معظم حالات الإيذاء ناجمة عن أشخاص مقربين للطفل سواء من أفراد الأسرة، أو أصدقائهم، أو الأقارب، أو العمالة المنزلية.



مرضى التوحد بحاجة لفريق متكامل لتشخيص مشاكلهم البصرية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924464>

أكدت د. عهود بنت عبدالعزيز عويضة عضو مجلس إدارة الجمعية السعودية لطب العيون ورئيسة لجنة التوعية الصحية أن التوحد هو إعاقة متعلقة بالنمو تظهر عادةً قبل سن ثلاث سنوات من عمر الطفل، وتكون نتيجة حدوث اضطراب في الجهاز العصبي مما يؤثر على بعض وظائف المخ وبالتالي يؤثر على نشأة الطفل وسلوكه وكيفية استجابته للآخرين وتواصله معهم.

وقالت د. عويضة بمناسبة اليوم العالمي للتوحد "Autism" الذي يوافق الثاني من شهر إبريل كل عام، حول ما يعانيه مرضى التوحد من مشكلات بصرية أنها تتركز في أعراض منها: عدم القدرة على التواصل البصري مع الآخرين، والتحديق بشكل ملفت في اتجاه الضوء أو لشيء معين، والنظر إلى الأشياء أو الأشخاص بشكل جانبي وليس بشكل

مستقيم، ووجود "حول" في بعض الأحيان أو حركات غير طبيعية بالعينين، ويمكن تفسير ذلك أو إيعازه إلى وجود الخلل العصبي الذي يحصل عند هذه الفئة، وبالتالي فإن هذه الأعراض تختلف من شخص لآخر حسب درجة الإصابة بالتوحد. وأضافت أن المشكلة مع مرضى التوحد تكمن في صعوبة تشخيص وتحديد المشاكل البصرية لديهم وعدم المقدرة على التواصل معهم، عندما لا يستجيب الطفل بالرد أو لا يستطيع التركيز والتفاعل مع الفحص، وفي مثل هذه الحالات يمكن إجراء فحص أولي للنظر بإلباس الطفل نظارة برقم معين ومراقبة تفاعله معها ومدى ارتياحه لها. وأشارت د. عويضة إلى أن هذه الفئة من الاضطرابات البصرية تحتاج لتشكيل فريق كامل لمساعدة الطفل يتضمن: طبيب أطفال وطبيب أمراض عصبية ونفسية ووجود أخصائيين للتخاطب.



رياض الأطفال × تطلق برنامج الحاجات دوافع وسلوك ×

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 4 جماد ثاني 1435 هـ - 4 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

نهلة حامد الجمال – المدينة
نظمت إدارة رعاية الأطفال بتعليم المدينة المنورة الملتي الأول لأمهات الأطفال تحت مسمى (الحاجات دوافع وسلوك) على مسرح إدارة التربية والتعليم.
وأوضحت المشرفة التربوية سحر عيسى في كلمتها نيابة عن مديرة إدارة رياض الأطفال أن الملتي جاء ضمن خطط الإدارة والتي استهدفت أمهات الأطفال متعددة لأهداف الملتي ومشيدة بتعاون جامعة طيبة تمثلها وكالة التطوير الجامعي الدكتوراه مها الحازمي ومشاركتهم بأوراق عمل تثري الملتي.
أما المشرفة التربوية عائشة الخريجي فاوضحت أن الأسرة هي الحضانة الأولى للطفل والمسؤولة عن رعايته وتربيته الأخلاقية والروحية، وقالت: «علينا أن نفهم أطفالنا ونؤثر فيهم بمعرفة دوافع السلوك لديهم والحاجات البيولوجية والنفسية المصحوبة بها ومن ثم إشباعها وصولاً لاكتمال النمو بجميع جوانبه»
ومن جهتها قدمت مديرة إدارة التوعية الإسلامية فاطمة مجاهد ورقة العمل الأولى بعنوان (حقوق الأطفال في الإسلام) عدت فيها حقوق الطفل بدءاً بحقه في الوجود ثم حقه بعد ولادته وحقه في التربية والتأديب كما تطرقت إلى الأسس اللازمة لتحقيق ذلك مع شرحها لمنهج المصطفى - عليه أفضل الصلاة والسلام - في تأديب وتعليم الأطفال بالرفق واللين والتعلم الإيجابي. كما شهد الملتي عرض أوراق عمل أكاديميات جامعة طيبة وكانت الورقة الأولى بعنوان (الحاجة أم الاختراع) قدمتها كلاً من الدكتوراه مها الحازمي والدكتور مريم السيد استشارية التدريب والتطوير وعضو هيئة التدريس بجامعة طيبة ثم ورقة العمل الثانية بعنوان (الحاجات الفسيولوجية للطفل) قدمتها الدكتورة سامية صبر استشارية طب الأسرة والمجتمع. وتناولت الورقتان التعريف بالحاجات والدوافع عند الأطفال والعلاقة بينهما، وأنواع الحاجات كما تم عرض لوحة عن الحاجات والمعايير الانمائية بالإضافة لعرض هرم ماسلو وشرحه مع توضيح أهمية دراسة الدوافع والسلوك وعرض أمثلة عليها.



مركز عالمي متقدم للمملكة في المشاركة السياسية للمرأة

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 جماد ثاني 1435 هـ - 5 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

واس - جنيف
حلّت المملكة العربية السعودية في مركز متقدم على مستوى العالم في نسبة المشاركة السياسية للمرأة. جاء ذلك في بيان أصدره الاتحاد البرلماني الدولي أمس حول خارطة العالم لمستوى مشاركة المرأة في السياسة، وحصلت المرأة السعودية فيه على مركز متقدم بنسبة تمثيل وصلت إلى 19.9%.
وثمن مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير فيصل بن حسن طراد هذا التقدم، وقال: إن الفضل في حصول المملكة على هذا المركز يعود بعد الله - سبحانه وتعالى - لقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود التاريخي بتخصيص 30 مقعداً للنساء في عضوية مجلس الشورى.



مواطنون بالمدينة يشكون تداعيات ÷الواسطة× ويصفونها

بـ مهلكة الحقوق×

طالت أماكن كثيرة منها مطاعم ومخابز

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

سلطان الميموني - المدينة المنورة تصوير- عبدالرحمن مرسي
شكا مواطنون من انتشار آفة «الواسطة» في المصالح الوظيفية واصفوها بـ«الثقافة» الحارقة ومهلكة حقوق الأكفاء والموهوبين، وقال خالد سعد إن الواسطة ضيقت حقوقنا في كل شيء فنحن نحس النظام ونعمل على المحافظة عليه ونلتزم به ولكن للأسف الشديد يأتي من لا يقدر انتظارنا ويتقدم أو بمعنى أصح «يقدم» علينا بسبب معرفته لموظف أو عامل لا أحد يكثر بنا ولا بانتظارنا وعموماً الواسطة أصبحت في كل شيء حتى في المطاعم والمخابز وغيرها.
الواسطة ضرورة ويشاركه عبيد مرزوق العضيلة حيث يقول: «إن الواسطة -صحيح- فيها ظلم للآخرين ولكنها هي أيضاً (ضرورية) فهناك حالات لا يمكن للإنسان أن يتمتع فيها عن طلب الواسطة كأن يكون عندك مريض ولا تجد له سريراً في مستشفى إلا بواسطة أو لديك موعد لمريض خارج منطقتك فماذا تفعل عندها لابد أن تبحث عن الواسطة لكي يسافر مريضك ويلحق بموعده فالأمر لا يسمح بالتأخير فلا مجال له في مثل هذه الظروف.
الشفاعة مطلوبة

حمد خلف الجش فيقول: «الموضوع اعتبره لأباس به إن كان لا يتضرر منه أحد فالشفاعة مطلوبة قال تعالى: «مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيتًا»، وقال صلى الله عليه وسلم: «من استطاع أن ينفع أخاه فلينفعه» رواه مسلم، وأضاف: «بطبيعة الحال أعتبر الوساطة أو الشفاعة الحسنة (فزعة) فالناس بالناس أما إن كان فيها ضرر للآخرين فهي غير محمودة وعلى العموم المسألة مقرونة بحجم الضرر فقد قال صلى الله عليه وسلم: «لا ضرر ولا ضرار».

الحارثي: فرق كبير بين الوساطة والشفاعة الحسنة الداعية الشيخ عطية بن عبدالله الحارثي من جانبه يقول: «الوساطة داء وأشهر طرق الوصول إليها (تعرف أحد) هذه العبارة من عبارات الضعفاء في زمن الأقوياء وطبعاً هي غير الشفاعة الحسنة المأمور بها في الكتاب والسنة لمن يحتاجها وهو أهل لها وإنما المقصود بالعبارات السابقة ما يكون ظلماً في أخذه لأمر لا يستحقه أو إعطائه لمن ليس أهلاً له وذلك بسبب سيطرة الماديات وغياب الرحمة والعدالة الاجتماعية في المجتمع المسلم ومن ينظر للأسف الشديد في المجتمعات الغربية والتي لاتدين بدين الإسلام يجد عندهم أن القانون والنظام للجميع وعلى الجميع ولذلك تطورت هذه المجتمعات في ظاهرة الحياة الدنيا كما نرى ونشاهد ونحن كأمة الإسلام والتي لنا العقيدة الصحيحة ربما غاب عنا هذا الميزان في بعض الأحيان والذي يجعل القياس بين الناس ليس بالمال والأعمال وإنما بالتقوى والإتقان وقد قال تعالى: «يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ»، وإن كانت الفروقات الاجتماعية أمر طبيعي بين الناس فإن المستنكر والمستغرب ألا يصل الإنسان إلى حقه المشروع إلا بمثل تلك العبارات السابقة وهذا من الظلم الذي انتشر وسُكت فيه عن الظالم يوشك أن يكون دماراً وعذاباً لمثل هذه الأمة كما جاء في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا قدست أمة لا يأخذ فيها الضعيف حقه غير متعنت فيه».

ثاني: الوساطة تمنح الحقوق لمن لا يستحقها مما يولد الغبن الدكتور حسن محمد ثاني المستشار النفسي والتربوي يقول: الوساطة من الآفات الاجتماعية والنفسية لأنها تصبح بديلاً عن الكفاءة والعدل، عن طريق الوساطة يحصل الفرد على ما لا يستحق ويأخذ حق من يستحق وهذا يولد لديه شعوراً بالغبن والحق على من حرمه حقه وسلب منه ما هو أهل له. وأضاف: الوساطة تضع الشخص غير المؤهل في مكان وعمل يعجز عن القيام به وبذلك يكون وجوده فيه ضرر وقصور في الأداء والإنتاجية، الوساطة فيها تدمير لمصلحة الأمة وهدم لقيمة وقيم العمل والجد والإنتاجية، مجتمع تنفشي فيه الوساطة هو مجتمع متخلف وغير منتج.



أحياء بلا إضاءة وأمانة جدة لا تستجيب للبلاغات

مواطنون تساءلوا عن ملايين الصيانة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

عبدالله البارقي - جدة تصوير-محمد كديش
اشتكى عدد من سكان أحياء شرق جدة من استمرار أعطال أعمدة الأضاءة الليلية في أحيائهم. وقالوا إن عمليات الأمانة لا تتجاوب مع بلاغاتهم رغم البلاغات الهاتفية مدفوعة القيمة. وأوضحوا أن الشوارع الداخلية في الأحياء أصبحت تعاني من الظلام الدامس رغم الملايين التي تصرف لشركات الصيانة.

شهر بلا إضاءة
في البداية يقول المواطن محمد الرفاعي من سكان حي الرغامة 3 مضى أكثر من شهر والإضاءة مطفأة تماماً في شارع إبراهيم بن باز رغم اتصالاتنا المتكررة على عمليات الأمانة وإرسال بلاغ عبر تطبيق الأمانة في الأيفون ولكن لا حياة لمن تنادي. حيث نلمس أن التركيز يتم على أحياء معينة شمال وغرب جدة في الخدمات بينما تهمل الأمانة وفروعها أحياء

الشرق والجنوب والوسط والدليل بقاء الأعمدة بدون صيانة وعدم التجاوب مع شكاوى سكان هذه الأحياء ونتعشم أن يتدخل سمو محافظ جدة ويوجد الأمانة بالعناية بهذه الأحياء ومساواتها مع الأحياء الأخرى. بلاغات مدفوعة

ويحدث سامي صعيدي من نفس الحي قائلاً في شارع حسان العامري جميع الأعمدة غير مضاءة ومطفأة منذ شهور حيث بدأت الأعطال بشكل فردي لكل مصباح على حدة ونحن نبغ أولاً بأول حتى اكتملت جميع الأعمدة وشملها العطب. الغريب أن بلاغتنا رغم أنها مدفوعة القيمة أو تبلغ قيمة الدقيقة ريالين عند الاتصال بهاتف عمليات الأمانة وهذا أمر تنفرد به الأمانة فجميع هواتف الطوارئ والبلاغات مجانية في الوزارات والأمانات الأخرى إلا في أمانة جدة ومع ذلك نكرر الاتصالات وندفع قيمة البلاغات ولا نجد الخدمة المطلوبة. في الوقت الذي يجب أن تكون الصيانة مبرمجة دون الحاجة إلى اتصال من المواطن لكنه يبدو أن مقاولي صيانة الكهرباء التابعين للبلديات لا توجد عليهم رقابة وإلا لما عانىنا من هذا الإهمال.

نتمنى معرفة الأسباب

ومن شارع أحمد بخادي من مخطط المساعد تحدث المواطن حسن السلمي قائلاً لا يوجد تفسير مقنع لبقاء شوارع وأحياء تغط في ظلام دامس لعدة أسابيع والدولة أيدها الله تدفع الملايين لمقاولي الصيانة ومن غير المنطقي أن تتجاهل الأمانة بلاغات المواطنين ليضع أسابيع إلا إذا كان هناك تواطؤ مع المقاولين أو أمور وأسباب أخرى لا نعرفها ونتمنى تبريرها من مسؤولي الأمانة. كما تحدث عواض الجهني وعبدالعزیز الزهراني مؤكدين أن الأحياء الشرقية لا تجد الاهتمام الكافي من البلدية خاصة في أعمال النظافة والإضاءة وطفح المياه. شكوى جماعية

وفي حي النخيل يقول أحمد علي عسيري استمرت الإضاءة في شوارع الحي دون صيانة وأطفئت أكثرها حتى قامت مجموعة من سكان الحي الأسبوع الماضي بزيارة الأمانة ميدانياً بعد أن فشلت بلاغاتهم الهاتفية وتجاوب المقاول وقام بإصلاح جزء منها ولا تزال البقية في الانتظار، وأعتقد أن الأمر لا يحتاج إلى أن يقوم المواطنون بشكل جماعي بمراجعة الأمانة حتى تتم الاستجابة للشكوى.

كما تجولت «المدينة» في مخطط العبيد والتقت بالمواطن مخلص المطيري الذي عبر عن استيائه من عدم تجاوب الأمانة مع بلاغات الأعمدة المعطوبة وقال استغرب أن بعض الشوارع تضاء نهاراً وتطفأ ليلاً مما يدل على عدم المتابعة. المتحدث الرسمي لأمانة محافظة جدة عبدالعزيز سعيد الغامدي أوضح أن شكاوى المواطنين في تلك الأحياء تتم معالجتها حالياً من قبل الإدارة المختصة في الأمانة، مؤكداً حرص الأمانة على توفير الخدمات البلدية لسكان أحياء جدة دون تمييز. الأمانة: مستعدون للتصحيح

من جهته قال المتحدث الرسمي لأمانة محافظة جدة عبدالعزيز الغامدي «للمدينة» إن الأمانة قامت بإبلاغ الجهات المعنية للوقوف عليها وإصلاحها وإن الأمانة على أتم الاستعداد لتصحيح أي ملاحظات على الخدمات العامة والمرافق كالحدائق أو أعمدة الإنارة أو ما شابه لها وأنها ترحب باستقبال ملاحظات المواطنين للوقوف عليها وإصلاحها.



60 تربيوا يبحثون قضايا التعليم الأهلي والأجنبي 14 الجاري

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 4 جماد ثاني 1435 هـ - 4 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140404/Con20140404689207.htm>

سلمان الضباح (بريدة)

يشارك أكثر من 60 تربيوا وتربوية من مختلف مناطق المملكة، في لقاء التعليم الأهلي والأجنبي بالمملكة، الذي تستضيفه الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة القصيم، خلال يومي 14 و 15/6/1435 هـ بمدينة بريدة، وبحضور وكيل وزارة التربية والتعليم للتعليم «بنين» الدكتور عبدالرحمن البراك، ووكيل الوزارة للتعليم «بنات» هيا العواد.

وبحسب مدير إدارة التعليم الأهلي والأجنبي في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالقصيم عبدالعزيز الفراج أن اللقاء سيتناول في محاوره العديد من القضايا والمباحث التربوية، التي تناقش المشهد التعليمي الأهلي والأجنبي، وتبحث مؤشرات الأداء التي رسمها المشرفون والمشرفات، بالإضافة إلى طرح تجارب الميدان والمستثمرين على طاولة البحث والنقاش. وأضافت مديرة التعليم الأهلي والأجنبي في تعليم القصيم منال المهديب أن الملتقى يبحث العديد من البرامج والفعاليات التي تقدمها إدارات التعليم الأهلي بالمملكة.



رأس اجتماع مجلس الهيئة .. ولي العهد:

غذاء ودواء المواطن محل اهتمام الملك

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 4 جماد ثاني 1435 هـ - 4 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140404/Con20140404689198.htm>

واس (الرياض)

رأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للغذاء والدواء في مكتبه بقصر اليمامة في الرياض أمس الاجتماع الثاني عشر للهيئة بحضور أصحاب السمو الملكي الأمراء وأعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للغذاء والدواء. وفي بداية الاجتماع وجه سمو ولي العهد بضرورة قيام الهيئة بالمسؤوليات المناطة بها خاصة وأنها تتعلق بصحة المواطن في غذائه ودوائه، وهما محل اهتمام ومتابعة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود. بعد ذلك استعرض المجلس جدول أعماله والمواضيع المطروحة واتخذ بشأنها القرارات اللازمة التي ستسهم في نقلة نوعية للهيئة العامة للغذاء والدواء.



صرف دواء منتهي الصلاحية.. وصحة القنفذة تحقق

المصدر: جريدة عكاظ السبت 5 جماد ثاني 1435 هـ - 5 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140405/Con20140405689567.htm>

أحمد الغبيشي (القنفذة)

ق الشؤون الصحية في محافظة القنفذة في شكوى تقدم بها مواطن ضد أحد المستوصفات الخاصة (تحتفظ عكاظ باسمه) إثر صرفه علاجاً منتهي الصلاحية لطفلة ذات العامين والنصف ما تسبب في تدهور حالتها الصحية. وأوضح لـ«عكاظ» والد الطفلة زايد حسن الركبي أنه راجع بابنته أحد المستوصفات بسبب مرضها وبعد الكشف عليها من الطبيب صرفت له وصفة العلاج من صيدلية المستوصف، ومن ضمنها إبرة تم إعطاؤها عن طريق ممرضة المستوصف، وقال: وبعد ساعة من عودتي إلى البيت تدهورت حالة طفلاتي الصحية وانتابها حالة غثيان شديد وقيء مستمر، أصيبت على إثره بإغماء، فتوجهت على الفور إلى مستشفى القنفذة 80 كلم، حيث استقرت الطبيبة عن الدواء

الذي صرف للطفلة، فناولتها عبوة الدواء، فكانت الصدمة، حيث أبلغتني الطيبة أن الدواء منتهي الصلاحية وهو ما تسبب في تدهور حالة طفلي.
وأردف والد الطفلة: بعد استقرار حالتها بادرت في اليوم التالي بتقديم شكوى لصحة القنفذة اطالب فيها بالتحقيق في الواقعة ومحاسبة المتسبب في تدهور حالة ابنتي الصحية وفي الحالة النفسية التي اصابتنا نتيجة الإهمال واللامبالاة.
من جهته أكد الناطق الإعلامي بصحة القنفذة إبراهيم المتحمي تلقي الشؤون الصحية بمحافظة القنفذة شكوى المواطن زايد الركبي ضد أحد المستوصفات الاهلية، حيث أحيلت إلى القسم المختص للنظر فيها واتخاذ الإجراءات النظامية المتبعة في مثل هذه الحالات.



الخمرة تشكو الموت والمرض

مواطنون: من المسؤول عن معاناتنا اليومية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 5 جماد ثاني 1435هـ - 5 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140405/Con20140405689448.htm>

نصير المغامسي (جدة)
تناولت الحلقة الماضية واقع حال المواطنين في منطقة الخمرة، وقد تضمنت عدة أسئلة.. تمارجت فيها معاناة الاهالي في تلك المنطقة وتعاطف المتابعين لإشكلاتهم اليومية.. ولعل أكثر الاسئلة التي لا تزال «ما ذنب هؤلاء في ان يعيشوا بين براثن الخوف والموت والمرض، وهم الذين تحصلوا على منح سكنية نظامية معتمدة من امانة محافظة جدة، وبنوا عليها مساكنهم، الا أن الامانة -لربما- نسيت او تناست استكمال البنى التحتية في منطقة اصبحت مضرب المثل في الاهمال والتداعي».

ومن هنا يأتي سؤال آخر «اين ذهبت شكاوى المواطنين بمنطقة الخمرة طيلة السنوات الماضية، والتي تلمسوا خلالها مكاتب المسؤولين بين الحرائق والادخنة التي لا تزال تعيشها معظم أحياء المنطقة».
أما السؤال الأخير «متى سيتم الالتفات الى مشاكل منطقة الخمرة».. وهو ما كان مدخلا لحديث اهالي المنطقة مع «عكاظ» في محاولة منهم لمعرفة متى ستنتهي معاناتهم اليومية، وهو ما كانوا وما زالوا يأملونه.. منذ سنوات عدة.
ملف الاشكالات اليومية لمنطقة الخمرة شكل نقطة التقاء لأهالي المنطقة بغية التغلب على اشكالاتهم اليومية، ولذا كان تشخيصهم لواقعهم المعاش متقدما في وسائله، حيث استخدموا «البروجيكتور» واليوتيوب.. والصور الرقمية لتوثيق الواقع المؤلم لمنطقتهم، علما تصل الى «أذهان» اصحاب القرار بطريقة سهلة وبسيطة، الا انه ومنذ أكثر من (8) سنوات وإلى الآن، لا يزال الوضع في منطقة الخمرة كما كان، وبرغم الزيارات المتعددة التي قام بها اعضاء المجلس البلدي لمحافظة جدة.. منذ ذلك الحين..

يقول محمد الزهراني «لا ادري لم لا يبيت في شكاوانا التي تم ايصالها لمختلف الجهات ذات العلاقة، وبأسلوب سهل وسلس، حيث تم توثيق معاناة الاهالي من نقص الخدمات وتداعي الاوضاع البيئية، وتم اطلاع اعضاء المجلس البلدي على كل تلك المنغصات على ارض الواقع، بل ومخاطبة أمين محافظة جدة بشكل مباشر، لكن ومع ذلك لم يتبدل الوضع».

ويستدرك الزهراني قائلا «كان التجاوب من شركة المياه الوطنية في ما يخص بحيرة الصرف الصحي التي اصبحت معلما من معالم حي الخمرة، لكنني اتوقع ان نشاط الشركة في ما يخص البحيرة لن يبدأ في منطقة الخمرة قريبا الا بعد عدة سنوات، فالشركة شرعت في تجفيف مصب مجرى البحيرة من مركز بحرة، وامامها عدة سنوات حتى الوصول للخمرة، وإلى أن تبدأ في ذلك ستتفاقم الاوضاع في بحيرة الصرف التي اصبحت منذ الآن مزرعة خصبة لتوالد البعوض».

ويضيف صالح عبدالله صوعان «بحيرة الصرف الصحي او ما سمي «بحيرة المسك 2» تمددت كثيرا في حي الخمرة، وكما هو معلوم هي مصب لمياه الصرف الصحي القادمة من مكة المكرمة وبحرة». وقال «شركة المياه شرعت مؤخرا - مشكورة- في اعمال تجفيف البحيرة، لكنني اخشى انها قد تأخرت كثيرا، حيث ان كثيرا من اصحاب الماشية اصبحوا يعتمدون في سقيا اغنامهم من البحيرة، كما ان عددا ليس بالقليل قد اعتاد صيد سمك البلطي من البحيرة ذاتها». جهود تطوعية ومطالب مشروعة

وقال صوعان «لذا قمنا كسكان بطلب تحليل لمياه البحيرة، لمعرفة الاضرار البيئية الناجمة عنها، وتوعية الاهالي بمخاطر الصيد والرعي بجوار البحيرة، كما قمنا بخاطبة المجلس البلدي الذي بدوره خاطب شركة المياه الوطنية التي شرعت في اعمال التجفيف.. لكن متى ستبدأ في تحقيق ذلك».

وأشار صوعان الى ان «سكان الخمرة قاموا بمجهودات ذاتية في سبيل حلحلة الكثير من الاشكالات التي يأتي في مقدمتها تنبيه السائقين على طريق جدة/الليث/جازان الى نقاط الدوران، من خلال عدد من اللوحات الارشادية التي تدل على ذلك». وقال «هذا الطريق الحيوي يعاني الاهمال، فليس هناك لوحات ارشادية او انارة او دوريات مرور كافية لارشاد المسافرين نحو التقاطعات ونقاط الدوران. ولذا لا تزال حوادث المرور على هذا الطريق.. وهي في مجملها حوادث مأساوية، ويشهدها وبشكل مستمر معظم القاطنين في منطقة الخمرة، وكذلك المسافرون على طريق جدة/الليث/جازان». وفي نهاية حديثه نوه صوعان بالقول الى ان «اهالي الخمرة لا يطالبون بالكثير، فهم لا يطالبون سوى انتهاء مسلسل الحرائق اليومية التي يقوم بها المخالفون لانظمة الجوازات، وبسفلة شوارع الحي، وتجفيف بحيرة الصرف الصحي، فهل هذه المطالب خارجة عن صلاحيات الجهات المختصة ذات العلاقة، وهل هي مطالب تستحق عناء الاهالي لأكثر من (8) سنوات!«.

غياب المسؤولية

ويلفت عيسى زيلعي الى ان تكرار الحوادث المرورية على طريق جدة/الليث/جازان، سببه -الى جانب غياب المرور- هو الشاحنات التي تلقت فجأة على التقاطعات ونقاط الدوران، الى جانب وقوفها في الجزر الفاصلة بين مساري الذهاب والعودة على الطريق. وقال «اضرار وقوف الشاحنات العملاقة لم يقتصر فقط على طريق جدة/الليث/جازان، بل امتدت لداخل الاحياء، حيث تسد الشاحنات المدخل الرئيسي لكثير من الاحياء، بل ان المرء يفاجأ بوقوف شاحنة عملاقة امام بيته في كثير من الاحيان».

ويضيف ابراهيم الفهد قائلا «اصبح من المعتاد على ساكني الخمرة رؤية الشاحنات وهي تقف على مداخل الحي، او حتى امام المنازل، كما ان تلك الشاحنات اعتادت الوقوف بين مساري الذهاب والعودة في طريق جدة/الليث/جازان، وهو الامر الرئيسي من وجهة نظري المتسبب بوقوع الحوادث على هذا الطريق».

ويعود الزهراني للحديث، فيقول «لن ابالغ في القول اذا ما ذكرت ان طريق جدة/الليث/جازان تتخلله العديد من الحفر المسببة للحوادث المميتة، فمعظم تقاطعات هذا الطريق عبارة عن حفر يصل عمقها الى متر ونصف المتر تقريبا، مضافا «كما يجب ألا تغفل اعمدة الانارة على شارع الثمانين الممتد من محطة بن زريدان الى دوار المجدوعي، والتي سقطت بسبب الشاحنات الكبيرة، رغم أن الطريق لا يزال مظلما ولم يصل التيار الكهربائي لتلك الاعمدة بعد».

ويؤكد الزهراني ان اهالي منطقة الخمرة باتوا يكافحون وجود العمالة المخالفة في منطقتهم، حيث هجرت تلك العمالة مساكنها واصبحت مستقرة في حفر ومرادم النفايات، الامر الذي زاد من معدل الحرائق التي يقيمونها بهدف الحصول على الحديد والنحاس. وقال «في تلك الحفر يتم رمي مخلفات المحجر الصحي، بالاضافة الى المخلفات الصناعية، ومنها تبدأ العمالة المخالفة نشاطها اليومي بحرق تلك المخلفات للحصول على ما يمكن بيعه من حديد ونحاس، مسببة التلوث، وفي احياب كثيرة حرائق من الصعب السيطرة عليها». وأشار الزهراني الى ان العمالة المخالفة التي تقوم بالحرائق اليومية في منطقة الخمرة لا يردعها رادع، ولا تخشى حتى القاء القبض عليها من الاجهزة المختصة. وفي النهاية اجمع كل من الزيلعي وصوعان والفهد ومحمد الزهراني، على أن حديثهم ما هو الا اختصار لمشاكل عدة تعيشها احياء منطقة الخمرة، وأن حديثهم ما هو الا ترجمة لمعاناة المئات من المواطنين القاطنين هناك، والذين لم يياسوا من طرق ابواب المسؤولين للوقوف على معاناتهم اليومية في تلك المنطقة.. رغم أن شكاواهم المتكررة لم تجد حتى الآن أي صدى يذكر.. فإذا كان الحال كذلك «فهل اصبحت منطقة الخمرة خارج نطاق المسؤولية عند كثير من الجهات المنوط بها خدمة المواطن؟!«.

الصحة ترصد 1709 حالات عنف أعلاها في الشرقية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140406/Con20140406689633.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

كشف المشرف على وحدة الحماية من العنف والإيذاء بوزارة الصحة الاخصائي تركي بن عبدالله المالكي أن لجان العنف بالمنشآت الصحية التابعة للوزارة رصدت 1709 حالات عنف وإيذاء في عام 1434 هـ، كان أعلاها في المنطقة الشرقية (314 حالة) بما نسبته 18.4% من إجمالي عدد حالات العنف والإيذاء، تليها محافظة جدة (305 حالات) بنسبة 17.8%، ثم محافظة الطائف (213 حالة) بنسبة 12.5%.

وأضاف المالكي إن الفئة العمرية الأكثر تعرضاً للعنف تتراوح أعمارها من 18-30 سنة، حيث بلغ عدد المعتدى عليهم (630 حالة) بما نسبته 36.9% من إجمالي حالات العنف والإيذاء، كما بلغ عدد المتزوجات المعتدى عليهن (902 حالة) بنسبة 55%، وهي تمثل النسبة الأعلى يليها الأطفال (409) بنسبة 23.9%، وسجلت الإحصائية (786) من الأزواج المعتدين وهم الفئة الأغلب بما نسبته 46% من إجمالي الحالات.

وفي بيان نوعية الحالات بلغ عدد حالات الاعتداء الجسدي (1269) بنسبة 74.3% من إجمالي حالات العنف والإيذاء، يليها الاعتداء الجنسي (231 حالة) بنسبة 13.5%.

وبين المشرف على وحدة الحماية من العنف والإيذاء بوزارة الصحة أن لجان العنف تستقبل البلاغات على الرقم الخاص بالحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية لجميع الفئات المعنفة (1919)، بالإضافة إلى الرقم الساخن (116111) وهو رقم مساندة الطفل ببرنامج الأمان الأسري الوطني الذي يقدم خدمة للأطفال لما دون سن 18 سنة ومن ضمنها استقبال حالات العنف والإيذاء.

منع حجز رواتب المعلمين دون حكم من الاختصاص

المصدر: جريدة عكاظ السبت 5 جماد ثاني 1435 هـ - 5 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140405/Con20140405689425.htm>

عبدالعزیز الحارثي (الطائف)

أبلغت وزارة التربية والتعليم كافة إداراتها بالأمر الملكي الخاص بتعديل المادة 20 من نظام الخدمة المدنية بمنع الحجز على راتب الموظف إلا في حالة واحدة عند الأمر من جهة الاختصاص على ألا يتجاوز مقدار الحجز من الراتب ثلث صافي الراتب.

وجاء في تعميم الوزارة -اطلعت «عكاظ» على نسخة منه- «قرار مجلس الوزراء رقم 127 وتاريخ 1435/4/3 هـ القاضي بتعديل المادة 20 من نظام الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 49 وتاريخ 1397/7/10 لتصبح بالنص الآتي «لا يجوز الحجز على راتب الموظف إلا بأمر من الجهة المختصة ولا يجوز أن يتجاوز المقدار المحجوز كل شهر ثلث صافي الراتب الشهري عدا دين النفقة وإذا كان الموظف موقوفاً بسبب مطالبته بديون للحكومة أو لغير الحكومة فيصرف له راتبه الأساسي».

الطلاب من برلمان الشباب:

نطالب بتفعيل دورنا في الجامعات.. وخطى التطوير لا تواكب تطلعاتنا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 5 جماد ثاني 1435هـ - 5 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140405/Con20140405689559.htm>

أدار الندوة: نواف عافت

اتفق الشباب المشاركون في برلمان الشباب الذي نظّمته «عكاظ» والتي ناقشت قضايا الدراسة الجامعية والتعصب والمواطنة ودور الإعلام، وأجمعوا على ضرورة تفعيل دور الشباب في خدمة المجتمع من خلال الأعمال التطوعية التي تساهم في صقل مواهبهم ومنحهم الخبرة والتجربة العملية قبل الدخول في سوق العمل، مؤكدين أن هناك قصورا واضحا في دعم أفكار الشباب وطموحاتهم وتفنيدها على أرض الواقع مما يهدر طاقاتهم وإبداعاتهم، ورفض المشاركون جميع صور التعصب الرياضي والقبلي، موضحين أن ذلك كان سببا رئيسيا في الخلافات والعقبات التي تتخلل المجتمع، وطالب المشاركون بضرورة تفعيل دور الإعلام تجاه قضايا الشباب وإبراز منجزاتهم وتطويرها وتبنيها لتشكيل قوة بشرية نافعة للوطن، مع إيضاح السلبات والإيجابيات من خلال البرامج الهادفة التي تحتويهم، مناشدين القائمين على الجامعات بأن يكون للطلاب صوت في تحديد قراراته. نقاط عدة تحدث عنها المشاركون في الندوة التي نستطلعها في السطور التالية:

نتطلع لدور إعلامي أوسع يهتم بالشباب

الطالب عصمت الخاني أشار إلى ضرورة إيصال صوت الطالب فيما يتعلق بالنظام الجامعي في كل جامعة على حدة لتحسين مستوى التعليم، خاصة أن الطلاب الركن الأساس والأهم في خدمة المجتمع، كما يتعين على القائمين والمهتمين بالشباب ضمهم للجمعيات الخيرية والعمل التطوعي والنأي بهم عن التعصب لأنه عائق أمام تطور المجتمع، كما لابد من الارتقاء في المجالات الإنسانية والبعد عن التعصب والعنصرية والانتقائية، وأطالب من خلال هذا البرلمان الإعلام السعودي بتلسيط الضوء على مواضيع هامة للشباب مثل أهمية المجتمع والأسرة ومعرفة آراء الشباب وتطلعاتهم، والبعد عن الفتن والشقاق والحرص على الترابط والتراحم بين جميع مكونات الشعب.

العمل التطوعي أساس تطوير الشباب

أكد الطالب أحمد صلاح عضو مجلس طلاب كلية الطب، أن دور الجامعات يرتكز بشكل أساسي في تكوين الشباب ورفع مستوى الكفاءة لديهم في جميع المجالات، وذلك انطلاقا من اعتبار الجامعات كنماذج مصغرة من المجتمعات الكبرى في الدولة، فالمتوقع من خريجي الجامعات أن يكونوا قادرين على مواكبة متطلبات المرحلة، والنهوض بالمجتمع على المستوى العلمي، المهني، الاجتماعي، والثقافي، وهذا الدور هو دور أساسي يحتاجه المجتمع والشباب للوصول إلى مجتمع ناضج ومتقدم في الكثير من المجالات.

مشيرا إلى أن العمل التطوعي هو اللبنة الأساسية لتطوير الشباب واكتسابهم الخبرات والمهارات اللازمة للمساعدة في تطوير المجتمع، ولأنك أن الخبرة والمهارات التي يكتسبها الطلاب في مجال التطوع ستؤهلهم للتكيف مع طبيعة الدور المنتظر منهم للنهوض بالمجتمع، إضافة إلى ذلك التطوع هو فرصة مناسبة جداً لزرع قيم المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب، وقال صلاح: «التعصب سبب في تأخرنا ويجب أن تشكل العادات الأساس لزرع القيم لا لهدمها وهدم الأخلاق والموضوعية لأجل أشخاص أو أسماء، كما يجب أن يلعب الإعلام دوره في رعاية الشباب بالترويج لجهودهم وإظهارها لدى العامة، وإظهار دور المواطنة التي تتركز على الانتماء، وعلى الشباب تعزيز هذا المعنى والعمل على النهوض بالنفس والمجتمع بما يفعله القيم والأخلاق، لا العصبية والجهل».

الجيل الجديد قادة في مجالات العلم

الطالب عبدالعزيز عبدالمجيد أشار إلى أن الجيل الجديد من الشباب ليسوا طلاب علم وحسب؛ بل يطمحون لأن يكونوا قادة في مجال دراستهم، وهذا يتطلب رعاية خاصة من الجامعات لكي يحقق الطلاب أهدافهم، فيجب عليها أن تجعل الطالب معنيا في اتخاذ قرارات الجامعة فيما يتعلق بالتطوير الأكاديمي وخدمات الطالب والالتفات إلى ما يحتاجونه في حياتهم الجامعية، إضافة إلى ذلك جودة التعليم وتوفير بيئة مناسبة لتشجيع الطلاب على الإبداع والإنتاج، وذلك بتحفيزهم على البحث العلمي ودعم مشاريعهم وتقديرهم على مجهوداتهم، ومنحهم فرصة جيدة لاكتساب المزيد من الخبرات العملية والإدارية وخبرة التعامل المهني مع الناس.

نبذ التعصب شرط الرقي والتقدم

الطالب معاذ الذواودي أضاف أن الجميع يرغب الاستزادة من العلم في المرحلة الجامعية والأهم في هذه المرحلة أن يكون التعليم المتطور مقرون بالبيئة الصحية للعمل والراحة النفسية لترك أثر إيجابي لدى الطالب وأدائه الأكاديمي، وكذلك لابد من تنمية المهارات مثل العمل التطوعي والذي يساهم بتقديم روح الإبداع والعطاء وتوطيد العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتقوية روح الجسد الواحد، بجانب البعد عن التعصب والخلافات لأنهما باب للنزاع وتفريق الأمة وتضعف وحدة الصف، وعلى الإعلام أن يساهم بإيصال صوت الشباب وآرائهم ورؤيتهم للمستقبل، كما علينا المساهمة في زيادة مفهوم المواطنة الصحيح.

تعزيز المواطنة لدى الشباب ينطلق من الإعلام

الطالب طارق الشهراني ذكر أن التعليم الجامعي يستكشف القدرات والمواهب والمهارات ويجهز الشباب لسوق العمل بشكل مميز، مؤكداً على أهمية العمل التطوعي كونه يمنح الشباب ثقافة إيجابية ويكسر حاجز الخوف ويمنحه الشعور الإيجابي لخدمة المجتمع وتأدية دوره في وطنه.

مشيراً إلى أن التعصب مرفوض بجميع أشكاله ولا بد من وضع حدود له والبعد عن ثقافة الشتم والاستهزاء بالآخرين، كما على الإعلام توعية الناس بمخاطر هذه الأمور وزرع المواطنة وحب الوطن والإخلاص بالعمل من خلال رؤية واضحة لكل الأحداث.

الدراسة الجامعية بوابة التفاعل مع المجتمع

الطالب فيصل حسن أوضح أن الخبرات العلمية والعملية تبدأ من الدراسة الجامعية حيث من خلالها يستطيع الشخص المشاركة في خدمة المجتمع من خلال الأعمال التطوعية والعلمية التي من شأنها تشجيع المواهب والقدرات الشبابية، كما أن تعزيز مفهوم نبذ التعصب يشتمل أنواعه سيساهم في الحد من هذه الظاهرة التي انتشرت مؤخراً بشكل كبير بين الشباب السعودي من خلال تبني حملات توعية بأخطار التعصب والبعد عنه وهذا يقع على عاتق الإعلام والذي لابد أن يسلط الضوء على هذه النقاط الهامة وعبر البرامج الحوارية والاجتماعية وخاصة الرياضية منها، وإشاعة ثقافة التسامح وتقبل الآخر ولرفعة ورقى هذا الوطن.

قلة وعي الطلاب يعمق الخلافات الفكرية

الطالب عبدالرحمن الخطيب أكد أن العمل التطوعي من أهم الأنشطة التي تغرس قيم البذل والعطاء والتضحية لدى الشباب وذلك يستلزم جهداً ووقتاً في خدمة الغير دون مقابل والتضحية بلا شك تؤثر إيجاباً على الفرد والمجتمع، وأنا شخصياً أرفض مفهوم التعصب لأنه شيء مذموم على المستوى الإنساني ومحارب من شتى الأديان والقيم الإنسانية، وأعتقد أن سبب انتشاره بين طلاب الجامعات والمدارس يعود لقلة الوعي والانفتاح على الآخر، وأطالب الإعلام السعودي بالمساهمة في إبراز مهارات الشباب السعودي وذلك بتوفير برامج خاصة تخاطب عقلياتهم وتفكيرهم غير التقليدي، مع تخصيص قناة تعنى بالشباب ومشكلاتهم وإيجاد الحلول لها، والجميل أن هناك عدة شباب اقترحوا مجال الإعلام في الفترة الأخيرة ويعدون الأقرب لمخاطبة ومعرفة قضايا الشباب الهامة، والأهم هو خدمة الوطن والتضحية من أجله والمساهمة بتحقيق تطلعات أبنائه في شتى المجالات.

بيئة صحية للتعليم

الطالب حسن القطان أفاد أن الهدف من التعليم الجامعي هو الوصول لمستوى يليق بمجال العمل، لذلك من المهم توفير بيئة صحية ومستوى متطور من التعليم، مضيفاً أن العمل التطوعي من الأمور التي تزيد ثقة الطالب حيث تتاح له الفرصة في الاحتكاك بجميع فئات المجتمع ومن الناحية الأخرى فإن العمل التطوعي يفرغ طاقات الشباب في خدمة المحتاجين، مشدداً على ضرورة تجنب التعصب بشتى أنواعه وتفعيل دور الإعلام للتأثير على الشباب بما هو مفيد وتطوير رؤية الشباب من خلال نشر ثقافة الوعي وتبادل الآراء وترسيخ المفاهيم الجيدة للوطن والمواطنة.

مفهوم خدمة المجتمع

الطالب علي محمد قال: «يتطلع الطلاب لتفاعل أكثر مع الجامعة بحيث يستطيع تطوير ذاته ومجتمعه من خلال مساعدته في تحقيق طموحاته، وإشراكه في العمل التطوعي والفعاليات لاستشعار المواطنة والانتماء وتعزيز مفهوم خدمة المجتمع».

سوق العمل ومخرجات التعليم

وأشار الطالب حسن عبدالرحمن إلى أن صعوبات الحياة والتنافس على فرص العمل أشعل رغبة الطلاب للالتحاق بالجامعات واختيار تخصصات مطلوبة في سوق العمل وتحقيق طموحاتنا الشخصية والأسرية، مبينا أن العمل التطوعي أمر ضروري خصوصا فيما يتعلق بمجال التوعية بالإضافة لكونه أمرا إنسانيا يزيد من الخبرات، رافضا التعصب بكافة أشكاله كونه يسبب الضغينة والحقد والحسد، ولابد من مواجهة تغلغله وسط الشباب من خلال الإعلام الذي يحمل على عاتقه مسؤولية كبيرة بحكم قربها من جميع شرائح المجتمع، مع إبراز الإعلام لدور الشباب المؤهل والقادر على العمل والمحب لوطنه ومجتمعه والمحافظ على تقاليده وعاداته ودينه الإسلامي وتوجيههم للطريق السليم وتعزيز دور المواطنة في المجتمع.

التعصب الرياضي يغذيه الإعلام

حمد الدريعي أضاف أن الجامعة هي البيئة الحاضنة للموهبة والتنمية البشرية الأساسية للجيل القادم، وهي لابد أن تتحول لمكان يقدم العلم والمعرفة لكي لا تتحول لمكان يرمي العلم عشوائيا، نحن نريد من الجامعة الاستفادة الاجتماعية والاقتصادية والأسرية، موضحا أن العمل التطوعي أمر إيجابي وهام وإن كان ينقصه الكثير لاستثماره اجتماعيا بشكل أفضل، ولذلك لابد من تعزيز هذه الثقافة الهامة والتي يحثنا عليها ديننا الإسلامي وتعزيز العمل التطوعي بغير مقابل، مهيبا بالبعد عن التعصب خاصة الرياضي الذي لعب فيه الإعلام الدور الكبير مع القضاء عليه في المدارس والجامعات والنوادي وغيرها لمنع انتشاره.

نطالب بدور فاعل للطلاب في بلورة القرارات

الطالب عبدالحكيم عبدالكريم أكد على الجامعات بضرورة منح طلابها الصوت والحرية في القرارات التي تخصهم كون الجامعة هي أول مؤسسة يمارس فيها الطالب دوره بكل حرية دون قيود، لذلك أعتقد أن المستقبل بأيدي الجيل الحالي والذي سيضع الجيل القادم على الطريق الصحيح والكل يسعى لتطوير هذا الأمر، موضحا أن العمل التطوعي أمر هام ونجح الشباب السعودي خلاله عبر تكوين عدة فرق تطوعية في مختلف المجالات لينجحوا بشكل لافت، ولابد من دعم هذه الطاقات الشابة وتعزيز مفهوم المواطنة الحقيقية وهي حب الوطن وخدمته والمساهمة في بناء تنميته ونهضته التي نسعى لها، وعلى الإعلام تعزيز هذه الأمور لدى الشباب وإعطائهم الأمل بأنهم قادرين على تحقيق كل ما يريدون وتجاوز الصعاب.

حضور باهت للحوار الوطني في الجامعات

الطالب نواف البالي قال: «دور الجامعات لا يقتصر على تقديم المادة العلمية الموجودة في المقررات حاليا بل يعتمد أيضا لجعل الطلاب ينخرطون أكثر في البرامج المجتمعية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وهذا سيفيد المجتمع من ناحية القوة البشرية والأعمال وأيضا سيصقل مهارات الطالب في التواصل والعمل الخيري، والآن يوجد عدد من الشباب يقضون جزءا من وقتهم للتطوع المحلي والدولي، إلا أننا بحاجة ألا يقتصر التطوع على الفعاليات فقط بل مساعدة المحتاجين والفقراء والمعسرين، كما علينا جميعا محاربة التعصب وهي ظاهرة بدأت تتفاقم بشكل سريع وعلينا عدم إنكارها بل محاربتها، وهذا دور مناط على مركز الحوار الوطني والإعلام الذي يحتاج إلى المزيد في إيصال رسالته في دعم برامج تطوير الشباب أو حتى في تقدير حقيقة أنهم موجودون أصلا في المعادلة الحقيقية، وهذا أثر سلبي على عطاء الشباب في المشاريع والإنجازات الوطنية وهذا مؤسف حقا، لذا يجب علينا توضيح مفاهيم المواطنة والتي تدخل في تفاصيل كل الحياة الشخصية للفرد».

حب الوطن أولا

الطالب عبدالعزيز إسحاق أكد أن الجامعة هي المكان الذي يفجر فيه الطالب إبداعاته وطاقاته ومواهبه، حيث يختلط بأقرانه في ربوع المعرفة والعلم ولا يقتصر على ذلك فقط فهو المكان الذي يحتضنه لتحقيق الطموح، كما أن العمل التطوعي بادرة جميلة للشباب للمشاركة بأفكاره ونشاطه في خدمة المجتمع عبر مؤسسات المجتمع المدني، خاصة أن الشباب يحتاج في مثل هذا السن إلى ما يشغل وقته بما هو مفيد ومثمر ويخدم مصلحته حتى لا يهدر جهده ويضيع بشيء غير مفيد، موضحا أن التعصب بشتى أشكاله وأنواعه مفهوم جاهلي مذموم، وجاء الإسلام بسماعته ليدحض هذه الأفكار التي تزرع الدمار والخراب للمجتمع وتفكك أواصره، وعلى الإعلام أن يكون أكثر قربا من الشباب ويناقش قضاياهم وينقل الصورة الحقيقية عنهم، وكذلك على الشباب أن يتواصلوا مع الإعلام بشتى الوسائل ويدركوا مفهوم المواطنة هو حب الوطن وبذل الغالي والنفيس وتكاتف الجهود وتحقيق الطموحات وتجاوز الصعاب لأجله.



قالت: الموظف المماطل في إنجاز العمل يستحق المساءلة والعقاب "نزاهة": تعطيل مصالح المواطنين دون مبرر "فساد إداري"

المصدر: جريدة سبق الأحد 6 جماد ثاني 1435هـ - 6 أبريل 2014م

<http://sabq.org/4qWfde>

ماجد الرفاعي- سبق- متابعة:
أعلنت هيئة مكافحة الفساد "نزاهة"، أن التأخير والمماطلة في إنجاز العمل، وتعطيل مصالح المواطنين دون مبرر، نوع من أنواع الفساد الإداري الذي يستحق المساءلة والعقاب.
وقالت هيئة مكافحة الفساد، اليوم - الأحد - على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر": "أخي الموظف التأخير والمماطلة في إنجاز العمل وتعطيل مصالح المواطنين دون مبرر، نوع من أنواع الفساد الإداري الذي يستحق المساءلة والعقاب".



في حال عدم وجود النساء بأقسام مستقلة عن مكان الرجال وزارة العمل تدعو المجتمع للإبلاغ عن مخالفات التأنيث

المصدر: جريدة سبق الأحد 6 جماد ثاني 1435هـ - 6 أبريل 2014م

<http://sabq.org/gfWfde>

عبير الرجباني- سبق- الرياض:
دعت وزارة العمل المواطنين إلى الإبلاغ عن مخالفات تأنيث المحال، وذلك عند عدم الالتزام بتوظيف السعوديات في محال بيع المستلزمات النسائية، وعدم وجود النساء في أقسام خاصة مستقلة عن مكان عمل الرجال، ووجود الرجال العاملين في أقسام عمل النساء.
ودعت الوزارة للتواصل عن طريق الرقم الموحد 920001173 والبريد الإلكتروني taneeth@mall.gov.sa، وإلى تزويد الوزارة بالمحل والموقع والمخالفة.

لحد من السلوكيات الخاطئة والزامهم بالانضباط مدارس تطبق "البصمة" على الطلاب وتراقبهم بـ "الكاميرات"

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

http://www.aleqt.com/2014/04/06/article_839010.html

عبد السلام الثميري من الرياض
شرع عدد من مدارس التعليم العام في تطبيق نظام البصمة على طلابها، وتسجيل حضورهم وانصرافهم من مدارسهم، وربطها ببرنامج إلكتروني لرصد حالات الغياب والتأخر، وإشعار أولياء الأمور مباشرة بأي مخالفة ترصد في هذا الاتجاه. ورصدت "الاقتصادية" وضع عدد من مديري المدارس كاميرات مراقبة في مرافق المدرسة لمتابعة سير العمل الدراسي، وفرض ضبط إداري على الطلاب والمعلمين، حيث وضعوا عدداً منها في أماكن تجمعات الطلاب كالمساحات الخارجية والملاعب وممرات الفصول والمقصف. يأتي ذلك في الوقت الذي أكدت فيه وزارة التربية والتعليم أنها لم تبت في تطبيق قرار البصمة على المعلمين، وذلك بالرغم من تطبيقها في بعض إدارات الوزارة وإدارات التعليم للموظفين. وقالت لـ "الاقتصادية" مصادر مطلعة إن قيام مديري المدارس بتطبيق البصمة على الطلاب ووضع كاميرات مراقبة هو من الأمور الاجتهادية من قبل إدارات المدارس، وإن الوزارة لم تلزم المدارس بذلك. كاميرات مراقبة في إحدى المدارس.

ويرى مديرو المدارس أن تفعيل نظام البصمة على الطلاب في الحضور والانصراف والتأخر ووضع كاميرات المراقبة أسهما في عمليات الضبط في مدارسهم، وقللا من السلوكيات والتصرفات الخاطئة، وجعلا الطلاب أكثر انتظاماً والتزاماً بأنظمة التعليم. وأشار مديرو المدارس إلى أن نظام البصمة يتميز بالعديد من المزايا، كإرسال إشعار لأولياء الأمور من خلال رسالة نصية تشعرهم بتأخر أو غياب أبنائهم أو تأخرهم عن دخول الحصص الدراسية، مبينين أنهم قاموا بشراء تلك الأجهزة من خلال الميزانية التشغيلية المخصصة لمدارسهم، حيث كلفهم تطبيق كاميرات المراقبة والبصمة نحو 20 ألف ريال. إلى ذلك ألزمت "التربية" كل إدارة تعليمية بوضع خطة للتقليل من غياب الطلاب والطالبات خاصة في الأوقات التي تسبق الإجازات والاختبارات، مشددة على أهمية الحضور والانضباطية في المدارس، وعدم التساهل في ذلك. وبحسب المصادر، استبعدت إدارات التعليم عدداً من مديري المدارس من الإدارة وأعادتهم للتدريس، بسبب التساهل في حضور الطلاب، أو تحريضهم على الغياب، مشيرة إلى أن تقرير انتظام الطلاب في نهاية العام الدراسي ضمن عناصر تقويم الأداء لإدارة التربية والتعليم، وسيتم تفعيل نظام المحاسبة لكل من يكون سبباً في الإخلال بانتظام الطلاب في المدارس خلال العام الدراسي. يأتي ذلك في الوقت الذي وجهت فيه وزارة التربية والتعليم مديري عموم ومديري إدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات بمتابعة مكاتب التربية والتعليم والمدارس لضبط انتظام المعلمين والمعلمات والطلاب من بداية العام الدراسي حتى نهايته، ومتابعة رصد المدارس لانتظام الطلاب يومياً في برنامج "نور"، خصوصاً في الأيام المستهدفة وهي "ما قبل الاختبارات وما بعدها - وفي بداية كل فصل دراسي - وما قبل الاختبارات". وشددت الوزارة على أهمية متابعة انتظام الطلاب والمعلمين والمعلمات لكل إدارة تربية وتعليم من خلال برنامج خاص للمتابعة منبثق من برنامج نور، يحدد ترتيب الإدارات في نسب انتظام المدارس في رصد الغياب، وكذلك انتظام الطلاب في المدارس، مؤكدة على المديرين والمديرات والمعلمين والمعلمات أهمية دورهم وأنهم شركاؤنا في تفعيل الحد من غياب الطلاب، وذلك من خلال الالتزام بالنظام التعليمي والتربوي وصنع مبادرات تربوية متميزة تسهم في بناء الانضباط لدى الطلاب والطالبات. وأشارت الوزارة إلى أن هذا الإجراء جاء حرصاً منها على حسن تعليم أبناء وبنات الوطن وتربيتهم لإعدادهم لتسلم راية التنمية في المستقبل، واستمراراً لتعاميم الوزارة السابقة بشأن اعتماد إجراءات تحد من غياب المعلمين، وبشأن الخطة الإجرائية لمتابعة انتظام الطلاب خلال العام الدراسي.

ملتقى يناقش دور الفتيات الجامعيات في الدور الإيوائية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 جماد ثاني 1435هـ - 7 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام - «الحياة»

يطلق وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، الأسبوع المقبل، فعاليات «الملتقى الأول للفتيات الجامعيات في الدور الاجتماعية في المملكة»، والذي سيعقد في الدمام، بحضور حرم أمير المنطقة الشرقية الأميرة عيير بنت فيصل. ويسعى الملتقى إلى «تصحيح المفاهيم الخاطئة السائدة عند عامة الناس عن الأيتام القاطنين في المؤسسات الإيوائية، من خلال استعراض تجارب ناجحة، وطرح التحديات التي تواجهها اليتيمة في علاقتها بالمجتمع، وبلورة الأسس الواعية للشاركة المجتمعية الناجحة لدمجها في مجتمعها، ودعمها لتوفير متطلباتها من تعليم عال، أو توظيف، أو زواج، إضافة إلى توضيح الدور المهم الذي تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية لأيتام الظروف الخاصة، وما تبذله المؤسسات الإيوائية التابعة لها من جهود لخدمتهم، وتذليل الصعوبات التي تواجههم. وأوضحت رئيسة اللجنة المنظمة للملتقى مديرة دار التربية الاجتماعية في الأحساء نوال المنقور، أن «الفكرة انبثقت من دار التربية الاجتماعية للبنات في الأحساء، ثم بدأ التخطيط والإعداد له كملتقى رائد بالتعاون مع «بيت سماي لتأهيل وتدريب الفتيات»، وتحت إشراف مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في الشرقية». واستعرضت المنقور، أهداف الملتقى، التي تشمل «التعريف باليات دعم اليتيم التي تستند إلى واقعه الفعلي، وتعمل على زيادة الوعي والإدراك بكل أبعاد معاناته، واحتياجاته النفسية والاجتماعية، والوصول إلى حلول احترافية بعيداً عن الاجتهادات الفردية، لتنفيذها من خلال برامج الشراكة المجتمعية المستدامة»، لافتة إلى أن الملتقى يتضمن 4 محاور رئيسية، تقدم خلال 4 جلسات، لمناقشة 11 ورقة عمل، تقدمها مختصات في المجال الاجتماعي، فيما خصصت أربعة أوراق لفتيات دار التربية الاجتماعية في الأحساء. ونوهت رئيسة اللجنة المنظمة للملتقى، إلى أن اللجنة دعت المهتمات والمختصات وممثلات القطاعين العام والخاص، لاسيما منسوبات وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، إضافة إلى الفتيات الجامعيات المقيمات في الدور الاجتماعية في مناطق المملكة كافة، وعدد من منسوبات وزارة الشؤون الاجتماعية المعنيات، لافتة إلى تشكيل 10 لجان تنظيمية من منسوبات دار التربية الاجتماعية في الأحساء وفريق «بيت سماي التدريبي»، بمشاركة عدد كبير من فتيات الدار في تنفيذ المهتمات، كعمل تطوعي أضاف لهن المزيد من المهارات والخبرات.

• الأمانة تسترجع رواتب موظفي • بند الأجور

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 جماد ثاني 1435هـ - 7 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

جدة - «الحياة»

أصدرت أمانة محافظة جدة قراراً يتضمن استعادة الرواتب المصروفة لموظفين معينين على بند الأجور، جراء إلزام ديوان المراقبة لها باسترجاع المبالغ المالية التي صرفت لترقية الموظفين، على خلفية ملاحظات رصدها الديوان على أوضاع بعض موظفي الأمانة. وأكدت وزارة الشؤون البلدية والقروية في بيان (حصلت «الحياة» على نسخة منه) صدور قرار

الأمانة باستعادة الرواتب المصروفة لموظفي الأمانة المعيّنين على بند الأجور، لعدم نظاميتها، مشيرة إلى أنه سيتم الحسم على الموظفين ضمن المسيررات الشهرية بما لا يتجاوز ثلث الراتب بحسب المبالغ الموضحة أمام كل موظف وفقاً للنظام.

وكان ديوان المراقبة العامة ألزم أخيراً، الأمانة باسترجاع مبالغ صرفت على موظفين معيّنين على «بند الأجور» لعدم نظاميتها، فيما أكدت مصادر مطلعة لـ «الحياة» سابقاً، أن قرار ديوان المراقبة جاء بعد اكتشاف تعويض أحد موظفي الأمانة عن إجازة لمدة 25 يوماً في مستند بمبلغ (7,150) ريالاً، وهو ما دفع الديوان لمطالبة الأمانة بحصر المعيّنين على بند الأجور كافة، الذين تم ترفيع درجاتهم، وإيضاح المستند النظامي لترفيح الدرجات في آخر كل فئة تم تعيينهم عليها، أو العرض على وزارة المالية، والخدمة المدنية لإيجاز إجراء «ترفيح الدرجات».

وقالت المصادر: «إن إفادات عدة ساققتها الجهتان تتضمن ملاحظات على أوضاع جميع موظفي (بند الأجور)، ما دفع الأمانة للرضوخ إلى طلب الديوان، وإعادة جميع الموظفين إلى درجاتهم السابقة التي كانوا عليها قبل التعديل، إضافة إلى استرجاع المبالغ التي صرفت لهم بالزيادة عن طريق حسمها من رواتبهم».



• محتسبون • أمام • الشورى • يعترضون على مناقشة • التربية • البدنية • للبنات !

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - حياة الغامدي

استبق عدد من الأشخاص وصفوا أنفسهم بأنهم «محتسبون» أمس جلسة مجلس الشورى - التي من المقرر أن يناقش فيها توصيتين، تدعو إحداها إلى إدراج مادة التربية البدنية للبنات في التعليم العالي، وتدعو الأخرى إلى إسناد تدريس تلاميذ الصفوف المبكرة في مدارس البنين إلى المعلمات في المدارس الخاصة - بالتجمع أمام مقر المجلس في الرياض، مطالبين بتمكينهم من مقابلة رئيسه الدكتور عبدالله آل الشيخ. وحاولت «الحياة» الحصول على تعقيب رسمي من المتحدث باسم المجلس الدكتور محمد المهنا، لكنه لم يرد على اتصالاتها المتكررة.

وأكدت مصادر موثوقة بها لـ «الحياة» أمس أن مجلس الشورى منع منسوبيه من التصريح لوسائل إعلامية حول ملف التربية البدنية للبنات، وأن المتجمعين أمام بوابة المجلس أبدوا امتعاضهم من طرح الملف للنقاش تحت قبته. وأوضحت أن ملف التربية البدنية للبنات لن يشهد مستجدات بسبب هذا التجمع، في تكهنات واضحة باحتمال تمرير التوصية. وتناقل سعوديون عبر موقع «تويتر» أمس صوراً لعدد من الأشخاص يقفون أمام بوابة مجلس الشورى، ويطالبون بمقابلة رئيسه.

ويأتي تجمع من وصفوا بأنفسهم بأنهم «محتسبون» قبل بحث مجلس الشورى اليوم توصيات قدمها عدد من الأعضاء، وتشمل إدراج برنامج اللياقة البدنية والصحية للبنات، والتنسيق مع وزارة التعليم العالي لوضع برنامج تأهيلي للمعلمات، إضافة إلى درس إسناد تدريس تلاميذ الصفوف المبكرة للمعلمات في مدارس التعليم الخاص.

نائب أمير الرياض: لا نقبل استغلال الشركات لسير الفتيات الذاتية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 جماد ثاني 1435هـ - 7 أبريل 2014م
[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»
أكد نائب أمير منطقة الرياض الأمير تركي بن عبدالله أن استغلال السيرة الذاتية للمتقدمات على الشركات أمر لا نرضاه، مشيراً إلى أن بإمكان أية فتاة تستغل سيرتها الذاتية المطالبة بحقوقها عبر القضاء.
وأوضح نائب أمير الرياض في تصريح صحفي بعد تدشينه لمعرض «خطوة قبل التوظيف» الثاني للوظائف النسائية اليوم، والذي يستمر يومين للمساهمة في توظيف السعوديات من خلال تدريبهن المسبق لسوق العمل، أن وزارة العمل تتابع الشركات والمتقبات التي تعلن عن وظائف من طريق لجان داخلية، لتقويم وتفعيل وتفتين الوظائف المعلن عنها لضمان الأمان الوظيفي للسعوديين، لافتاً إلى أن الوزارة ما زالت في المراحل الأولى في برامجها وتستفيد من التجارب العالمية.
وأفاد بأن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» موجودة في مشروع مترو الرياض ومشاريع أخرى، لمتابعة خطوات التنفيذ، موضحاً أن مشروع مترو الرياض يراعي خصوصية المجتمع السعودي بفصل مقاعد العائلات عن مقاعد العزاب. وأشار إلى أن كل من يخالف نظام العمل والعمال أو يجرؤ على التوظيف غير النظامي سيعاقب من دون تهاون، مبيناً أن الحملة مستمرة ولها جداول معروفة، داعياً إلى تعاون المواطنين بالإبلاغ عن أية مخالفات يلحظونها.
وعن مشكلات الازدحام المروري، قال: «إن الانضباط خطوة لحل أزمة المرور، مشيراً إلى أن تجربة تقديم الدراسة ربع ساعة، حلت المشكلة بنسبة 23.5 في المئة».
وأضاف: «أبدعت المرأة السعودية في جميع المجالات ليس داخلياً فقط، بل خارجياً، وأكبر مثال وجودها في الأمم المتحدة وفي المنصات العالمية».
من جهته، أوضح الرئيس التنفيذي للشركة المنظمة للمعرض خالد الخضير أن دعم المرأة وتهيئة سوق العمل بالحاجات التي تناسب المجتمع السعودي من الأهداف الرئيسية للفعالية، مشيراً إلى أن المعرض يكسب النساء مهارات للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
يذكر أن معرض «خطوة قبل التوظيف» صمم لدعم وتأهيل النساء الباحثات عن الوظائف، ويستهدف طالبات السنة النهائية في الجامعات والطالبات الخريجات حديثاً، ويتكون من ست خطوات لإعداد الفتاة لسوق العمل من طريق تعليمها مهارات كتابة السيرة الذاتية، والاستعداد لأداء المقابلات الخاصة بطلبات الالتحاق بالوظيفة من خلال البحث في المواقع الإلكترونية. ومن المتوقع أن يشهد المعرض إقبالاً من طالبات الوظائف، إذ يشارك عدد من الشركات والمؤسسات وأصحاب الأعمال ما يسهم في تزويدهم بالكفاءات التي تناسب الوظائف الشاغرة لديهم، إضافة إلى ما يتيح المعرض من فرص مثالية للنساء الباحثات عن الوظائف.

صرف 9 ملايين ريال لأبناء المعلمين المتوفين بالمدينة المنورة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924793>

المدينة المنورة - خالد الزايدي
تبدأ الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة المدينة المنورة ممثلة في إدارة الشؤون الإدارية والمالية الأربعاء الموافق 10 جمادى الآخر 1435 هـ، صرف أكثر من تسعة ملايين ريال. وتمثل كمكافآت للطلاب والطالبات وأبناء المعلمين والمعلمات المتوفين ومعاهد التربية الخاصة والمناطق النائية، وذلك بإيداع المبالغ في حسابات المستفيدين من يوم الأربعاء القادم على أن يتم صرف المتبقي من هذه المخصصات خلال الأيام القليلة القادمة.

تحت شعار "مخلوقات صغيرة تهدد كبير"

المملكة تشارك العالم الاحتفال بيوم الصحة العالمي.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924804>

تشارك المملكة العربية السعودية اليوم الاثنين العالم بالاحتفال بيوم الصحة العالمي تحت شعار "مخلوقات صغيرة، تهديد كبير"، حيث يتم في كل عام اختيار موضوع يسلط الضوء على أحد مجالات الصحة العامة ذات الأولوية وسيكون الموضوع المخصص لعام 2014م هو الأمراض المنقولة بالنواقل. الجدير ذكره أن الأمراض المنقولة بالنواقل الأكثر انتشاراً بالمملكة هي الملاريا، وحمى الضنك، وحمى الوادي والمتصدع، والليشمانيا، والبلهارسيا.

وأوضحت منظمة الصحة العالمية أن "المرض المنقول بالنواقل الأكثر فتكاً هو الملاريا وأنه قد تسبب فيما يقدر ب 660000 حالة وفاة في عام 2010، وكان معظم هؤلاء من الأطفال الأفارقة، لكن المرض المنقول بالنواقل الأسرع نمواً في العالم هو حمى الضنك، حيث ازداد وقوع المرض 30 ضعفاً على مدى السنوات ال 50 الماضية، وكان لعولمة التجارة والسفر والتحديات البيئية - مثل تغير المناخ والتحضر - تأثيراً على سريان الأمراض المنقولة بالنواقل، وتسببت في ظهورها في بلدان لم تكن معروفة فيها سابقاً".

وقد جاء في كتاب وزارة الصحة الإحصائي الصحي السنوي لعام 1433هـ/2012م أن العدد الإجمالي لحالات الملاريا في المملكة المبلغ عنها في عام 1433/2012م ارتفع بنسبة 22% عما كانت عليه في عام 1432/2012م حيث بلغ عن 2788 حالة.

أما فيما يخص مرض الليشمانيا الجلدية فقد تم رصد 1464 حالة في معظم مناطق المملكة مع وجود تفاوت ملحوظ في معدلات الإصابة في مناطق مختلفة، حيث سجلت القصيم أعلى نسبة وقد بلغت 28.23 حالة لكل 100000 نسمة، ويبين التقرير أن ذروة الليشمانيا الجلدية كانت خلال فصل الشتاء لعام 1433 هـ / 2012م، وأن المرض مستوطن في 18 من أصل 23 بلداً من إقليم شرق المتوسط واحدة منها هي المملكة العربية السعودية.

ووفقاً لوزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية وبحسب الكتاب الإحصائي الصحي السنوي لعام 1433هـ/2012م فقد تمت السيطرة على البلهارسيا بنجاح في الـ 20 عام الماضية وفي العديد من البلدان بما في ذلك السعودية والبرازيل وكمبوديا والصين ومصر.

وفي تقرير صدر عن المركز الوطني للإعلام والتوعية الصحية بوزارة الصحة، ذكر أن "النواقل هي كائنات حية تنقل العوامل الممرضة والطفيليات من شخص (أو حيوان) مصاب إلى آخر، وأن الأمراض المنقولة بالنواقل غالباً ما توجد في المناطق الاستوائية التي تكثر فيها الحشرات والأماكن التي يصعب فيها الحصول على مياه شرب وأنظمة صرف صحي مأمونة.

وأفاد التقرير أن "الأمراض المنتقلة عن طريق النواقل هي من الأمراض الأكثر خطورة والتي لا يمكن التنبؤ بها، كما أن الحماية منها والتحكم بها صعب للغاية بما أن العدوى قد تعود حتى بعد العلاج ولأن الكائنات متأصلة في البيئة التي تنتشر فيها، مشيراً إلى أن خطورة النواقل تكمن في قدرتها على نقل المرض على نطاق أوسع وأسرع من الأمراض الأخرى التي تحتاج إلى الاتصال بين إنسان وآخر لتنتقل".

ومن أبرز التدابير الوقائية للحماية من نواقل الأمراض هي مكافحة الحشرات الناقلة وأماكن تواجد يرقاتها بالرش بالمبيدات المناسبة، ورمد البرك والمستنقعات والتخلص من النفايات ومنع تكديسها، وارتداء ملابس ذات أكمام طويلة وتغطية الساقين في الأماكن المنتشر بها الحشرات واستخدام الكريمات الطاردة لها.



شكاوى من وعورة الطرق ونقص الخدمات

80 أسرة تحت مظلة الجمل والحرمان في الصهايل بمنطقة

جازان

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 جماد ثاني 1435هـ - 7 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924814>

الصهايل - عافية الفيقي

يعاني سكان قرى الضبعة والقرنة والقناة وكوفد بمركز الصهايل التابع لمحافظة هروب شرق منطقة جازان من وعورة الطريق الترابي الوحيد الذي يربطهم بالعالم الخارجي والذي يمر في الأودية وتجرفه مياه السيول بشكل متكرر مما يجعلهم في عزلة تامة، تنقطع بهم السبل الحياتية في ظل تأخر الجهات المعنية عن فتح الطريق لعدة أسابيع واشتكى مواطنو تلك القرى من خطورة طريقهم الذي شق بطريقة عشوائية في تضاريس جبلية وعرة وترك دون صيانة أو تعبيد، يحصد أرواح المواطنين في الصهايل بعد أن مزقت أوصاله الأمطار والانهيارات الصخرية حتى تحول السير على ذلك الطريق إلى مغامرة حقيقية تحفها المخاطر وتهدد حياة سالكيه من سكان مركز الصهايل الذين لم يجدوا بداً من ركوب المخاطر وامتطاء سيارات خاصة بالدفع الرباعي تعينهم على الوصول إلى منازلهم.

لا يوجد طريق.. ومعاناة مع المجرمين والمهربين

شيخ قبائل الصهايل يحيى علي مشعوي قال: الطرق هي المعاناة الأكبر للمواطنين في الصهايل لأنه لا يوجد إلا طريق ترابي واحد جبلي يمتد من مركز وساع إلى الأودية ماراً بقرية الضبعة لا تستطيع السير فيه إلا سيارات الدفع الرباعي وبطول الأمطار ينقطع لأسابيع وتنقطع معه شرايين الحياة في تلك الجبال وكلنا نعلم انه مسلم لمؤسسة روافد وقد مرت سنة وستة أشهر من تاريخ استلامها للطريق ولم تتم التوسعة والصيانة بل ما زالت المعاناة مستمرة والسير فيه أشبه بعملية انتحارية فبالإضافة الى وعورته يستخدمه المجرمون والمهربون لتمرير ممنوعاتهم.

الطرق كتمت أنفاسهم وحرمتهم الأمن والتعليم والعلاج

حرمان من المشاريع
وقال إن سكان قرى الصهايل محرومون من جميع المشاريع التنموية والمرافق الحكومية والخدمات التي تم توفيرها الدولة كالصحة والاتصالات والسقيا والتعليم، فقد ألغيت المدرسة التي افتتحت بالضبعة في الصهايل عام ١٤٠٦ هـ بعد عامين فقط من افتتاحها بسبب وعورة الطريق لقرى الصهايل رغم اعداد الطلاب الكبيرة في المدرسة واستيثار المواطنين بمستقبل مشرق لأبنائهم حيث كان المعلم يصل الى المدرسة ويبقى فيها فصلاً دراسياً ثم يرفض استمرار العمل فيها خوفاً من الطريق فينزل من قمة الجبل إلى السهل لينعم بالخدمات.
واضاف ان طبيعة الإنسان وفطرته تجلبه على حب المكان الذي نشأ وترعرع فيه لكن ذلك لم يكن فقط ما يربطنا بالصهايل فليس لدينا مكاناً آخر نذهب اليه وليس لدينا الامكانيات المادية لتملك اراض وتعمير منازل في السهل فنحن نعتمد على الرعي والزراعة.

وطالب شيخ قبائل الصهايل؛ بجل عاجل وسريع باستحداث فرقة مواصلات وتأمين معدات ثابتة لفتح طريق الصهايل وصيانتها بشكل مستمر، وتعديل الطريق من الأودية وسفلته ليعود من نزح من أبناء الصهايل إلى منازلهم وأراضيهم وتتمكن الجهات الخدمية من إيصال الخدمات للسكان في جبال الصهايل. وطالب باستحداث مركز للشرطة وآخر للمجاهدين لحفظ الأمن والتصدي لعمليات التهريب والتسلل من جبال الصهايل.

٨٠ أسرة تعاني من الجهل

اما المعلم علي يحيى صهلولي فقال إن أكثر من ٨٠ أسرة تعاني من الجهل في قرى الضبعة والقرنة والقناة وكوفد حتى ان الأمور الشرعية الأساسية لا يعرفها لا رجال ولا نساء، وقال ان ابناء وبنات قرى الصهايل في هذه القرى محرومون من التعليم مما جعل البعض يقطعون مسافات طويلة يوميا على طرق وعرة وبسيارات خاصة متهاكة وكم من اسرة فجعت بفقد فلذت اكبادها اثناء رحلتهم اليومية لطلب التعليم؟ مأس متكررة وآباء وأمهات يجمعون أشلاء ابنائهم من حوادث مؤلمة على سفوح الجبال، فيما البعض نزح لتعليم أبنائه، وأكد أن الفراغ الأمني الذي تسببت فيه وعورة الطريق سهل لضعاف النفوس من المهربين والمتسللين تحويل تلك الجهات إلى طرق ومعايير لهم.

رئيس البلدية يتحدث

من جانبه اوضح رئيس بلدية محافظة هروب حسن علي أبو طالب ان الطرق التي تربط القرى ببعضها هي من اختصاص ادارة الطرق وليست من اختصاص البلدية، وقال نحن نعمل فقط على الطرق داخل القرى والاحياء وقد قمنا بفتح طرق جديدة بعيدة عن مجاري الأودية مثل الرصعة والولجة ومراوة والمطلع، ومستقبلا سوف نقوم بفتح طريق صهد والخليلة وبعض الاودية في الصهايل، كما نقوم حاليا بصيانة جميع الشوارع التي في مجاري الاودية بصفة مؤقتة حتى يتم الانتهاء من فتح الطرق الاخرى بعيدا عن مجاري الاودية هذا فيما نفى شيخ الصهايل ان تكون الطرق والقرى التي ذكرها رئيس بلدية هروب في الصهايل.

اما رئيس قسم الطرق الترابية والمعدات بإدارة الطرق في جازان المهندس وسيم خواجي فقال ان طريق وصلة الصهايل المقدرة بـ "5.5" كلم تحت التنفيذ حيث تم الانتهاء من ما يقارب من 3 كلم منه مع انشاء جسر وهو الطريق المتفرع بداية من السرب بالصهايل ويمر بعدد من القرى منها وساع وجبيرة السفلى وجبيرة العليا واطاف انه تم تصميم طريق الريث هروب بطول 32 كلم والذي يربط ثلاث محافظات وهي هروب والريث والداير يربطها بالطريق المؤدي الى وادي جلة الحياة ومنها الى منطقة عسير ويبدأ هذا الطريق من السرب بالصهايل وينتهي بمركز عمود بالريث على مفترق طرق الى كل من جبل الحشر بالداير وطريق الريث والطريق المؤدي الى منطقة عسير وهذا الطريق في مقدمة أولويات الطرق المطلوبة لمنطقة جازان ضمن ميزانية وزارة النقل للعام المالي القادم 1437/1436 وهذا الطريق سوف يخدم معظم طرق الصهايل مثل الجزء وضبعة الصهايل وا لأودية بالصهايل وبالنسبة للصيانة فكل من طريق الضبعة وا لأودية مسلمة لمؤسسة "روافد الطرق للمقاولات" ضمن مشروع فتح وتمهيد وصيانة الطرق الترابية بمنطقة جازان واكد ان المؤسسة تقوم بصيانة الطريق بصفة دورية وفتحه عند الانقطاعات وقال انه قد تم صيانة طريق ضبعة الصهايل والجزعة والمعدات متواجدة بقمة جبل الضبعة وتم صيانة طريق ا لأودية بالصهايل والذي يتفرع من طريق الريث- الحشر الى ا لأودية بالصهايل كما تم تخصيص معدة شبول كطوارئ لطريقي الضبعة وا لأودية بالصهايل لفتح الطرق عند انقطاعها بعد هطول الأمطار. وأما بالنسبة للوصلة الرابطة بين كل من الضبعة وا لأودية فالطريق مفتوح وتم صيانتها ولكنه مازال وعرا ويوجد به عقبتان شديدتا الميول وجر دراسة تعديلها او تعديل مسار الطريق لأفضل درجة ميول ممكنة والرفع للوزارة لاعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ ذلك ضمن مشروع الصيانة الحالي. وأكد المهندس وسيم خواجي أن معظم الطرق بالصهايل وفي كل من محافظتي هروب والريث قد تم الرفع بها ضمن أولويات المشاريع المطلوبة لمنطقة جازان في ميزانية وزارة النقل للعام المالي القادم 1437/1436.

هذا وكان صاحب السمو الملكي الامير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان قد وجه في وقت سابق بتشكيل لجنة عاجلة من مديري الدوائر الحكومية للوقوف على معاناة واحتياجات مواطني قرى الصهايل واعداد تقرير مفصل بذلك.



دورة حول "التحرك الآمن" للمعوقين بصرياً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

أحمد السابطي - جدة
أعلنت جمعية إبصار للتأهيل وخدمة الإعاقة البصرية بجدة عن تنفيذ الدورة التأهيلية لمهارات التعرف على البيئة والتحرك الآمن للمعوقين بصرياً والتي ينفذها أخصائي الحركة والتنقل بوحدة المكفوفين بمركز التربية الخاصة راضي الشبعان خلال الفترة من 13-17 من الشهر الهجري الجاري وبواقع 20 ساعة تأهيلية مستهدفة المعوقين بصرياً والمكفوفين. وأن البرنامج يستقبل الجنسين يشتمل على جانبين نظري وميداني ويقدم للنساء من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الواحدة، فيما يتلقى الرجال تأهيلهم من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة الثامنة ليلاً. وأكد «بلو» أهمية هذه المهارات في التوجيه والإرشاد الحركي من خلال استخدام حواس ذوي الإعاقة البصرية والمكفوفين بشكل مفيد.



تشجيع جنازة الكثيري.. ومطالب بتعويضات "إصابة عمل"

انتقل إليه الفيروس أثناء مباشرة عمله بمستشفى الملك عبدالعزيز

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

هتان أبو عظمة - سعد العنيني- جدة تصوير: ابراهيم عسيري
شيعت جموع غفيرة بجدة امس جثمان الممرض في مستشفى الملك عبدالعزيز بندر الكثيري بعد اصابته بفيروس «كورونا» مؤخراً، حيث انتقل اليه الممرض عن طريق مريض مجهول الهوية اثناء مباشرته لمهام وظيفته. وتم تنويم الكثيري «27 عاماً ومتزوج وأب لطفلين» بعد اصابته بالفيروس منذ ما يقارب الثلاثة اسابيع وكانت حالته في تدهور مستمر حتى وافته المنية الساعة الثانية فجر امس.
وطالب زملاء الممرض الراحل بتأمين مستلزمات السلامة ك«الكمامات» على سبيل المثال حتى لا تتكرر حالة بندر. وفي سياق متصل رفض طاقم التمريض في المستشفى استقبال مريض مصاب بالدرن امس لحين توفير أدوات السلامة تحسباً من انتقال العدوى ومن ثم التعرض للوفاة.

يقول «ب.ش.» ان الكمامات في المستشفى يتم الحصول عليها بـ«القوة» من المسؤولين فيها، منوهاً الى انه بعد إصابة بندر بالفيروس تحركت إدارة المستشفى ووفرت وسائل السلامة بعدها الأعلى بتركيب شفاطات في الطوارئ ودهان جديد للجدران وتوفير الكمامات بكميات كبيرة.

وشدد «س.ع.» على ضرورة تحرك وزارة الصحة وإدارة المستشفى وتأمين متطلبات السلامة منوهاً الى أن ميزانية وزارة الصحة كبيرة مقارنة بباقي الوزارات ومع ذلك لا توجد «كمامات» عند الدخول للمريض للكشف عليه من قبل الطبيب.

وطالب «خ.ح.» وزارة الصحة بتأمين مستلزمات السلامة وتطوير أقسام الطوارئ في جميع المستشفيات التابعة لوزارة لصحة حتى لا يحصل فيها كما حصل لبندر، وطالب كذلك بصرف بدل شهري للعدوى وصرفها بشكل رجعي لأسرة بندر طيلة سنوات خدمته.

وأشار إلى أن الممرضين السعوديين سيتقدمون بخطاب إلى وزير الصحة الدكتور عبدالعزيز الربيعية لشرح معاناتهم مع إدارة المستشفى وعدم توفير وسائل السلامة في أهم وأكبر مستشفيات مدينة جدة والمملكة كافة، مع وضع نظام لاستقبال مجهولي الهوية من المصابين بالأمراض الخطيرة وليس استقبال أي حالة ومن ثم انتشار العدوى ومن ثم الإصابة بالمرض والوفاة كما حصل مع زميله بندر، وذكر أن المتوفى كان من الطاقات الشابة المتميزة في المستشفى. وأكد عدد من الممرضين أنهم قاموا برفع خطاب لإدارة المستشفى مطالبين بحزمة من التغييرات تنصدها إقامة غرف عزل للمرضى بالطوارئ ورفع الطاقة الاستيعابية للطوارئ حيث يتسع المكان لـ 12 سريرًا فقط بينما عدد المرضى يتجاوز العشرين مريضاً.

وبحسب موسى الكثيري قريب للمتوفى بندر الكثيري 28 سنة بأن أسرة المتوفى مشغولة بمراسم العزاء مبيناً أن المستشفى لم يقدم أي تقرير عن حالة المريض وكيفية انتقال العدوى إليه.

وطالب بتعويضات لأسرة بندر باعتبار ان المرض كان «إصابة عمل» ونفى أن يكون الراحل أصيب بالمرض أثناء سفره و قال: أتى من المستشفى إلى المنزل قبل سفره بيومين وهو مصاب بالمرض.



معاش مؤقت لأسر السجناء المحكومين لأكثر من 3 أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140407/Con20140407689906.htm>

نواف الطيبي (المدينة المنورة)

أوضح مصدر مسؤول في التأمينات الاجتماعية أن نظام التأمينات يصرف لأسرة المشترك المسجون معاشاً شهرياً بصفة مؤقتة، إذا كانت مدة اشتراكه 120 شهراً كحد أدنى، بشرط أن يكون قد صدر بحقه حكم يقضي بسجنه لمدة ثلاثة أشهر فأكثر أو أن يكون أمضى هذه المدة في السجن، ويتم إيقاف المعاش من الشهر التالي للشهر الذي خرج فيه المشترك من السجن.

وعن المشترك الذي بلغ سن 60 عاماً ولم تتوافر له مدة الاشتراك المطلوبة (120 شهراً)، أوضح المصدر أنه يحق للمشارك الذي توافرت لديه مدة اشتراك لا تقل عن خمس سنوات أن يتقدم بطلب ضم مدة اعتبارية تؤهله لاستحقاق المعاش بحد أقصى خمس سنوات أو المدة المكتملة لمدة (120) شهراً، على أن يؤدي جملة الاشتراكات في فرع المعاشات بواقع (18%) عن كل شهر من أشهر المدة المضمومة.

وتؤدي هذه الاشتراكات إما دفعة واحدة أو بتقسيمها بواقع (25%) من المعاش حتى الوفاء بكامل قيمة المبلغ المستحق، وإذا توفي قبل سداد كامل القيمة، يسقط حق المؤسسة في باقي الأقساط.

ندوة نسائية تحذر من انعكاسات العنف الأسري على المجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140407/Con20140407689958.htm>

سميحة آل صمع (نجران) أكدت رئيسة القسم النسائي بالجمعية السعودية للإدارة رقية آل شكوان أهمية دور الأسرة في صلاح المجتمع، مشيرة إلى أن الإدارة الأسرية أكبر وأضخم إدارة وشركة بالحياة وهي البداية لصناعة الإدارات في المجالات الأخرى في الحياة، باعتبارها عملية إنسانية اجتماعية تتناسق فيها جهود كافة الأسرة لتحقيق أهدافها.

وتطرقت آل شكوان في ندوة نظمها القسم النسائي للجمعية بعنوان «الإدارة الأسرية»، على مسرح الغرفة التجارية الصناعية لمنطقة نجران، إلى ظاهرة العنف الأسري التي تسببت في ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية كالطلاق والإقبال على المخدرات والمسكرات وانتشار المشاكل الأمنية كالاغتصاب والسرقات والتحرش الجنسي، والتي تؤدي بدورها إلى مشاكل صحية كالآبائية النفسية والضغط والسكر. وشددت على أهمية الدور الإنساني والاجتماعي، مؤكدة أنه يحتم على الجميع الوقوف والتعاون مع الأسرة في كافة المستويات.

وركزت مروة أحمد في مشاركتها بالندوة على إيجابيات التعبير عن المشاعر للأبناء وأثر التكنولوجيا في التشتت الأسري ومواقع التواصل الاجتماعي وسلباتها على اللحمة الأسرية، مؤكدة أن التواصل بين أفراد الأسرة سواء بين الزوجين أو الأبناء جزء لا يتجزأ من الإدارة الأسرية، كما تناولت مفهوم التربية.

ومن جانبها، أشارت الدكتورة سلمى الصعدي إلى أن التواصل السلبي هو الذي يؤدي إلى العنف الأسري ويعتبر بمثابة الجلطة الأسرية، وتمنت لو أن هناك رخصة لكل من يقوم بعملية التربية وتغذية الوالدين بالدورات وورش العمل التأهيلية لتربية الأبناء، وإعطاء الجمعيات الأهلية الأمهات وعي بكيفية التعامل مع الطفل.

وأكدت المستشار الأسري فريال الدليل أن التواصل الأسري هو تفاعل إيجابي ناتج عن تفاعل حواس بين المرسل والمتلقي، وقالت إن التواصل ناتج لطبيعة الإنسان الاستخلافية على الأرض ويتجلى الاتصال بين زوجين أو والدين وأبنائهما في عدة أشكال، كالتحاور والتشاور والتفاهم والإقناع والتعامل والتوجيه ومن ثم المساعدة.

وعرضت في ختام الندوة أفلاماً قصيرة عن العنف الأسري وكيفية الوقاية من التحرش الجنسي للأطفال.

استقبال معلمات الظروف الخاصة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140407/Con20140407690119.htm>

خالد الذبابي (الطائف) شرعت إدارة التربية والتعليم في الطائف في استقبال طلبات المعلمات ذوات الظروف الخاصة الراغبات في النقل. فيما أهابت الإدارة بالمعلمات المعنيات رفع طلباتهن لدى سكرتيرة اللجنة بإدارة الإشراف التربوي المبني النسائي.

في دراسة للشؤون الاجتماعية على 1000 طالب ثانوي العنف الأسري يضاعف عدوانية طلاب المدينة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140407/Con20140407690138.htm>

سماح ياسين (المدينة المنورة)
أكد لـ (عكاظ) مدير فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة الدكتور نايف الحربي أن الأفعال الموجهة للأبناء وأساليب التربية وطرق الثواب والعقاب من قبل الأسرة تمثل مصدرا مباشرا لدفع الأبناء لردود أفعال سلبية أو إيجابية، حيث تلعب الأسرة دورا رئيسا في تشكيل وبناء شخصية الأبناء وتؤثر في شكل ووظيفة السلوكيات. وخلصت توصيات الدراسة التي طبقت على 1000 طالب بالصف الأول الثانوي بالمدينة المنورة إلى ضرورة تقديم البرامج الإرشادية للوالدين بهدف توعيتهم بأهمية التأثير القوي لأساليب التربية ولتصرفاتهم تجاه الأبناء في بناء شخصيتهم، وأن الأسرة تمثل أهم المصادر التي تكسب أبناءهم الهناء والسعادة، كما يمكن أن تجعل من أبنائهم عدوانيين، بحيث يتم التركيز على تطوير طرق الوصول إلى الطلاب الذين يقعون ضحايا للعنف الأسري، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أهمية الحساسية للمخاطر المرتبطة بسؤال الطلاب حول هذه المشاكل، للتخفيف من الآثار النفسية السلبية، وإثراء التعاون بين المدرسة والأسرة والمجتمع؛ ما يساعد في تسهيل التعرف على الضحايا والتدخل لحماية الطلاب من العنف الأسري؛ والتنسيق بين الهيئات الصحية والقانونية والنفسية كوسيلة لمساعدة الضحايا لتلبية احتياجات الصحة النفسية من خلال الجهود التعاونية بين العاملين في مجال الصحة النفسية والهيئات القانونية، بالإضافة إلى تقديم برامج بناء الشخصية السوية والارتقاء بالسمات الإيجابية لدى الأبناء ولدى الآباء أيضا؛ حيث يكون لسمات الشخصية تأثير كبير على الهناء الشخصي، حيث تبين نتائج البحوث أن الشخصية هي أحد أقوى محددات الهناء الشخصي، وكذلك إجراء المزيد من البحوث حول العوامل المؤثرة على الهناء الشخصي والعدوانية وطرائق الارتقاء بالسلوك الإيجابي والتخلص من السلوكيات السالبة والتأثيرات التي تحدثها مصادر بيئية غير الأسرة (الأصدقاء، الأقرباء، المدرسة) في كل من الهناء الشخصي والعدوانية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

لعدم وجود حساب أو اشتراك في الكهرباء بوابة "إسكان" تحرم أهالي البادية من التسجيل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014 م

http://www.aleqt.com/2014/04/07/article_839259.html

"الاقتصادية" من الرياض
رفضت بوابة إسكان التابعة لوزارة الإسكان، قبول مواطني سكان البادية وقاطني القرى، بسبب عدم وجود حساب أو اشتراك بخدمات الكهرباء، وهو ما تشترطه البوابة الإلكترونية لاكتمال تسجيل المواطنين للحصول على منتجات الوزارة. ويشترط التسجيل في بوابة إسكان، إضافة حساب الكهرباء للمنزل الذي تسكنه، أو الشقة المستأجرة، والاستدلال بالمنزل من خلال جوجل إيرث.

واستغربت سارة محمد، من طلب البوابة، وعدم أخذها في الحسبان لأوضاع قاطني القرى والبادية، التي لم تصل إليها الكهرباء، مشيرة إلى أن أحد أقاربها يسكن في البادية، وحاولت تسجيله إلا أنها لم تستطع.

وقالت سارة لـ "الاقتصادية": "حاولت مراراً التسجيل، هم لا يملكون منزلاً، وحالتهم يرثى لها، أب وابن متزوج ليس لهما عمل، ويتقاضان فقط معاشاً من الضمان الاجتماعي".

وتساءلت: "لماذا لم تضع الوزارة خياراً آخر للذين ليست لهم حسابات أو اشتراك في خدمات الكهرباء والمياه، ليتسنى لهذه الأسر المدعمة الحصول على سكن".

وتنص المادة الثالثة عشرة، من اللائحة التنفيذية، بـ "لا يُعد طلب الدعم السكني مكتملاً إلا بعد إدخال المتقدم لجميع البيانات المطلوبة وموافقة على جميع الإقرارات والتعهدات، وبعد ظهور إشعار إلكتروني يؤكد اكتمال تقديم الطلب".

وكانت بوابة إسكان قد أعلنت فتح باب التقدم لطلب الدعم السكني لجميع مناطق المملكة منذ شهر بتاريخ 1435 هـ، وتبقى شهر لتبدأ مرحلة التدقيق وتخصيص المنتجات السكنية للمستحقين.

المتحدث الرسمي لا يرد على "الاقتصادية"

حاولت "الاقتصادية" الاتصال بالمتحدث الرسمي المهندس محمد الزميع، للاستفسار منه بخصوص رفض تسجيل أهالي البادية، لكنه لم يجب وكذلك لم يرد على الرسائل النصية، حتى ساعة إعداد الخبر.



• الشورى "يتعلّل" بـ "ضيق الوقت" لتأجيل التصويت على التربية البدنية للبنات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014 م

[اضغط هنا](#)

الرياض - حياة الغامدي

أجلّ مجلس الشورى أمس (الاثنين) التصويت على توصية بإدراج مادة التربية البدنية لطالبات التعليم العام، متعللاً بـ «ضيق الوقت»، وذلك بعد نحو 24 ساعة من تجمع مجموعة من الأشخاص الذين وصفوا أنفسهم بـ «المحتسين» أمام بوابة المجلس للاعتراض على تلك التوصية، بيد أن المجلس أقرّ أمس توصية تقدمت بها لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي لإعادة العمل بضوابط الإقامة عند تعيين المعلمات، للحد من اضطرابهن إلى التنقل اليومي لمقر العمل وما يتبعه من مخاطر. وأجيزت التوصية بـ 80 صوتاً، في مقابل 37 صوتاً. وقال عضو المجلس الدكتور ناصر الشهراني إن الضوابط المقصودة في التوصية ألغيت بقرار من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في عام 2010.

وأوضح أن الدراسات التي خرجت بها لجنة من وزارات الداخلية والتربية والتعليم والخدمة المدنية وهيئة الرقابة والتحقيق في شأن تطبيق شرط الإقامة أفرزت العديد من السلبيات، والمتمثلة في اضطراب الخريجات إلى اللجوء للتزوير والتحايل على النظام للحصول على الوظائف. ورد رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي الأمير خالد آل سعود على المعارضين للتوصية بأن «تعيين المعلمات في المناطق النائية اكتنفه عدد من المخاطر، واضطر المعلمات إلى السفر مسافة 400 كيلومتر إلى مقر عملهن ومثلها للعودة، ما تسبب في وقوع حوادث سير نتج منها الكثير من الوفيات والإعاقة». (للمزيد)

وقال الأمير خالد آل سعود إن تقرير وزارة التربية والتعليم المعروض أمام أعضاء المجلس لمناقشته سجل رقماً قياسياً في عدد التوصيات الإضافية المقدمة عليه. وأوضح أن اللجنة تلقت 26 توصية إضافية على التقرير و11 مداخله شفوية و15 مداخله مكتوبة، معتبراً أن ذلك الرقم لم يسبق أن سُجِّل في تاريخ التقارير التي تولى مجلس الشورى مناقشتها، ومنها مداخله ترى أن ربع المعلمين والمعلمات في وزارة التربية والتعليم لا يحملون شهادات جامعية!

• السجون "لـ الحياة": الرياض تصدر عدد السجينات.. وفي المئة سعوديات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م
[اضغط هنا](#)

الدمام - منيرة الهديب
انتزعت سجون الرياض الصدارة من نظيرتها في جدة، لجهة عدد السجينات. وتبلغ نسبة السعوديات في سجون المملكة كافة 6 في المئة من إجمالي السجينات، بعد أن كان معدلهن أقل من 5 في المئة. وكشفت المديرية العامة للسجون أن قضايا الحقوق التي تُدان فيها السعوديات تفوق الجنائية، التي لا تشكل سوى 1 في المئة من مجمل قضايا السجينات السعوديات. (المزيد)
وأكد المتحدث المكلف باسم المديرية العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي لـ«الحياة» أن نسبة السعوديات مقارنة بعدد السجينات في سجون المملكة كافة تبلغ 6 في المئة، وأن ذلك يشمل «الموقوفات والمحكومات». وأضاف: أن «سجون الرياض تصدر سجون المملكة في عدد السجينات، تليها سجون جدة». وكشفت نتائج دراسة اجتماعية حديثة أن نحو نصف عدد السجينات في الرياض وجدة دخلن السجن بسبب ارتكابهن «جرائم أخلاقية». وأوضحت أن «غالبية السجينات عُدن للجريمة بعد خروجهن من السجن في المرة الأولى». وذكرت أن «عدد السجينات السعوديات بلغ في عام 1429 هـ 312 سجيناً. فيما بلغ عدد السجينات غير السعوديات 2975. وغالبية مرتكبات السلوك الإجرامي انحصرت في الفئة العمرية من 31 إلى 40 عاماً، وأقل من 30 عاماً. وحول حالات الشجار التي تحدث في الإصلاحيات بين النزليات، قال الحربي: «لم تسجل لدينا حالات خارجة عن المألوف من مشاجرات داخل السجون بين السجينات»، مضيفاً «إن كان هناك بعض المناوشات، فيتم الفصل فيها وحلها في حينه، من قبل المناوبات. والنظام كفيل بإعطاء كل ذي حق حقه». وكان المتحدث باسم المديرية العامة للسجون العقيد أيوب نحيب أوضح في تصريح سابق أن السجينات من الجنسيات الأفريقية هن «الأكثر إثارة للشغب في سجون النساء في المملكة»، مؤكداً أن «السعوديات يتسمن بالهدوء وعدم إثارة المشكلات، والالتزام بالنظام». ونفى أن تكون كل السجينات الأجنبيات «عاملات منزليات»، لافتاً إلى أنه «في جدة مثلاً أكثرية السجينات من المتخلفات عن المغادرة بعد موسم الحج».

• مكافحة الفساد "ترصد استغلالاً للنفوذ وتبيداً للمال العام في "الأمل"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م
[اضغط هنا](#)

الرياض - عيسى الشاماني
كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» أمس رسدها مخالفات وتجاوزات وأوجه تقصير وإهمال في مجمل الأمل للصحة النفسية، معتبرة أن ما تم رسده يدخل في نطاق شبهة الفساد، باعتبار أن ذلك يعد من سوء الاستعمال الإداري،

واستغلال النفوذ الوظيفي، وتبديد الأموال العامة، وسوء استخدام الممتلكات الحكومية، فيما نفت إدارة مجمع الأمل للصحة النفسية في الرياض ما ذكره تقرير هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» عن وجود مخالفات إدارية، ومظاهر فساد وإهمال وتسيب، واستغلال للنفوذ الوظيفي، وتبديد للأموال العامة.

وأشار مصدر مسؤول في «نزاهة» عبر بيان صحافي أمس، إلى أن الهيئة كلّفت فريقاً متخصصاً بالوقوف على الوضع، ومقابلة المسؤولين، والحصول على المعلومات في مجمع الأمل، مبينة أنه تم رصد قصور في تقديم الخدمات للمرضى، يتمثل في نقص بعض الأدوية المهمة، وتعطل بعض الأجهزة الطبية، وعدم وجود أماكن مخصصة لزيارة أسر مرضى الإدمان لمرضاهم، ووجود تجاوزات ومحاباة في تنويم المرضى، وقيام بعض الأطباء الاستشاريين بالعمل في عيادات خاصة خلال الفترة المسائية، وتسيب بعض الموظفين، لاسيما رؤساء الأقسام ومديري الإدارات، وعدم قيامهم بإثبات حضورهم وانصرافهم.

وأوضح أنه تبين استفادة بعض الموظفين من مؤهلات وخبرات غير صحيحة، لغرض الترقية والتسكين على وظائف أعلى من الوظائف التي يستحقونها، وتكليف متعاقدين غير سعوديين على وظائف إدارية وقيادية، على رغم وجود الكفاءات الوطنية التي تملك التخصصات ذاتها.

وأضاف: «كما لوحظ تكليف المعيّنين على لائحة الوظائف الصحية بأعمال إدارية، وإساءة استخدام السيارات الحكومية في التنقلات الشخصية، وبقائها لدى بعض الموظفين، وحصولهم في الوقت ذاته على بدل الانتقال الشهري، وهم لا يستحقونه، وقيام بعض الموظفين بالالتحاق بالدراسة في بعض الجامعات من دون الحصول على موافقة جهة عملهم، وقيام بعض المسؤولين في وزارة الصحة باستغلال نفوذهم في السكن في مساكن المجمع، والتعديل في تصاميمها لتلبية لحاجاتهم».

وأفاد أن من ضمن المخالفات المرصودة أن نظام إنذار الحريق، وكواشف الدخان، وأجراس الإنذار، وإطفاء الحريق والرش الآلي لا تعمل، وتدني مستوى الصيانة والنظافة في المجمع، مؤكداً أن وضعه عموماً لا يمكنه من توفير الرعاية المطلوبة للمرضى.

وقال إن الهيئة قامت بإحالة ما وقفت عليه من شبهة الفساد والتجاوزات والمخالفات المالية والإدارية إلى الجهات المختصة بالتحقيق، فمنها ما أحيل إلى هيئة الرقابة والتحقيق، ومنها ما أحيل إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ومنها ما أحيل لوزير الصحة، بطلب التحقيق مع من تثبت مخالفاتهم وتجاوزاتهم، وتطبيق العقوبات النظامية في حقهم، مضيفاً: «كما طلبت العمل عاجلاً على تصحيح أوضاع المجمع بما يكفل تقديم رعاية طبية وخدمات أفضل للمواطنين، تطبيقاً للأمر السامي القاضي بالحرص على تقديم الخدمات بأفضل مستوى».

وعزت الهيئة الوطنية إصدارها للبيان إلى ما نشر على لسان المدير التنفيذي للمجمع من أن جهات رقابية عدة، ولجاناً من وزارة الصحة وإمارة الرياض وقفت على أحوال المجمع، «ولم ترصد أية تجاوزات أو محاباة في التعامل مع المرضى، وأن إدارته قامت بتفعيل برنامج خدمة المرضى في منازلهم لعدم توفر العدد الكافي من الأسرة، وأنه يتم فرز المرضى في قسم الإسعاف والطوارئ، ما قلص مدة انتظارهم إلى أقل من نصف ساعة، وأن الوقت الذي يستغرقه المريض للحصول على نتيجة التحاليل في القسم لا يتجاوز 40 دقيقة»، إذ رأت من واجبها إطلاع الرأي العام على الحقيقة التي تتنافى مع ما ذكره الرئيس التنفيذي للمجمع.

بينما أكد مجمع الأمل في بيان صحافي (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أمس، أن تحقيقات «نزاهة» مخترقة، وبالأدلة التي يأتي من أهمها أن نتائج اللجنة نشرت عبر أحد معرفات موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» الذي يقوم عليه بعض الموظفين المقصرين، قبل أن ترسله «نزاهة» إلى وسائل الإعلام بشهر كامل.

ورحب المجمع بأي تحقيق من أية جهة مختصة ومحابدة حول ما ذكره بيان «نزاهة»، موضحاً أن أعماله مبنية على الشفافية والوضوح، وأنه يعمل بكل صلاحياته وإمكاناته المتاحة لتقديم أفضل الخدمات للمرضى.

وأوضح أنه يرفض التشكيك في اللجان التي شكلت من جهات محايدة عدة، ومنها إمارة منطقة الرياض، وهيئة الرقابة والتحقيق، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أكدت عبر 11 محضراً وتقريراً أن مجمع الأمل يعمل بشكل جيد، وأن ما يثار حوله في وسائل الإعلام مجرد تهويل من موظفين مقصرين. وأشار إلى أنه عمل على التنسيق مع هيئة مكافحة الفساد أكثر من مرة في شأن أحد موظفي اللجنة المشكلة منهم، والذي لوحظ أنه يعمل بأسلوب غير مناسب، ويتبنى رأي أحد الموظفين المقصرين، موضحاً أن المجمع خاطب «نزاهة» بخطاب رسمي في تاريخ 10 جمادى الأولى 1435هـ، ونهبها إلى تحوُّفه من أن تحقيقاتها مخترقة.

يذكر أن تقرير هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» عن مجمع الأمل للصحة النفسية في الرياض يأتي على خلفية قتل المواطن السعودي الملقب بـ«أبوملعة» لعامل محل التموينات في الرياض خلال الأسبوعين الماضيين، وأحدثت الجريمة رد فعل واسع لدى الرأي العام السعودي. وكان مصدر مطلع في مجمع الأمل للصحة النفسية في الرياض (فضل عدم ذكر اسمه)، أكد لـ«الحياة» أن «أبوملعة» راجع المستشفى قبل ارتكابه الجريمة بأسبوع، ولم يتم تنويمه لعدم وجود أسرة شاغرة، وسبق له تلقي العلاج في «مجمع الأمل»، وهو من ضمن مرضاه المعروفين.



قالت إن عدم وجود الوعي الكافي يؤدي إلى ضياعها المستشارة آل الشيخ: هناك معوقات تقف في طريق مشاركة فاعلة للمرأة السعودية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/925058>

جدة - صالح الرويس
عقد ملتقى البتول العلمي في العاصمة المقدسة بنسخته الاولى لمناقشة التحديات التي تواجه المرأة العاملة في الوقت الذي تشهد فيه الشركات تزايداً في الاستثمارات النسائية تحت رعاية الأميرة لطيفة بنت محمد الثنيان، بعنوان دور المرأة في التنمية والذي تنظمه مدارس البتول بالعاصمة المقدسة تحت اشراف وزارة التربية والتعليم بقاعة البدر للاحتفالات وبمشاركة منسوبات ادارة التربية والتعليم ونخبة من سيدات الاعمال والمختصات بشؤون المرأة من القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية ومراكز الأبحاث المتخصصة.
تخلل الملتقى عرض لسيرة الكثير من النماذج الناجحة لسيدات برزن على الصعيد الشخصي والمهني.
وأكدت المستشارة الاجتماعية نورة بنت عبدالعزيز آل الشيخ المدير الاسبق للاشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة مكة المكرمة، أن هناك زيادة في الاهتمام برفع نسبة مساهمة المرأة في القطاع الخاص استناداً إلى قرارات مجلس الوزراء وبرامج وزارة العمل الأخيرة ومنها البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن العمل "حافز" وبرنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف "نطاقات". والعمل على مواجهة محدودية فرص ومجالات العمل المتاحة للمرأة السعودية بالإضافة إلى برامج وآليات أخرى عديدة.
وترى المستشارة الاجتماعية نورة آل الشيخ أن هناك بيئة مناسبة لعمل المرأة وفقاً لضوابط الشريعة ومتوافقة مع طبيعتها وأدوارها، وأضافت المستشارة آل الشيخ ان الباب التاسع من نظام عمل المرأة الذي حدد البيئة المناسبة لها في قواعد منظمة مثل: إجازة الوضع للأم العاملة. الرعاية الطبية أثناء الحمل ورعاية أطفال العاملات في أماكن العمل.
ولكن بنظرة متأنية إلى واقع المرأة العاملة في القطاع الخاص نجد أن هناك الكثير من المشاكل والمعوقات تبدأ من التوظيف مروراً بعقد العمل وانتهاءً بالإجراءات المتبعة لحل المشاكل بين الطرفين والطرء التعسفي.
وتشير المستشارة آل الشيخ إلى أن هناك معوقات تقف في طريق مشاركة فاعلة للمرأة السعودية في القطاع الخاص فبالإضافة إلى محدودية الفرص المتاحة أمامها تجد نسبة كبيرة منهن صعوبة في العمل المسائي وساعات العمل الطويلة إلى جانب انخفاض معدلات الأجور بشكل عام وهناك أيضاً مشكلة المواصلات بالإضافة إلى نقص الخبرة والتدريب لدى طالبات العمل.
ومن جهتها تؤكد المستشارة آل الشيخ أنه في الغالب لا تعي كثير من العاملات حقوقهن، ومن المفترض أن تكون الموظفة على اطلاع تام بنظام العمل والعمال واللائحة الداخلية للمنشأة التي تعمل بها فيما يخص علاقة المنشأة بالموظف

وحقوقه وواجباته، وتضيف المستشارة ال الشيخ ان جهل الموظفة بحقوقها يوقعها في مشاكل بسبب مخالفات لم تنتبه لها أو هضم حقوقها بسبب جهلها بالأنظمة.

وتشير المستشارة السعودية نورة ال الشيخ أن التوعية الحقوقية للمرأة مسؤولية مشتركة بين الموظفين والمنشآت والحقوقيين والإعلام والجمعيات والجهات المعنية بالعمل، فعلى الموظفة أن تسعى لتتقن نفسها والإطلاع على نظام العمل لا سيما ما يخص تشغيل النساء وكل ما يستجد من أنظمة وقرارات على موقع وزارة العمل على شبكة الانترنت. وتضيف ال الشيخ على المنشآت مسؤولية كبيرة في تثقيف موظفيها حقوقياً ولكن للأسف الواقع يقول عكس ذلك حيث لا تقوم بعض المنشآت الخاصة بهذا الدور بل قد تسعى أن يبقى الموظف جاهلاً بحقوقه كذلك تقع المسؤولية على الحقوقيين والمؤسسات المختصة في القانون من خلال دورات تدريبية لشرح مواد نظام العمل وحقوق الموظف وواجباته. وأبانت ال الشيخ ان عدم وجود الوعي الكافي لدى المرأة العاملة بحقوقها مما يؤدي إلى ضياعها، حيث تعتبر ال الشيخ أن مسؤولية ضياع الحقوق مشتركة بين طرفي العقد (الموظفة، وجهة العمل). وتقتراح ال الشيخ أن يقدم للموظفة الوصف الوظيفي الواضح لمهام ومسؤوليات وظيفتها وارتباطها التنظيمي وعلاقات السلطة والمسؤولية. بالإضافة إلى ضرورة أن يقدم لها عقد العمل بفترة كافية لدراسته واتخاذ قرار بشأن الموافقة من عدمها.



ضمن فعاليات شهر التوعية بالتوحد..

إطلاق 1000 بالون أزرق • بتحية الرياض "تضامناً مع مرضى

التوحد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435هـ - 8 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/925160>

الرياض عبدالعزيز العنبر

نظم مركز أبحاث التوحد بمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض فعالية "نورها بالأزرق" بشارع التحلية للتوعية بمرض اضطراب طيف التوحد وذلك ضمن فعاليات شهر التوعية بالتوحد المقام بالتزامن مع اليوم العالمي للتوحد المصادف للثاني من أبريل.

وأشارت لاما السديري مسؤولة العلاقات العامة بمركز أبحاث التوحد أن الفعالية أقيمت بهدف مشاركة المجتمع بمعرفة ولو معلومة بسيطة عن اضطراب طيف التوحد، واختارت لجنة التوعية لهذا العام شعار كف اليد تعبيراً عن التضامن مع المصابين، ووضعت بشارع التحلية لوحة شهدت إقبال العديد من مختلف فئات المجتمع للمشاركة بالتضامن والبصمات، كما شهدت الفعالية أيضاً إطلاق 1000 بالون أزرق في السماء تعبيراً عن التضامن مع المصابين، كما تم إنارة بعض الشوارع والمباني باللون الأزرق الذي يعد رمزاً لهذا الاضطراب.

وبينت السديري أن مركز أبحاث التوحد كونه لا يستقبل حالات كثيرة لديه لأنه معني بالدراسات والأبحاث، قرر هذه السنة عمل توعية كبيرة تستمر لمدة شهر، تشمل إقامة العديد من البرامج والمحاضرات والورش، حيث ينظم المركز مساء اليوم الثلاثاء محاضرة "تطور النمو الطبيعي للطفل" للدكتور هشام الضلعان مدير مركز أبحاث التوحد، وذلك في قاعة الأمير سلطان بمركز الأبحاث بمستشفى الملك فيصل التخصصي، عند الساعة 5:30 مساءً.

وأضافت مسؤولة العلاقات العامة بمركز أبحاث التوحد لاما السديري بأن المركز سينظم غداً الأربعاء ورشة عمل "تحليل السلوك التطبيقي" للأهالي، للدكتور تيموني شارلز والدكتور كريستين ماري محللا السلوك من أمريكا، وذلك

بقاعة الدراسة رقم 8 بمركز الدراسات العليا بالمبنى الرئيسي للمستشفى التخصصي، عند الساعة 5:30 مساءً، وبعد غد الخميس تنظم الدورة نفسها للمتخصصين بقاعة الدراسة رقم 1، عند الساعة 9 صباحاً .
وتحدثت السديري عن ركن "أسأل من أجل أطفال التوحد" الذي ينظم في الحادي عشر والثاني عشر من أبريل في مركز رياض جاليري وبانوراما مول، من الساعة 4 وحتى 10 مساءً، بحضور عدد من الأخصائيين الذين سيتواجدون للإجابة على الأسئلة والاستفسارات ونشر التوعية بين الجمهور، وتختتم فعاليات شهر التوعية بالتوحد في التاسع عشر من أبريل بإستاد الملك فهد الدولي بالرياض، بإقامة فعالية "خطوة من أجل أطفال التوحد" وذلك من الساعة 7:30 وحتى منتصف الليل، بمشاركة فرق استعراضية ورياضيين .



من أبرز المعوقات ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم واحتياجات المجتمع

منال المنصور ترصد • واقع البائعات السعوديات في الأسواق التجارية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/925083>

الرياض - يحيى زيلع
أوضحت الباحثة منال المنصور في رسالتها العلمية «واقع عمل البائعات السعوديات في الأسواق التجارية» أن أهمية الدراسة التي نالت عليها درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تأتي كونها ستسهم بإذن الله في إطلاع المهتمين بعمل المرأة على أبرز المزايا والعقبات التي تواجهها المرأة من خلال عملها بائعة في الأسواق التجارية والتي ستشكل صورة متكاملة للعمل على خلق فرص وظيفية للمرأة السعودية في مهنة البيع بالأسواق التجارية من أجل إثبات ذاتها وتحقيق مكانة اجتماعية جيدة وإكسابها أدوات الإنتاج الراجح بالاعتماد على نفسها في ظل الواقع الذي تعيشه المرأة السعودية داخل المجتمع كونها عضواً فاعلاً داخل المجتمع الأمر الذي يشير إلى ضرورة التوسع في مجالات العمل المتاحة أمام المرأة السعودية على أن يتم ذلك بصورة تحكمها مبادئ الدين الإسلامي.
وتهدف الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للبائعات في الأسواق التجارية والتعرف على المعوقات التي تواجه السعوديات العاملات في الأسواق التجارية كبائعات من وجهة نظر البائعات أنفسهن، إضافة إلى التعرف على المزايا التي يمكن أن تحصل عليها المرأة السعودية العاملة كبائعة في الأسواق التجارية، وتناول السبل الكفيلة لمواجهة المعوقات التي تحد من عمل المرأة كبائعة في الأسواق التجارية. وتناولت الدراسة بعض التقاليد الاجتماعية التي تلعب دوراً مهماً في فرض القيود التي تحول دون مشاركة المرأة في كثير من المجالات، كذلك ينظر لعمل المرأة السعودية نظرة ثانوية حيث يعتبر عملها في كثير من الأحيان أمراً مؤقتاً ينتهي بانتهااء الداعي إليه، بالإضافة إلى النظرة غير الواثقة لعمل المرأة من ناحية الشك بقدراتها وإمكاناتها.
البيت والمدرسة يؤثران في اختيار التخصص الوظيفي
وتقول الباحثة منال إن هناك العديد من الدراسات التي تناولت عمل المرأة بشكل عام ولكنها لم تتطرق لعمل المرأة كبائعة في مجتمعنا السعودي، مشيرة إلى اتفاق معظم الدراسات إلى وجود بعض المعوقات التعليمية والتدريبية والتي تتمثل في عدم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي للنساء واحتياجات المجتمع من العمالة النسائية، وضعف تأهيل المرأة فنياً، وعلمياً للعمل بشكل عام، والافتقار إلى العدد الكافي من المعاهد الفنية للنساء، وعدم حرية المرأة حينما تختار من أنواع التخصص بسبب توجيهها في تنشئتها الاجتماعية في البيت والمدرسة وعدم الكفاءة ويتمثل ذلك في عدم توافر الدورات التدريبية والإعداد قبل وأثناء الخدمة.

إضافة إلى المعوقات الاقتصادية والتي تتمثل في هامشية مساهمة المرأة في المهن والوظائف وزيادة القوى العاملة الوافدة، وسياسة التدريب والتشغيل التي لم تأخذ في الاعتبار حجم الإناء، وعدم اشتراك المرأة في التخطيط حتى في أدق الأمور وعدم تكافؤ الفرص في الاستخدام، وارتفاع مستوى الدخل وبسبب عدم الحاجة المادية حيث يتردد أرباب الأسر في السماح للنساء بالعمل.

وتؤكد المنصور أهمية العمل على إزالة المعوقات التي تحد من عمل المرأة كبائعة في المراكز التجارية، وتوفير فرص التدريب والتأهيل للنساء العاملات في مجال البيع بالأسواق التجارية، ودعم وتشجيع أصحاب الأسواق التجارية لتشغيل المرأة السعودية في مجال البيع، وتوفير وسائل مواصلات خاصة بالنساء البائعات في الأسواق التجارية من وإلى موقع العمل.

إضافة إلى أهمية منح المرأة العاملة في مجال البيع في الأسواق التجارية حق الحصول على الإجازات المرتبطة بالأوممة والوضع، وتوفير الظروف الملائمة من حيث ساعات الدوام لعمل المرأة السعودية كبائعة في الأسواق التجارية، وتوفير المزيد من فرص العمل كبائعة في الأسواق التجارية للمرأة، وإنشاء قاعدة بيانات لاحتياجات سوق العمل من البائعات، وتوفير دور حضانة في الأسواق التجارية لأبناء العاملات.

كما تؤكد على توعية المجتمع بأهمية عمل المرأة كبائعة في الأسواق التجارية، والقيام بدراسات وافية حول سبل معالجة المعوقات التي تحد من عمل المرأة كبائعة في المراكز التجارية. وتشير المنصور إلى أهمية تعزيز الإمكانات المادية والبشرية لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لتطوير دورة البيانات الإحصائية، وتوفير المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في مدد زمنية قصيرة ومنظمة. إضافة إلى توفير الدعم المالي والإداري لقاعدة المعلومات الإلكترونية بوزارة العمل وتطويرها، لرصد الحركة في سوق العمل في جميع مناطق المملكة، وأيضاً لاستكمال البنية الأساسية اللازمة لتنفيذ إستراتيجية التوظيف السعودية. ودراسة إمكانية قيام وزارة العمل بإصدار نشرة دورية، تنطوي على وصف تفصيلي للوظائف المتاحة في سوق العمل الوطني (وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مرحلة لاحقة)، بحيث توزع مجاناً، وتوضع على موقع الوزارة على شبكة الإنترنت.



النصار: تطوير قضاة المظالم يحقق العدالة الناجزة

رعى ورشة عمل لجان تقويم القضاة خلال فترة التجربة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م
[اضغط هنا](#)

مشاري الكرشمي- الرياض
قال رئيس ديوان المظالم، رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ عبدالعزيز بن محمد النصار، إن تطوير القضاة خلال فترة التجربة سيؤدي إلى تطوير العمل القضائي في «الديوان» بالشكل المأمول بما يحقق العدالة الناجزة. وكان النصار رعى ورشة عمل «لجان تقويم القضاة خلال فترة التجربة» بمقر المحكمة الإدارية بالرياض بحضور أمين مجلس القضاء الإداري الشيخ فهد الغنام وعدد من رؤساء وأعضاء اللجان. من جهته رحب رئيس مجلس القضاء الإداري النصار في بداية كلمته بأصحاب الفضيلة المشاركين في ورشة العمل، مقدماً لهم شكره لجهودهم واهتمامهم، مؤكداً على ثقة مجلس القضاء الإداري التي يوليها لرؤساء وأعضاء اللجان، الأمر الذي سيسهم في نجاح عمل لجان تقويم القضاة خلال فترة التجربة، وسيؤدي إلى تطوير العمل القضائي في الديوان بالشكل المأمول بما يحقق العدالة الناجزة.

وأكد الشيخ النصار خلال كلمته على أهمية دور عمل هذه اللجان ومسؤوليتها العظيمة في تقويم القضاة خلال فترة التجربة. حتى يبقى الكفاء فقط في العمل القضائي ومن يكون قادراً على الحكم بين الناس بالعدل والإنصاف، وامتلاكه جميع المعلومات والمهارات اللازمة لعمله كقاض بديوان المظالم.

وطالب رؤساء اللجان بالحرص والمتابعة المستمرة لعمل القضاة، خلال فترة التجربة، إلى جانب تحفيزهم من أجل الاجتهاد وبذل الوسع للقيام بالأمانة الملقاة على عاتقهم بما يحقق تطلعات وطموح خدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ضمن مشروعه المبارك لتطوير مرفق القضاء. وفي نهاية حديثه قدم معاليه شكره لجميع من ساهم في أعمال لجان تقويم القضاة خلال فترة التجربة، متمنياً للجميع التوفيق والسداد. تجدر الإشارة إلى أن اللقاء تضمن ورقتي عمل، الأولى قدمها الشيخ أحمد بن ضيف الله الغامدي، رئيس المحكمة الإدارية بمكة المكرمة، بعنوان: (دور اللجان في متابعة القضاة الخاضعين لفترة التجربة وتنمية مهاراتهم)، والثانية قدمها الشيخ محمد بن أحمد الصبان عضو لجنة تقويم القضاة خلال فترة التجربة في المحكمة الإدارية بجدة بعنوان: (إجراءات عمل اللجان في المحاكم).



وزير الصحة لـ: المدينة ×: صرف بدل العدوى لكل من يستحقه نظامياً

أكد توجه الوزارة لمنع تكرار الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

أحمد السالم – المدينة

كشف وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه لـ«المدينة» عن صرف بدل عدوى لمنسوبي الصحة لكل من له حق في صرفها وفقاً للأنظمة وقال: «نحن جهة تنفيذية والنظام يصدر من مجلس الخدمة المدنية وإذا كان هناك أحد لم يصرف له يمكنه مراجعة إدارة شؤون المالية».

وعن كثرة الأخطاء الطبية قال الربيعه إن الأخطاء غير ظاهرة ومن يخطئ يحاسب مؤكداً الربيعه أن الوزارة تتجه لوضع أنظمة تمنع تكرار الأخطاء الطبية: وهذا هو الذي سنعمل عليه.

وقال: «الأخطاء الطبية موجودة بجميع أنحاء العالم وليس هناك نظام صحي بخلي من ذلك وهذا لا يعني أن وزير الصحة يقرأها ولا يعني أن مسؤولي الوزارة يقرونها ولكن طالما أن هناك عملاً سوف يكون هناك خطأ سواء كان صحيحاً أو غير صحي والمهم أن تكون هناك آلية لكشف الخطأ والية لمنع تكراره».

وأضاف: «من يقول ليست لدينا أخطاء فهو يغالط نفسه أو أنه لا يعلم بهذه الأخطاء».

وأشار الربيعه إلى أن وزارة الصحة تعلم أن هناك أخطاء وتعلم بأن هناك تحديات وبين أن الخطأ الجسيم يحدث في أي مكان في وزارة الصحة سواء عبر القطاعات الصحية الخاصة أو القطاعات الصحية الحكومية وهناك لوحة تحكم يسجل به كل قطاع الخطأ الجسيم عبر الموقع وتصل المعلومة لوزير الصحة والنواب والوكلاء ومديري الشؤون الصحية المعنيين وتبدأ عملية أولاً التحقق ثم التحقيق والأهم هي منع تكرار الخطأ، وبين أن هذا هو ما هو معمول به بالدول المتقدمة.

وقال الربيعه إن لدى الوزارة لوحة تحكم أخرى للمراجعة الإكلينيكية وهناك مراجعة مالية وإدارية، فالنظام الصحي السعودي يفخر أنه بدأ يطبق النهج الحديث في العالم وهو المراجعة الإكلينيكية ويوجد بها 49 مؤشراً والتي تكشف الأخطاء الطبية وتسجل المزاولة غير السليمة.

وأضاف: «يوجد لدى وزارة الصحة رصد هذه الأخطاء ودراسة تفاوتها بين المستشفيات وبين المناطق لهدف تصحيحه وعلى سبيل المثال لو وجدنا وفيات أمهات في مستشفى معين أعلى من المعدل نتحرك أما بتغيير السياسات أو تعديل الكوادر أو كلاهما».

وأوضح أن المواطن تهمه محاسبة المخطئ وذكر أن المحاسبة صادر بها نظام بالمملكة وهو نظام المحاكم الصحية الشرعية حيث يوجد بالمملكة 21 هيئة صحية شرعية يرأسها قاض فئة (أ) وهي درجة عالية من القضاء، حيث يختاره وزير العدل وكذلك 2 من الكوادر الأكاديمية الصحية يختارهم وزير التعليم العالي ومستشار قانوني وخبيرين صحيين يختارهم وزير الصحة ثم يضاف صيدلي حسب إذا كان هناك أخطاء دوائية.

وبين الربيعية أن هذه اللجان في جميع مناطق ومحافظات المملكة موجودة ولا يتدخل فيها وزير الصحة، وقال إنه في حال عدم اقتناع المواطن بقرار هذه الهيئة له الحق التظلم أمام ديوان المظالم، وأضاف: «نحن محكومون بنظام».

أما عدد الدعاوي التي سجلت العام الماضي 1434 هـ والتي صدر فيها إدانة قال الربيعية أنه تم تسجيل 2413 دعوى صدر الإدانة في 644 أي الثلث و 149 قضية وأضاف: «نحن أقمنا الدعوى على منسوبينا لضمان الأداء، ويجب أن نفرق بين المضاعفات الطبية والخطأ الطبي».

وذكر أن الوزارة تسعى لتطبيق أحدث الأنظمة فيما يحقق أمن وسلامة المريض سواء سلامته الصحية أو سلامة الإجراءات الطبية والدوائية، وقال إن جميع هذه الإجراءات تطبقها وزارة الصحة وتضع جميع منشأتها تحت الاعتماد والمراجعة سواء من الهيئات الدولية أو الهيئات الوطنية.



أمير تبوك: الرعاية الصحية المتكاملة من حق أي مواطن

اطلع على المشروعات البلدية والصحية ومشروعات المياه

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014 م

[اضغط هنا](#)

أحمد العطوي – تبوك

شدد صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة تبوك على أن من حق المواطن أن يجد الرعاية الصحية الكاملة من أي مرفق صحي سواء مستشفى أو مركز صحي أو المراكز المتخصصة الأخرى التي تنشئها الدولة وتصرف عليها المبالغ الطائلة بوجود كوادر طبية وصحية متخصصة سواء في مدينته أو محافظته أو مركزه ويوجد الخدمات الصحية المناسبة بما يوجه به دائماً خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي العهد.

جاء ذلك خلال لقاء سمو أمير منطقة تبوك بمكتبه بالإمارة امس، مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة تبوك الصيدلي محمد علي الطويلعي، مشيراً إلى أن المواطن ينشد دائماً الأفضل ويتطلع إلى أن يجد خدمة صحية متكاملة ومن حقه أن يطالب بالمزيد في ظل ما اعتمدته الدولة بدعم وحرص ومتابعة من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي العهد - حفظهم الله - من مبادرات ومشروعات صحية ضخمة سواء تنفذ في منطقة تبوك أو بقية مناطق المملكة .

ووجه سموه المدير العام للشؤون الصحية بمتابعة تنفيذ المشروعات الصحية الجاري تنفيذها منذ فترة طويلة والانتهاء منها بشكل أسرع وفي وقت قريب حتى يستفيد منها المواطن وتنهض بالخدمات الصحية بمنطقة تبوك سواء في مدينة تبوك أو بقية محافظات ومراكز المنطقة. كما وجه سموه بسرعة العمل على افتتاح المشروعات الصحية الجديدة التي يجري العمل على تجهيزها.

وكان المدير العام للشؤون الصحية قد قدم تقريراً مفصلاً لسمو أمير منطقة تبوك تضمن إيجازاً عن المشروعات الصحية بالمنطقة الجاري الإعداد لافتتاحها هذا العام والجاري تنفيذها والمعتمدة بتكلفة تجاوزت 2300 مليون ريال. وأطلع سموه أمس على المشروعات الجديدة المعتمدة لمنطقة تبوك في ميزانية وزارة المياه والكهرباء بقيمة إجمالية تجاوزت 506 ملايين ريال. جاء ذلك خلال لقاء سمو أمير المنطقة في مكتبه بالمدير العام للمياه بمنطقة تبوك المهندس صالح خلف الشراري الذي قدم لسموه تقريراً عن المشروعات الجديدة التي اعتمدت في مجال المياه لمنطقة تبوك من دراسة وتصميم وتنفيذ وإشراف لهذه المشروعات بقيمة 250 مليون ريال، والمشروعات الجديدة التي اعتمدت في مجال دراسة وتصميم وتنفيذ مشروعات للصرف الصحي بمنطقة تبوك بقيمة 250 مليون ريال، مع زيادة تكاليف بعض المشروعات التي تحت التنفيذ بقيمة 6 ملايين ريال. على صعيد آخر أطلع سموه أمس الأول بمكتبه بالإمارة على المشروعات التنموية الجديدة لأمانة منطقة تبوك والبلديات التابعة لها والتمثلة في أعمال السفلة والأرصفة والإنارة ودرء أخطار السيول وتصريف مياه الأمطار. جاء ذلك خلال لقاء سموه بأمين منطقة تبوك المهندس محمد بن عبدالهادي العمري. من جهة أخرى قدم سموه تعازيه ومواساته لشيخ شمل قبائل الحويطات عون بن عبدالله أبو طقيقة في وفاة والدته. جاء ذلك في اتصال هاتفي أجراه سموه مع الشيخ أبو طقيقة، قدم خلاله تعازيه ومواساته في وفاة والدته، سائلاً الله عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته.



صاب بـ «كورونا» لم تعلن الوزارة عن حالته: كيف سمحوا بخروجه .. أخشى على والدتي من انتقال العدوى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140408/Con20140408690265.htm>

حسين هزازي (جدة)
أعلن أحد مرضى «كورونا» المنومين داخل مستشفى الملك فهد بجدة -لم تعلن وزارة الصحة إصابته حتى الآن- عن نيته مقاضاة الصحة والطبيب الذي سمح له بالخروج، رغم وجود اشتباه في إصابته بالفيروس، قبل أن تتأكد إصابته فعلياً من خلال نتائج الفحوصات المخبرية.
وأضاف أنه يعمل بالمستشفى في أحد أقسامه وشعر الأسبوع الماضي بعوارض تمثلت في السعال والإسهال والدوخة واكتفى بتناول المسكنات، لكن الحالة زادت بشكل ملحوظ، وعندما بدأت درجات الحرارة في الارتفاع اتجه إلى الطوارئ وبعد الكشف عليه من قبل أحد الأطباء المناوبين، أكد أن هناك اشتباهاً في إصابته بالفيروس وأعطاه عدداً من الأدوية رافضاً تنويمه وطلب منه المغادرة.
وتابع المصاب: «غادرت إلى منزل والدتي، حيث أسكن ومكنت لديها يومين متتاليين كنت خلالهما ألتقي الأدوية من يديها مباشرة، وأخشى ما أخشاه أن أتسبب في نقل العدوى لها بسبب تصرف خاطئ من طبيب، خصوصاً أنها مسنة وتعاني من مرض السكري».
وأضاف: «تلقيت اتصالاً من المستشفى يفيد بأن الفحوصات المخبرية أكدت أنني مصاب بفيروس كورونا، فقامت بمراجعة المستشفى وتم عزلي، ثم تابع فريق وقائي إجراء الفحوصات على والدتي وأقاربي الذين التقيتهم خلال مرضي، وكان هناك تهرب من الممرضات من الدخول علي في الغرفة خوفاً من المرض».

بنوك أجلت تطبيق البرنامج إلى حين استيعاب النظام حرمان المتقاعدين وكبار السن من القرض الإضافي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140408/Con20140408690318.htm>

عبد الرحيم بن حسن (جدة)

كشف مصرفي في أحد البنوك المشاركة في برنامج القرض الإضافي للقرض العقاري عن حرمان المتقاعدين، والمتقدمين في السن من الحصول على قروض عقارية عن طريق البنوك، من خلال برنامج القرض الإضافي. وأشار إلى أن هذه الشريحة جرى تأجيلها إلى المرحلة الثانية من البرنامج، على أن يتم الاكتفاء بالمستحقين المنطبقة عليهم كافة الشروط النظامية.

وأوضح أن المرحلة الثانية من البرنامج سيبدأ العمل عليها فور الانتهاء من اضطرابات السوق العقارية، المتمثلة في طول قوائم الانتظار لدى صندوق التنمية العقارية.

وأكد في حديث خاص لـ «عكاظ» أن الكثير من البنوك لن تبدأ في تطبيق برنامج القرض الإضافي حالياً لعدة أسباب، من بينها انتظار اكتمال الإجراءات، والتريث إلى حين استيعاب النظام، والوقوف على كافة أموره، قبل الشروع في تقديم التمويلات؛ مشيراً إلى أن بعض البنوك ستبدأ في استقبال الطلبات اعتباراً من الأسبوع المقبل.

وعن أبرز مخاوف البنوك المتحفظة على تطبيق البرنامج حالياً، قال: إن هناك تحفظات على الشروط، وعلى بعض آليات التسديد، والإفراغ، والرهن إلا أن تلك المخاوف قد تزول بمجرد الوقوف على خطط السوق.

وعن أبرز التحديات التي تواجهها البنوك، قال إبراهيم السبيعي عضو مجلس إدارة أحد البنوك السعودية: إن أبرز التحديات التي تواجه البنوك في برنامج القرض الإضافي تتمثل في عدم انطباق الشروط، وارتفاع الكلفة الإقراضية.

وعن نوعية العقار الذي يمكن تقديم القرض بشأنه، قال: إن أي عقار يراد تطبيق برنامج القرض الإضافي عليه، يجب أن يكون مملوكاً من قبل شخص واحد دون شركاء، وأن تكون قيمته أعلى من قيمة القرض المقدم من البنوك عند تقييمه.

يشار إلى أن اللجنة المشكلة من وزارتي العدل والإسكان بشأن برنامج القرض الإضافي قدمت اقتراحاً أفضى إلى الاتفاق على آلية توثيق إجراءات البرنامج لدى كتابات العدل، ليكون المستفيد مالكا، وصندوق التنمية العقارية، والبنك مرتهنين للعقار، وفقاً لنظام الرهن العقاري، على أن تنفذ وزارة العدل الإجراءات عبر نماذج مخصصة بتوثيق نقل الملكية من البائع إلى المستفيد، مع رهن العقار لصالح الصندوق والبنك ضمن إجراء وضبط واحد في النظام الإلكتروني الشامل لأعمال كتابات العدل.



”العصيمي”: التي تختار رغبات ولا تتحقق تُسجل على وظيفة ”إدارية” ”التربية”: تعيين البدائل على وظائف تعليمية وفقاً للمفاضلة والاستحقاق

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

<http://sabq.org/etWfde>

عبد الله البرقاوي- سبق- خاص
أوضح المتحدث الرسمي لوزارة التربية والتعليم، مبارك العصيمي، أنه تسهيلاً لإنهاء تعيين البدائل، وتحقيقاً لرغبة من يفضلن شغل (الوظائف التعليمية)، وتتوافر فيهن شروطها، وإجابة عن استفسارات بعض المعلمات، فإن الوزارة تبين أن البديلة التي تختار (جميع) الرغبات المكانية التي يتيحها لها النظام، وترتيبها وفقاً لرغبتها، فإنها سٌعِن وفق المفاضلة والاستحقاق على (وظيفة تعليمية)، مع وجوب التزامها بما ترشحت عليه.
وأضاف: "أما من تختار وتسجل (بعض) الرغبات المكانية المتاحة، ولم يتحقق لها أي منها، فإنه سيتم فتح النظام في وقت لاحق مرة أخرى لتسجيل رغبتها على (وظيفة إدارية فقط)، ومن لم تسجل بعد ذلك رغبتها على الوظائف الإدارية فإن ذلك يعد تنازلاً منها عن الوظيفة، ويمكنها التقدم على ما يعلن من احتياج ضمن نظام جدارة في وزارة الخدمة المدنية".

وأوضح أنه للاستفسار أو وجود أي مشكلة يمكن للبدائل الدخول على الرابط الآتي؛ إذ سيتولى المختصون في إدارات التربية والتعليم الإجابة عن الاستفسارات:
[/http://tkml.moe.gov.sa/EmailBox](http://tkml.moe.gov.sa/EmailBox)



أكدت أن لديها أبناء كباراً تُصرف لهم معاشات من ”الضمان الاجتماعي” ”الشؤون”: حالة الأم وبناتها لا تستدعي بقاءهن في دار ”حماية الطائف”

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

<http://sabq.org/MsWfde>

سبق- الرياض:

كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية موقفها من حالة الأم وبناتها اللاتي رفضن الخروج من دار الحماية الاجتماعية بالطائف، مؤكدة أن قرار إخراجها جاء بقناعة المحافظة والشرطة والوزارة؛ كون الحالة لا تستدعي بقاءها، وهي الحالة التي تابعتها "سبق" عبر تقارير نشرها الزميل عبدالله سالم.

وقال مدير العلاقات العامة المتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي في توضيح تلقته "سبق" إن الحالة التي نُشر عنها بأن هناك سجنات يقمن بإخراجها من دار الحماية بالقوة الجبرية تم إخراجها بعد قناعة المحافظة والشرطة؛ إذ رفضت الخروج، واتضح للجنة المكونة من جهات (المحافظة - الشرطة - الوزارة) أن الحالة لا تستدعي بقاءها، وكتب للمحافظ بإخراجها، كما أن لديها أبناء كباراً، يتقاضون معاشاً من الضمان الاجتماعي شهرياً.

وأضاف: "الوزارة لا تحبذ نشر تفاصيل أكثر احتراماً وتقديراً لخصوصية الحالات المخدومة من الوزارة".



طالب وزير العمل بإنصافهن ووقوف المسؤولين معهن من رد فعل الشركة

موظفات شركة صيانة: حُرمتنا من التأمينات ورواتبنا 1000 ريال فقط

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

<http://sabq.org/KsWfde>

محمد الزامل - سبق - الخرمة: شف عدد من موظفات الشركة المتعاقدة مع جامعة الطائف لتشغيل وصيانة فرعها بمحافظة الخرمة - تحتفظ "سبق" بأسمائهن - أنها لم تقم بتسجيلهن في التأمينات الاجتماعية، رغم تجاوز خدمتهن ثلاث سنوات، وبعضهن خمس سنوات، مع عدم تجاوز الراتب الشهري المقدم لهن ألف ريال فقط.

وقال عدد من الموظفات في شكاوهم التي تلقتها "سبق": "نحن الموظفات بالشركة المشغلة لفرع جامعة الطائف بالخرمة فوجئنا من تعامل الشركة معنا، وعدم وضوحها وشفافيتها، بعد أن اكتشفنا عدم وجود أسمائنا في التأمينات الاجتماعية، رغم تجاوز خدمتنا ثلاث سنوات، وبعضنا خمس سنوات في العمل في كليات البنات بالخرمة".

وأضفن: "عددنا 18 موظفة، يعمل بعضنا عاملات ومراسلات، وأخريات مشرفات، لكن رواتبنا الشهرية التي تقدمها الشركة هي مبلغ ألف ريال فقط".

وزدن: "حاجتنا للعمل، وظروفنا الأسرية، جعلتنا نصبر ونكافح في سبيل هذا الراتب القليل، الذي يحتاج إليه بعض الأرامل وكبيرات السن منا، لإنفاقه على أطفالهن وأسرهن".

وطالبت الموظفات بالشركة المشغلة لفرع جامعة الطائف بالخرمة وزير العمل المهندس عادل فقيه بالتحقيق مع الشركة وإنصافهن، وقلن: "يا وزير العمل، نناشدك أخذ حقنا وإنصافنا من استغلال هذه الشركة لحاجتنا للوظيفة، ومخالفتهم أمر خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - في الحد الأدنى لرواتب القطاع الخاص، وحرماننا من التسجيل في التأمينات الاجتماعية، من دون وجه حق، كما نطالب الجهات المسؤولة بالوقوف معنا أمام ردة فعل الشركة، بعد نشر شكاوانا ومعاناتنا في منبر الوطن والمواطن، صحيفة (سبق) الخيرة".

من جهته، أوضح لـ "سبق" مصدر مسؤول بالشركة المشغلة لفرع جامعة الطائف بالخرمة أن ما تتقاضاه الموظفات من رواتب هو ما ينص عليه العقد الموقع مع جامعة الطائف، قبل صدور الأمر الملكي لرواتب المواطنين بالقطاع الخاص، وهذه الرواتب حُددت عند دخولنا المناقصة مع شركات أخرى قبل التوقيع.

وأشار إلى أن عدم تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية نتيجة إهمال منهن، بعدم إكمال أوراقهن التي نطلبها، وبعضهن يرفضن التسجيل أصلاً.

تصحيح أوضاع البرماوية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

http://www.aleqt.com/2014/04/08/article_839538.html

«واس»

افتتح الدكتور عقاب بن صقر اللويحق وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة أمس مقر لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية الجديد بمكة المكرمة، ودشن برنامج (مشعل) لتنظيم مواعيد أصحاب الإقامات وتسليمها والبالغ عددهم 141 ألف برماوي تقريباً ، إلى جانب تدشينه موقع التصحيح عبر اللوحة الإلكترونية. وفي الصورة وكيل الإمارة يسلم أول إقامة تم إصدارها لحملة الجواز الباكستاني أو البنجلادشي للمستفيد البرماوي بعد تصحيح أوضاعه.



بعد أيام.. المحال التجارية تغلق التاسعة مساء

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الدمام - رحمة ذياب

علمت «الحياة» أنه سيصدر قريباً القرار الخاص بإغلاق المحال التجارية في السعودية عند الساعة التاسعة مساءً، ويشمل جميع قطاعات البيع، باستثناء المقاهي والمطاعم وأسواق المواد الغذائية والصيدليات التي لديها تصريح خاص. (للمزيد) وكانت لجنة من وزارات العمل، والتجارة، والشؤون البلدية والقروية، والشؤون الإسلامية والأوقاف، والكهرباء، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أوصت بتعديل أوقات العمل في محال التجزئة وقطاعات البيع في المملكة، وإغلاقها التاسعة مساءً. ويأتي القرار المرتقب - بحسب تأكيدات مسؤول كبير في وزارة العمل لـ«الحياة» - بعد نقاشات مستفيضة منذ أعوام عدة، شملت مشروع نظام تحديد ساعات العمل في المحال التجارية الذي أقره مجلس الشورى قبل نحو خمسة أعوام. وأكد رجال أعمال لـ«الحياة» أن تحديد ساعات العمل للمحال التجارية بحاجة إلى رؤية دينية تدعمه، والأخذ بالتسهيلات التي يمنحها بعض الفقهاء في جانب إغلاق المحال أوقات الصلاة، الذي تعمل به المملكة فقط من بين دول العالم الإسلامي، مشيرين إلى أن بعض الفقهاء لا يرون إشكالاً شرعياً في فتح المحال أوقات الصلاة. وذكروا أن إغلاق المحال عند التاسعة مساءً خلال هذه الفترة سيكون مرهقاً للمحال التجارية، إذ إنه خلال ثلاث ساعات، وهي المدة بين صلاتي المغرب والعشاء، تكون المحال مضطرة إلى الإغلاق مرتين، في كل مرة نحو نصف ساعة، وفي المحال الكبيرة لا بد من إغلاق المحل قبل ربع ساعة من الأذان، حتى تتاح فرصة للمتسوقين للخروج. وتوقع ملاك محال تجارية أن يضطروا إلى الإغلاق مع صلاة العشاء، في حال دخول القرار حيز التنفيذ، ما يسبب لهم «خسائر كبيرة». ولكن يتوقع أن يسهم القرار في توفير بيئة عمل مناسبة للمرأة.

بعد 11 عاماً من «الجدل».. «الشورى» يقر «التربية البدنية»

للبنات

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - حياة الغامدي

بعد تأجيل وجدال استغرق 11 عاماً، أقر مجلس الشورى السعودي أمس، بغالبية 92 عضواً، توصية بإدراج مادة التربية البدنية في مدارس البنات للتعليم العام بمراحلها كافة. وكان أبرز المعارضين الذين صوتوا ضد التوصية الأعضاء علي الوزرة وسالم القحطاني وعازب آل مسبل والدكتور إبراهيم أبو عابة. (للمزيد)

ويحسم المجلس بذلك جدالاً استمر منذ طرح هذه التوصية للمرة الأولى في جلسته التي عقدت في 15 كانون الأول (ديسمبر) 2003، وتدعو إلى إمكان إدخال التربية البدنية في مدارس التعليم العام للبنات، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويتناسب مع طبيعة المرأة. وبعد 24 ساعة من تأجيل المجلس التصويت على التوصية أول من أمس (الاثنين) بحجة «ضيق الوقت»، صوت الأعضاء بعد نقاش حاد وطويل لمصلحة التوصية. وأكدت مصادر في مجلس الشورى لـ«الحياة»، أن ضغطاً مورست لتعطيل مناقشة التوصية أو تأجيلها. وأوضحت أن مناقشة التوصية لم تدرج في جدول أعمال جلسة الثلاثاء إلا مساء أول من أمس.

وكانت قضية إدخال التربية البدنية في مدارس البنات أثارت سجلاً في الأوساط السعودية على مدى الأعوام الماضية، بين مؤيدين لتطبيق هذه الخطوة ومعارضين، أبرزهم من صوتوا ضد التوصية أمس. وقال العضو القحطاني في معرض مناهضته للتوصية إن كلفتها المالية ستكون فادحة، فيما طالب العضو أبو عابة بأخذ رد فعل المجتمع خارج المجلس في الاعتبار حال إقرار التوصية. وتقدمت بالتوصية نائبة رئيس لجنة الشؤون الخارجية الدكتورة أمل الشامان.

واحتد النقاش بين أعضاء المجلس خلال مناقشة التوصية، إذ اتهم بعض الأعضاء المعارضين للتوصية المجلس بالانتصار لرأي ضد آخر، ما استدعى رئيس الجلسة الدكتور محمد الجفري إلى توضيح أن الأولوية في المداخلات للمتخصصين من الأعضاء في ذلك الشأن، وليس كما تطرق إليه الممانعون، نافياً أن يكون المجلس متحيزاً لرأي معين، لاسيما أن التوصية ستحسم بالتصويت. وبلغ عدد الأعضاء الذين منحوا فرصة للإدلاء بمداخلات في هذه الجلسة الحاسمة 15 عضواً، اختار أربعة منهم معارضة التوصية. غير أن نتيجة التصويت أظهرت اعتراض 58 عضواً عليها. وفي سياق متصل أقر مجلس الشورى أمس بغالبية 101 صوت، في مقابل 12 صوتاً، توصية بإقرار دراسة تقويمية لتجربة إسناد تعليم طلاب الصفوف الأولية في مدارس البنين للمعلمات في التعليم الأهلي، وتزويد المجلس بنتائج الدراسة خلال عام. كما أقر توصية ثالثة تقضي بإلزام وزارة التربية والتعليم بتقديم وجبات صحية للطلاب، بغالبية 102 صوت في مقابل 12 صوتاً.

• المحاكم • الإسكان • تعلقان • المطلقات والأرامل ... بـ • صكّ • الإعالة

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014
[اضغط هنا](#)

الدمام - ناصر بن حسين

أدارت جهتان حكوميتان ظهرهما لـ «الأرامل والمطلقات»، بعدم مساعدتهن في إكمال حلم امتلاك منزل. بعد أن أقرت وزارة الإسكان أخيراً، منحهن وحدات سكنية، مشترطة وجود «صكّ إعالة لأسرهن». فيما يرى البعض في الشرط مجرد «أداة تعجيزية»، بعد طلب المحاكم من المطلقات والأرامل اللاتي تقدمن لاستصدار صكّ إعالة، «إحضار خطاب من وزارة الإسكان»، يعزّز طلبهنّ، فيما رفضت الأخيرة منحهن الخطاب.

وبدا واضحاً «الاستعجال» في إقرار وزارة الإسكان «إحضار صكّ الإعالة» للأرامل والمطلقات، للتقدّم إليها، والحصول على وحدات سكنية كـ «شرط أساسي»، إذ يترتب على ذلك استقطاع وقت طويل في أروقة المحاكم، من ثمّ دوران المعاملات الخاصة بهنّ على مكاتب المسؤولين في الوزارة. ورأت «مطلقات وأرامل» عشن التجربة بأنها «تقاذف»، بعد ابتهاجهن بصدور القرار، لكن سرعان ما انطفأت بهجتهم في «غمضة عين».

وقال وزير الإسكان الدكتور شويش الضويحي: «إن مشروع «إسكان» المخصص لمنح المواطنين السعوديين سكناً، بموجب القرار الملكي الصادر العام الماضي، لا يمنح المطلقات والأرامل وحدات سكنية إلا بوجود صكّ إعالة لأسرهن»، مبرراً ذلك بأن «وزارة الإسكان تستهدف الأسر في برنامج الإسكان، وليس الأفراد».

وشدد الضويحي، في تصريح صحافي أخيراً، على ضرورة «وجود امتلاك المطلقات والأرامل صكّ إعالة لأطفالهن»، موضحاً أن الوزارة بدأت تنفيذ ورش عمل تستهدف مناطق عدة في السعودية، للتعريف بمشروع «إيجار». فيما أكد أن القرار الذي أصدره مجلس الوزراء يحتاج إلى «تنسيق مع وزارتي العدل والتجارة».

بيد أن مطلقات وأرامل، ذكرن أن القرار «لم يأت مكملاً»، على رغم سعادتهنّ بصدوره، موضحات أنه «لا يوجد تسهيلات تساعدنا على تحقيق حلمنا في الحصول على سكن»، لافتات إلى أنهنّ يترددن في شكل دائم على المحاكم، لاستصدار «صكّ إعالة»، وفوجئن بـ «طلب المحاكم» خطاب من وزارة الإسكان، للتعريف بهنّ، وهو ما رفضته الأخيرة. ما أبقى مشكلتهنّ «معلقة» حتى الآن.

وأوضحت سيدة (تحتفظ الصحيفة باسمها)، لـ «الحياة»، أنها تعاني من التردد بين المحاكم ووزارة الإسكان، إذ رفضت الأولى إصدار صكّ إعالة من دون خطاب من الوزارة، والعكس صحيح. وقالت: «سعدت بقرار وزارة الإسكان، لكن سرعان ما انطفأت بهجتي»، مشيرة إلى أن الأمر «ازداد تعقيداً من جديد، ويحتاج لمدى طويل».

وأضافت السيدة، وهي أرملة مصابة بسرطان الثدي، أنها «فوجئت أثناء التقديم بطلب رقم صكّ إعالة يثبت أنني أعول أبنائي، برفض المحكمة»، لافتة إلى أنها حاولت «مراراً وتكراراً، ولا زال الأمر من دون حل». وأضافت «على رغم تعبتي ومعاناتي وصعوبة تنقلي، فالمحكمة تطلب خطاباً من وزارة الإسكان، لاستخراج صكّ إعالة، يثبت أحقيتي في التقدم إلى وزارة الإسكان».

وذكرت أنها «عجزت عن إحضار خطاب من وزارة الإسكان، ما اضطرني إلى أخذ وكالة، إلا أن الوزارة رفضت الوكالة أيضاً، فبقي الأمر كما عليه، متسائلة: «كم من أرملة ومطلقة مثلي وأساء حالاً مني؟، لكنّ هذا لا يدل إلا على الاستعجال في إصدار القرارات غير المدروسة مسبقاً».

فيما اعتبر قضاة طلب وزارة الإسكان من المطلقات والأرامل «صكّ إعالة»، للتقديم على الوحدات السكنية «أمراً صحياً»، لافتين إلى أنه «لا يستنزف وقتاً بين أروقة وممرات المحاكم»، موضحاً أنه «يعتمد ذلك على متابعة المتقدمة لإجراءاتها التي يفترض أن تنتهي سريعاً، للتقدم إلى الإسكان، وتكمل ما بدأت فيه».

ونفى قاض يعمل في محكمة الاستئناف في الدمام (تحتفظ «الحياة» باسمه)، ما تم تداوله حول اشتراط المحاكم خطاباً من الإسكان لإصدار صكّ الإعالة. وقال في تصريح لـ «الحياة»: «لم نطلب خطاباً من وزارة الإسكان لإصدار صكّ الإعالة».

للأرامل والمطلقات»، موضحاً أن «صكّ الإعالة عادة ما يكون بتعبئة نموذج من المحكمة، ويقدم لرئيس المحكمة، ويحال إلى المختص، لإكمال الإجراءات». فيما أشار إلى أن طلب إصدار صكّ الإعالة «لا يتأخر إذا كان صاحبه متابعاً وأحضر شهوده»، موضحاً أن ذلك «لا يتجاوز الأسبوع».



• تراحم الشرقية: 4 مشاريع في السجون لإيجاد فرص عمل للنزلاء

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014 م

[اضغط هنا](#)

الدمام - بدر الشهري
كشفت اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» في المنطقة الشرقية، عن حزمة مشاريع لصالح السجناء والمفرج عنهم، تشمل 7 إصلاحات في الشرقية. واستعرض رئيس مجلس إدارة اللجنة رئيسها التنفيذي عبدالله آل سليمان، بعض هذه المشاريع التي وصفها بـ «الطموحة».

وتشمل مشروع «ترميم المصاحف»، الذي بدأ العمل به في إصلاحية الدمام، وإنشاء مصنع لتدوير الورق، وحفظ النعمة، وتعليم السجناء قيادة مركبات النقل الثقيل ومنحهم رخصاً للعمل عليها بعد قضاء محكوميتهم»، لافتاً إلى «تقديم شركات كبرى لرعاية هذا المشروع الذي سيتم العمل به قريباً، ومنح السجناء رواتب وحوافز مجزية، إضافة إلى مشروع مشترك مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، لتأهيل السجناء وأسرهم نفسياً بعد خروج السجين من الإصلاحية، وتوقيع اتفاقات مع المصارف والمؤسسات، لتوفير قروض ميسرة حسنة السداد، إلى جانب توفير فرص عمل لأسرة السجين».

وعقد آل سليمان، مؤتمراً صحافياً، مساء أول من أمس (الاثنين)، بمناسبة انطلاق «الملتقى السنوي السابع للجان الوطنية للسجناء في المملكة»، الذي سيقام في الشرقية خلال الفترة من 15 إلى 16 من شهر جمادى الآخرة الجاري، وتستضيفه «تراحم الشرقية»، برعاية أمير المنطقة سعود بن نايف، وبحضور وزير الشؤون الاجتماعية رئيس اللجان الوطنية لرعاية السجناء في المملكة الدكتور يوسف العثيمين.

وقال رئيس مجلس إدارة لجنة «تراحم»: «إن موازنة اللجنة للعام الحالي 1435 هـ، بلغت 12 مليون ريال، من متبرعين ورجال أعمال ومؤسسات وشركات لتسيير برامج اللجنة في المنطقة»، مطالباً الشركات ورجال الأعمال بـ «زيادة الدعم، لاسيما أنه يقع على عاتق اللجنة برامج وفعاليات رعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم، سواء من الناحية الاجتماعية أو النفسية أو الصحية أو التعليمية أو التدريبية». وذكر آل سليمان، أنه يجري العمل الآن على افتتاح فروع جديدة للجنة في محافظات الشرقية، إلى جانب الدمام، والخبر، والجبيل، وحفر الباطن، والأحساء، والقطيف. وأضاف إن «اللجنة ترعى 500 أسرة حالياً، عبر تقديم الدعم المادي لهم، إذ يحصل كل فرد من أفراد أسرة السجين على ما لا يقل عن 400 ريال شهرياً، إلى جانب منحهم بطاقات إلكترونية للتبضع، تُشحن بمبلغ 1000 ريال شهرياً، بخضم يصل إلى 10 في المئة لكل أسرة نزيلة».

ولفت إلى أن هناك توجهاً لإيجاد «وقف» للجنة، للإسهام في دعم أعمالها وتطويرها، وتوسيع مهماتها في المنطقة، منوهاً إلى أن مكاتب المتابعة والتعقيب في «تراحم» أنجزت أكثر من 1850 معاملة حكومية، لمتابعة قضايا السجناء بين الجهات المعنية. وكرمت 256 طالباً متفوقاً من أبناء السجناء خلال العام الماضي.

بدوره، أوضح المدير التنفيذي للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم في المنطقة الشرقية الدكتور خالد السبتي، أن «الملتقى يناقش أحوال الفئات المشمولة برعاية اللجنة الوطنية، من سجناء وأسرهم والمفرج عنهم، وآلية تطوير برامج اللجنة، وطرح التجارب الناجحة للجان في المناطق والمحافظات، لتستفيد اللجان من تجارب بعض، وطرح الاستدامة المالية، وتأثيرها على برامج لجنة «تراحم»، ومناقشة دور الإعلام في توجيه برامج اللجنة. ويسلط الملتقى

الضوء على البرامج النسائية في اللجنة الوطنية، وتوقيع اتفاقات مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن كـ «راع علمي» للجنة في المنطقة الشرقية، وكذلك مذكرات تفاهم».



نظرة إنصاف للمتقاعدين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/925436>

ما أسوأ الخريف ، عندما تسقط أوراق الأشجار وتجف أغصانها ، وتتحول إلى مجرد حطب للتدفئة تلتهمه النار ، هكذا وجدتني أتحدث إلى نفسي ، وأنا أطلع دراسة خاصة بحجم المتقاعدين في بلادنا ، وأحاول أن أقرب من معاناة هذا الخريف، وأسأل نفسي هل ينطبق على الإنسان ما ينطبق على الأشجار عندما تشيخ ، لا ظل لها ولا ثمر ؟ وهل تنتهي صلاحية الإنسان الذي كرمه الله وأمضى باحترام شيخوخته ، عندما يبلغ سن التقاعد؟. أعترف أن شيئاً حزني بعنف من الداخل وأنا أقرأ أن عدد المتقاعدين في بلادنا يتجاوز ستمائة وخمسين ألف مواطن ، وأسفت كثيراً عندما علمت أن 40% منهم لا يملكون بيوتاً وأن 32% من هذا العدد ، يحصلون على الحد الأدنى من رواتب التقاعد ، وهو مبلغ لا يكفي ما قد يحتاجونه لاستمرار الحياة بصورة كريمة ، من متطلبات الحياة الأساسية. طغت إلى مخيلتي صورة « خيل الحكومة » التي كانت تستخدم في بعض البلدان في الدوائر الحكومية للانتقالات ، وغيرها من الاستخدامات ، وعندما تهرم ويقبل نفعها يتم قتلها أو بيعها بأثمان زهيدة ليركبها الأطفال للتنزه في أماكن الترفيه .

وترأحت في رأسي الأسئلة الحائرة بين الواقع والمفترض هل يكون جزاء العمل والبذل والاجتهاد في العمل لسنوات طويلة ، معاناة قد تطول في خريف العمر ، لا يستطيع معها المتقاعد أن يلبي احتياجات نفسه أو عائلته ، بخلاف معاناته الصحية بفعل السن ، وآلام الشعور بأنه خارج معركة الحياة. هل من الرحمة أن نترك هؤلاء المتقاعدين تعترضهم حسرة الفراغ والحاجة ، واجترار ذكريات أيام خلت ، لماذا لا توجد آلية للاستفادة من خبرات هؤلاء المتقاعدين وكثير منهم ما زال يمتلك القدرة على العطاء والعمل ويرغب في ذلك ، ولا سيما أن كثيراً من مجالات العمل تحتاج لمثل هذه الخبرات الوطنية بالفعل وربما تم استقدامها من الخارج بعد تقاعد أصحابها.

للأسف أن البعض منا ينظرون للمتقاعدين نظرة قاسية غير منصفة ، باعتبارهم طاقات مستهلكة، لا نفع لها ، وأصحاب هذه النظرة القاصرة ، لا يدركون أن خبرة الحياة وخبرات العمل التراكمية ، تجعل من هؤلاء المتقاعدين كفاءات حقيقية تملك من الخبرة والحكمة ما لا يتوافر لكثير ممن هم أصغر سناً ، وفي أكثر الدول تقدماً ، يعرفون ذلك جيداً ، فقيمة الإنسان ترادف قدرته على العطاء ، ولا تحسب بعمر فالوصول إلى سن التقاعد لا يعني نهاية الحياة . وفي ضوء ذلك ، فالدعوة موجهة ومفتوحة لإيجاد آلية للاستفادة من هؤلاء المتقاعدين ، وتخفيف معاناتهم ومد يد العون والرعاية لهم ، هذه الآلية تبدأ بإعادة النظر في رواتب التقاعد وحدها الأدنى بحيث يناسب احتياجات المتقاعد ، نقيه شر الفاقة وذل الاستجداء والديون وآثارها المدمرة على أولاده ومن ثم المجتمع .

ومن الخطأ أن نقول إن رعاية المتقاعدين هي مسؤولية الدولة أو الحكومة فقط ، فهؤلاء المتقاعدون هم أبأؤنا وأمهاتنا وقد استفدنا من عطائهم أيام شبابه ، لذا فمن الوفاء والإنصاف أن نشارك جميعاً في رعايتهم ، ولا بد أن تتحمل المؤسسات الأهلية والاجتماعية مسؤوليتها في رعاية هذه الفئة ، من خلال جمعيات وهيئات ، تقدم خدماتها للمتقاعدين وتستثمر خبراتهم العملية والحياتية في خدمة المجتمع وسد النقص الموجود في مجالات العمل الاجتماعي وغيرها من الأعمال الأخرى .

فالوفاء يقتضي ذلك ، فالكبر لا يعني أبداً أن نطلب من أبائنا وأمهاتنا أن يقضوا ما تبقى لهم في الحياة ينتظرون النهاية الحتمية بالموت ، فالإنسان أكرم من أن يكون خيلاً تنتقي فائدته في نهاية السباق .

خادم الحرمين يوافق على قراري مجلس الخدمة المدنية: رفع الحد الأعلى للسن المحدد للابتعاث إلى الخارج والإيفاد للدراة بالداخل وضوابط الاعتراف بالمؤهلات العلمية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 جماد ثاني 1435هـ - 9 أبريل 2014م
<http://www.alriyadh.com/925295>

الرياض - واس

أعلن وزير الخدمة المدنية وعضو مجلس الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك عن صدور موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على قراري مجلس الخدمة المدنية رقمي (1820/1) (1821/1) بتاريخ 20/3/1435هـ والمتضمن موافقة المجلس على طلب لجنة التدريب والابتعاث موظفي الخدمة المدنية رفع الحد الأعلى للسن المحدد للابتعاث للموظفين للدراسة في الخارج والإيفاد للدراسة بالداخل، وضوابط الاعتراف بالمؤهلات العلمية التي تم الحصول عليها دون موافقة لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية. وأوضح الدكتور البراك أن الوزارة كانت قد رفعت مقترحاً برفع السن المحدد، رغبة في إتاحة الفرصة لشريحة أكبر من موظفي الخدمة المدنية ممن تجاوز سن الأربعين ولا زالت لديهم القدرة والاستعداد لمواصلة تعليمهم وبما يعود بالنفع على الأعمال التي يؤديها، سعياً للمساهمة في تطوير الأداء في القطاع العام ولا سيما وأنه قد التحق بالخدمة المدنية خلال السنوات الأخيرة موظفون وموظفات في سن متأخرة مما يتطلب إتاحة الفرصة لهم لتنمية معارفهم ورفع قدراتهم وتطوير مهاراتهم، كما أن الضوابط الجديدة لمن يلتحق بالدراسة بدون التفريط بالابتعاث أو الإيفاد ستحقق إن شاء الله قدراً كبيراً من الموازنة بين مصلحة الموظف ومتطلبات الوظيفة العامة. ومن أبرز ما تتضمنه قرارا المجلس رفع الحد الأعلى للسن المحدد للابتعاث للدراسة في الخارج والإيفاد للدراسة بالداخل إلى (45) عاماً بالنسبة لدراسة درجات "الدبلوم بعد البكالوريوس، الماجستير، الدكتوراه"، تحديد سن (45) عاماً حداً أقصى للإيفاد للدراسة بالداخل بالنسبة لحملة الثانوية المرشحين لدراسة الدبلوم فوق الثانوية وحملة الدبلوم فوق الثانوية المرشحين لدراسة درجة البكالوريوس، إبقاء سن (40) عاماً حداً أقصى للابتعاث للدراسة بالخارج بالنسبة لحملة الدبلوم بعد الثانوية المرشحين لدراسة درجة البكالوريوس، إبقاء سن (40) عاماً حداً أقصى للابتعاث للدراسة بالخارج والإيفاد للدراسة بالداخل بالنسبة لحملة شهادة الثانوية العامة المرشحين لدراسة درجة البكالوريوس. كما تضمن القرار بقاء الاستثناءات من سن 40 الواردة في محضر اللجنة السابقة المشكلة لدراسة الموضوع بالأمر السامي رقم (22363) وتاريخ 1424/5/13هـ والموافق عليها بالأمر السامي رقم (60704/ب/7) وتاريخ 1424/12/21هـ وما أقرته اللجنة بعد ذلك وهي التخصصات الهندسية، والدبلومات التربوية، والتخصصات التي يغلب عليها الندرة مقارنة بحجم الحاجة الفعلية لها، وما يستجد مما تقتضيه اللجنة بضرورة استثنائه أو ما توجب الحاجة إعادة النظر فيه من المجالات المستثناة المشار إليها، يكون العمل بهذه الترتيبات لمدة "خمس سنوات" من تاريخ تبليغ القرار ويتم تقييم الوضع بعد ذلك في ضوء نتائج التطبيق على أن تقوم وزارة الخدمة المدنية وفي بداية السنة "الخامسة" برفع طلب تمديد العمل بالقرار.

أما قرار المجلس الخاص بضوابط الاعتراف بالمؤهلات العلمية بدون موافقة لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية، فقد تضمن تعديل المسافة بين مقر عمل الموظف وجهة دراسته الواردة في ضوابط الحالة رقم (5) بالمحضر الخاصة بالدراسة خارج وقت الدوام الرسمي إلى خمسة أضعاف مسافة الانتداب المحدد نظاماً لتصبح (375) كيلو متراً، لا يترتب على إقرار الاستفادة من المؤهل أي التزامات مالية على جهة الموظف عن فترة دراسته، أن تكون الجهة التعليمية

التي تحصل منها على المؤهل من الجهات المعتمدة والموصى بها من الجهة الحكومية المشرفة عليها إذا كانت الدراسة داخل المملكة، وأن تتم معادلة الشهادة من وزارة التعليم العالي إذا كانت الدراسة خارج المملكة.



• مدني جدة“ يفعل دور توعية ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

سعد العنيني - جدة
أقامت إدارة الدفاع المدني بجدة يوماً وقائياً مفتوحاً لذوي الاحتياجات الخاصة للإسهام برفع مستوى الوعي الوقائي لدى هذه الشريحة ودمجهم بالمجتمع وتعريفهم بالأخطار وطرق الوقاية منها، وتوعية أسرهم وأيضاً تفعيل الدور المناط بكل الجهات ذات العلاقة بما يسهم في توعيتهم وكان اجتماع قد عقد أمس في مقر إدارة الدفاع المدني بمحافظة جدة برئاسة مدير مدني جدة العميد سالم بن مرزوق المطرفي وبمشاركة عدد من الجهات ذات العلاقة لوضع تصور كامل لبرنامج توعية ذوي الاحتياجات الخاصة حيث تم وضع مقترحات لتحقيق الغايات والأهداف المرجوة من إقامة هذا اليوم والذي سيعقد خلال شهر ونصف من الآن. وذكر مدير مدني جدة بأنه سيعقد اجتماع لاحق مع الجهات ذات الاختصاص والمراكز التي تعني بهذه الفئة بالإضافة إلى مشاركة عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة للإسهام في وضع خطة العمل النهائي لهذا البرنامج.



• الصحة:“ منع الأطباء والممارسين من العمل بالقطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

نايف الحربي- الرياض
التقى وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة صباح أمس، الثلاثاء، ببعض ملاك وقيادات القطاع الصحي الخاص بالمملكة ورئيس اللجنة الوطنية الصحية بمجلس الغرف السعودية.
وتم في هذا اللقاء التأكيد على أهمية الاهتمام بالمواطن وكسب رضاه وتفعيل محتوى شعار الوزارة (المريض أولاً) بما في ذلك تقديم الخدمات له بأسعار مناسبة واستمرار العمل للارتقاء بجودة العمل وتحسين الخدمة الطبية المقدمة في مستشفيات القطاع الصحي الخاص من خلال تطبيق معايير الجودة للخدمات الصحية بما يضمن سلامة المرضى.



أمير مكة يوجه بتكثيف الإجراءات الوقائية للحد من انتشار كورونا

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م
[اضغط هنا](#)

أنور السقاف - جدة

وجه صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة بتكثيف الإجراءات الوقائية والاحترازية ومكافحة العدوى في كافة مستشفيات المنطقة ومرافقها الصحية للحد من انتشار فيروس كورونا وشدد سموه على ضرورة اتخاذ كافة التدابير الصحية التي تضمن سلامة المواطنين والمقيمين بالمنطقة من هذا الفيروس والعمل على توعية المجتمع وتثقيفهم بسبل الوقاية منه. جاء ذلك خلال استقبال سموه بمكتبه بجدة أمس مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة الدكتور عبدالسلام نور ولي الذي اطلع سموه على آخر المستجدات والتطورات الخاصة بفايروس «كورونا» والجهود المبذولة والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها إدارة الشؤون الصحية بالمنطقة للتصدي له والتقليل من مخاطره ومحاصرة انتشاره، كما اطلع سمو أمير المنطقة على الإحصائيات الرسمية التي تم تسجيلها للحالات التي أصيبت بالفيروس والتي بلغت حتى اليوم «الثلاثاء» 4 حالات توفي منها حالتان، فيما تم تسجيل سبع حالات مخالطة لمصابين بالفايروس يجري حاليا اجراء الفحوصات الطبية لها كما يتم اجراء فحوصات الاستقصاء الوبائي للتأكد من تلك الحالات.



الربيعية: الأخطاء الطبية بالمملكة لا تزيد عن المعدل العالمي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م
[اضغط هنا](#)

قال وزير الصحة د. عبدالله الربيعية لـ«المدينة»: إن الأخطاء الطبية في المملكة حسب ما هو مرصود من إحصاءات لا تزيد عن المعدل العالمي، وأن وزارته لديها اهتمام كبير جداً بالرفع من جودة الأداء، وضمان تقديم رعاية صحية بمستويات عالمية. وأضاف إن الأخطاء الطبية مشكلة تعاني منها الكثير من دول العالم، والمتعارف دائماً طالما أن هنالك عملاً فهناك أخطاء، ولكن يجب أن نفرّق بين الأخطاء الطبية، وبين المضاعفات الطبية، والمضاعفات الطبية هي جزء من الإجراء الطبي، ومتعارف عليه، ولا تصنف من الأخطاء الطبية؛ لأنها مضاعفة لأي إجراء يحصل التعامل معه، ولا تصنف من ضمن المحاسبة الطبية.

نقل • الأسرية" إلى مقر مؤت وإجراءات للحد من حضور الشهود والمزكين تدشين أول 10 دوائر إنهائية للفصل في • قضايا الطرف الواحد" بجدة والرياض

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 جماد ثاني 1435هـ - 9 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140409/Con20140409690602.htm>

عدنان الشبراوي (جدة)

تفعيلاً للأنظمة القضائية الجديدة واللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، وفي خطوة نوعية ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، دشنت المحكمة العامة بجدة والمحكمة العامة بالرياض أولى الدوائر القضائية التي تختص بالدعوى الإنهائية للفصل في القضايا التي تكون من طرف واحد، دون خصومة، بحيث تصدر الأحكام الإنهائية في جلسة واحدة من قضاة مختصين ويسلم الصك لصاحبه فوراً، ويتوقع أن يتم التوسع تدريجياً في إيجاد دوائر إنهائية في كافة المحاكم في المدن الرئيسية.

وكشفت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» عن قرار صدر أمس من محكمة جدة بنقل مقار دوائر الأحوال الشخصية (5 دوائر) التي تنظر القضايا الأسرية والزوجية من مقرها الحالي إلى مقر محكمة التنفيذ وسط جدة، في حين تباشر الدوائر الإنهائية الجديدة (5 دوائر) الأسبوع المقبل في مقر محكمة الأحوال الشخصية مؤقتاً إلى حين تدشين المباني الجديدة.

وتجولت «عكاظ» أمس على دوائر الأحوال الشخصية والإنهائية وتابعت سير العمل فيها واطلعت على الإجراءات الجديدة بتحويل المكاتب والمجالس القضائية إلى دوائر قضائية عملاً باللائحة الأخيرة.

وكشفت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» عن قيام وزارة العدل بدراسة حزمة من التوجهات الجديدة التي بدأها عدد من محاكم المملكة، تتضمن إعادة النظر في عدد من القضايا الإنهائية بإلغاء واختصار بعضها وإيجاد بدائل لـ (55) قضية إنهائية تشكل ما يقارب 40% من حجم التقاضي، وتشكل عبئاً كبيراً على القضايا الرئيسية، ويمكن الاستغناء عما يقارب 90% من حجم القضايا الإنهائية بإيجاد البدائل وتحديث بعض التعاميم والتعليمات من الجهات المختصة، وقدرت المصادر عدد القضايا الإنهائية في محاكم المملكة سنوياً بما يقارب 250 ألف قضية تنظرها 275 محكمة في المملكة.

ونظرت محكمة جدة على سبيل المثال خلال ستة أشهر نحو 13 ألف قضية إنهائية تشكل 35% من حجم القضايا الواردة، وتنوع القضايا الإنهائية ويأتي أبرزها دعوى (إثبات حياة)، (إثبات وفاة)، (إثبات حالة اجتماعية)، (إثبات زواج)، (إثبات رشد)، (إثبات تعيب)، (إثبات طلاق)، (إثبات نسب)، (إثبات مراجعة في العدة)، (إثبات رضاع)، (إثبات تركة)، (إثبات صلح)، (حصر ورثة)، (إثبات احتياج مالي). وشرحت المصادر بالقول إن القضية الواحدة من هذه القضايا الإنهائية تحتاج إلى حضور خمسة أفراد عن الحالة الواحدة على الأقل وهو المدعي صاحب الدعوى واثنان من الشهود واثنان من المزكين، بمعنى أن ألف قضية لنوع واحد من تلك القضايا تتطلب حضور خمسة آلاف مراجع، وأوضحت المصادر أن كثيراً من القضايا الإنهائية تشكل عبئاً على المحاكم، وهو ما يشغل القضاة في إصدار صكوك لقضايا يمكن علاجها دون الرجوع للمحكمة، وشددت أن مقترحات أوصت بضرورة إعادة النظر في تصنيف القضايا الإنهائية وإلغاء إجراءات بعضها، وإعادة النظر حيال جزء منها، والمقترحات حول الإجراءات المتاحة كبديل دون الرجوع للمحاكم، بما يتفق مع مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير مرفق القضاء والتوثيق التي تعتبر جزءاً من مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء.

الهدف.. مدير دار المسنين بأبها - عكاظ:

نسعى لتقديم رعاية اجتماعية ونفسية وطبية للنزلاء

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140409/Con20140409690622.htm>

محمد طالبي (أبها)

يتعامل نزلاء دار المسنين بأبها، مع مدير الدار خالد بن عبد الله الهدف، وكأنه ابن لهم وليس بصفته موظفاً يدير شؤونهم ويسهر على خدمتهم، فالكل يرغب بالحديث معه ومجالسته خاصة وأنه يقضي وقتاً طويلاً مع المسنين.. يتبادل معهم أطراف الحديث ويمازحهم بأريحية تامة ودون تكلف.. «عكاظ» زارت الدار وأجرت حواراً قصيراً مع الهدف هذا نصه.

• حدثنا عن «دار المسنين» بأبها؟

• تأسست الدار في عام 1394 هـ تقدم خدمات نفسية وطبية واجتماعية للمسنين الذين تجاوزوا الـ (60 عاماً) فما فوق والهدف من إنشائها تحقيق الراحة النفسية لهم.

• ما طبيعة عملكم؟

• عملنا هذا واجب ديني ومطلب إنساني تمليه علينا تعاليم ديننا الحنيف، وعادات وتقاليده مجتمعتنا المحافظ، بغض النظر عن الجوانب المادية، أما عن طبيعة العمل فهي تتركز على كل ما من شأنه تحقيق الراحة النفسية والطمأنينة لفئة غالبية على قلوبنا جميعاً وهي «المسنين».

• ما أبرز الخدمات التي تقدمونها للمسنين؟

• هناك خدمات كثيرة أبرزها توفير بيئة متكاملة الخدمات من رعاية اجتماعية ونفسية وطبية، بالإضافة إلى مكافآت شهرية وغيرها من خدمات أخرى حتى لا يشعروا بأي قصور.

• هل هناك شروط يجب توفرها في المقيمين في الدار؟

• تشترط الدار أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، وأن يكون قد بلغ سن الـ «60» عاماً فما فوق، ويجب أن يثبت البحث الاجتماعي حاجته للرعاية الاجتماعية وعدم وجود عائل له، وأن يثبت الكشف الطبي خلوه من الأمراض السارية والمعدية، وكذلك من الأمراض النفسية، بالإضافة إلى أن يكون المتقدم بحاجة ماسة للرعاية لعدم وجود من يرعاه ويقوم على شؤون حياته.

• ما أبرز الأنشطة والفعاليات التي تقدمها الدار لفئة المسنين؟

• التوعية الدينية أبرز الأنشطة، إذ تحرص الدار على توعية المقيمين بأمور دينهم بالتنسيق مع مركز الدعوة والإرشاد بالمنطقة لتنظيم دروس ومحاضرات دينية تتناول الوعظ والإرشاد مع مراعاة اختيار الموضوعات التي تتناسب ظروف المقيمين وقدراتهم الاستيعابية.

كما تعمل إدارة الدار على دمج المقيم في الجماعة وربطه بالمجتمع الخارجي بإشراكه في بعض الأنشطة التي تتناسب مع قدراته الجسمية وظروفه الصحية، إضافة إلى الرحلات إلى المنتزهات العامة والحدائق والمنتجعات السياحية فضلاً عن توثيق الروابط بينه وبين ذويه وأقاربه ومعارفه من خلال الزيارات المتبادلة، كما تصرف مكافأة شهرية قدرها 200 ريال لكل مقيم كمصروف لشراء بعض الاحتياجات الخاصة.

• وماذا عن الخدمات الصحية؟

• هناك فريق طبي خاص بقسمي الدار الرجالي والنسائي ينفذ برامج رعاية صحية طبية ووقائية بالدار مكون من طبيب، ممرض، أخصائي علاج طبيعي، أخصائي نفسي، فيما يقوم الطبيب بقسم الرجال بالمرور اليومي على المقيمين لمتابعة حالتهم الصحية، وعمل التحاليل الدورية للتأكد من سلامتهم ووصف العلاج المناسب لحالتهم المرضية، وإحالة الحالات

الحرجة إلى المستشفيات المتخصصة في المنطقة، وهذا الإجراء متبع كذلك في قسم النساء، فضلا عن العلاج الطبيعي الذي يعد أحد ركائز الخدمات الصحية.



يبحثون عن ينتشلهم بعد أن لفظهم المجتمع مرضى نفسيون تحتضنهم أرصفة المدينة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140409/Con20140409690802.htm>

عبد الهادي الصويان، مها البدراني (المدينة المنورة)
أكثر ما يلفت الانتباه في مواقف السيارات بمحطة النقل العام بالمدينة المنورة مرضى نفسيون يتجولون بين السيارات، ويتخذون من الارصفة مأوى لهم.
أشخاص يائسون يتجولون هنا وهناك يتشاجرون مع هذا ويشتبكون مع ذاك، يتمتمون بكلام لا يفقهه احد ويرتدون ملابس رثة ومتسخة وممزقة لا تستر عوراتهم.
يعيشون وضعا مأساويا تنفطر له القلوب وقد لفظهم المجتمع الى المجهول وتركهم يسرحون هنا وهناك بلا حسيب ولا رقيب، يسألون الناس ريبالا أو كأسا من الشاي أو ساندويتش أو رشفة ماء يربطون بها حناجرهم التي يبست من العويل والصراخ الذي يطلقونه على المارة.
تجدهم يتجولون قرب النفايات ويلتقطون منها ويتخذون من ظلال السيارات الخربة مقرا يلجأون اليه بعد عناء يوم في ردهات المواقف.
شريحة تعرضت لعاهات وعلل نفسية أجبرتهم على الهروب بهمومهم الى تلك الاماكن، في الوقت الذي التفتت كافة شرائح المجتمع الاخرى لمشاغلتها الدنيوية، تاركين هؤلاء دونما مراعاة لهم أو الوقوف بجانبهم ومشاطرتهم همومهم وحمايتهم من الارصفة.
«عكاظ» رصدت بعض الحالات في محطة النقل العام المكان الذي يؤوي هذه الشريحة لمقابلتهم والخوض في أعماقهم ومعرفة تفاصيل حياتهم، وكيف يعيشون ومدى علاقتهم بالمجتمع وعلاقة المجتمع بهم.
شاب في مقتبل العمر بملابس متسخة وشعر كث طويل يحاول التقاط كأس شاي من يد أحد المسافرين الذي كان ينتظر موعد رحلته، سلمت عليه فرد بكلمات لم أفهم منها شيئا، وعندما حاولت سحبه بعيدا عن الناس للتحدث معه تهجم علي، فقامت بتهدئته وتقديم كأس من الشاي له، سألته عن اسمه فقال : اسمي خلف، ثم سألته عن أهله وفهمت بصعوبة بالغة أن أهله يقطنون حي الحرة الغربية، سألته ماذا يعمل فقال انه يبحث عن ريال وعن الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية، قال لا اعرف، ثم هروا باتجاه أحد أصحاب سيارات الاجرة طالبا منه بعض المال، فتابعته وهو يتخبط بين السيارات يشتم هذا ويسب ذاك حتى جلس تحت ظل سيارة خربة.
وشاب آخر لم يتجاوز العشرين يحيط به عدد من المسافرين والسائقين لمجرد التسلية في تصرف لا يمت للانسانية بصله، فهذا يسأله عن اسم أمه وآخر عن أشياء خادشة للحياء، وآخرون تجردوا من إنسانيتهم مستخدمين جولاتهم لتصويره، أحد الكدادة قال لي «كل يوم يأتي الينا هؤلاء ولا ندري من أين يأتون».
وعلى الجانب الآخر نساء في منازلهن يعانين من أمراض نفسية مختلفة تتراوح بين انفصام شخصي ووسواس قهري واضطرابات نفسية، يعتبرن نصف الحالات الرجالية في ملفات مستشفى الصحة النفسية بالمدينة المنورة. مما يتوجب التدخل للحد من هذه الأمراض ومعالجة هؤلاء النساء اللاتي يعانين من إهمال المجتمع.
(ت. م) تشكي من ظلم ابنها العاق الذي رمى بها في المستشفى من أجل الزوجة والاولاد، وتقول «بعد وفاة زوجي تعبت من تحمل المسؤولية وكنت اعاني من صدام مزمن، وبدأت اراجع المستشفيات واتضح أنني اعاني من صدام نفسي، وبدلا من أن يواصل ابني علاجي في عيادة المخ والاعصاب جاء بي الى مستشفى الصحة النفسية بأمر من زوجته، وأنا

التي ربيت وتعبت وسهرت وكبرت وعلمت بعد أن توفي والده وهو صغير وصرخت أنا لست مريضة واتحدى جميع الأطباء في إثبات أي مرض علي ولكن رفض ابني استلامي من المستشفى جعل الجميع يصدقون بانني مريضة».

ويروي زوج (سناء. هـ) قصتها بقوله «كانت زوجتي طالبة انتساب بالكلية مع رفيقاتها وفجأة كان عندها اختبار في الكلية ولم تحضره واتصلت بها إحدى رفيقاتها لتدعوها للاختبار ولكن لظروفها الصحية لم تستطع الحضور فأغلقت السماعة، وفكرت في إحداث مزحة معها بسبب عدم مجيئها للاختبار واتصلت من رقم آخر وقالت لها هل أنت فلانة، فردت زوجتي: نعم، فقالت لها لديك ابنتان وقد خطفتكما، ففقدت زوجتي صوابها واصبحت تعاني من حالة نفسية سيئة واخذتها للعلاج في المستشفى إلا أن عقلها ما يزال تحت تأثير الصدمة».

وتمثل (خ. ص) حالة خاصة تشكي من ظلم الأخ في الاستيلاء على الإرث، تقول «كان أخي يضربني لأذهب معه إلى المحكمة لعمل وكالة عامة له ليأخذ نصيبي من إرث أبي وكنت أرفض، بينما هو يضربني في الصباح والمساء إلى أن زرع فيني الخوف واصبحت لا أعني شيئاً، وفجأة وجدت نفسي في المستشفى وعند استدعاء الأطباء له لاستلامي رفض المجيء واصبحت نزيلة وأنا في كامل قواي العقلية، ولكن زوجته نشرت عني الشائعات بالجنون فلا أحد أصبح يهتم بي حتى باقي اخوتي صدقوه».

على من تقع مسؤولية احتواء هذه الشريحة.. على ذويهم أم على الشؤون الاجتماعية أم المجتمع بأسره ؟

إلى ذلك توضح المستشارة النفسية هدى القايد أن المرض النفسي ليس كالأمراض العضوية التي تصيبنا ويمكن الشفاء منها بمضاد أو شراب مسكن، إنما يحتاج لعلاج طبي و آخر أسري، فلا ينجح العلاج الطبي دون الاسري فوجود الاسرة بجانب المريضة أمر يجعلها مرغوبة ويشعرها بالاهتمام وان لها أسرة، والعكس يزيد في ألمها ومرضاها واستفحالته لدرجة الانتحار، لأنها تشعر بالتهميش وعدم الاهتمام وبأنها عالة على أهلها وتتعب نفسياً وتتخطم انشوايا من جراء التجريح المتواصل لها بأنها مريضة نفسياً او مجنونة أو أي عبارات قاسية أخرى، مؤكدة أن وقفة الأهل بجانبها لها عظيم الأثر في تقدم علاجها، داعية لوجود لجنة من ذوي العلم والدين للاصلاح بين المريضة وأهلها وعدم تركها تعاني بمفردها، لافتة إلى أن رفض استلامها بعد الشفاء سيكون انتكاسة لها نفسياً، ولا بد من وجود قانون يحمي هؤلاء المريضات من سلب حقوقهن المالية واستغلال مرضهن من قبل أولياء أمورهن في المحاكم والقطاعات ذات الصلة.

مصدر بالشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة، فضل عدم ذكر اسمه، أوضح أن احتواء هؤلاء المعتمدين والمرضى النفسيين الذين يتجولون في الشوارع ويتواجدون في الأماكن العامة ليس من اختصاصهم بل هو من اختصاص وزارة الصحة، من خلال مصحاتها النفسية، مبينة أن ادارته ليس لديها دار لايواء هؤلاء المرضى، مضيفاً أن دور الايواء في وزارة الشؤون الاجتماعية تقتصر على احتواء المسنين والايتم والمعايدين فقط، أما بقية الحالات كالمريض النفسيين لا تؤويهم الشؤون الاجتماعية خوفاً من إيذاء بقية النزلاء أو تعرضهم للعدوى.

وفي تصريح لـ «عكاظ» أكد مدير مستشفى الصحة النفسية في المدينة المنورة الدكتور أحمد حافظ، أن ملاحقة المرضى النفسيين في الشوارع ليس من اختصاص مستشفيات الصحة النفسية، مشيراً إلى أن دور المستشفى في علاج المرضى النفسيين يبدأ منذ وصول المريض سواء عن طريق ذويه أو عن طريق الجهات الأمنية، لافتاً إلى أن الطبيب المعالج هو من يحدد بقاء المريض في المستشفى من عدمه.



كاونتر جوازات متنقل لخدمة ذوي الاحتياجات بمطار المدينة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 جماد ثاني 1435هـ - 9 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140409/Con20140409690808.htm>

عبدالهادي الصويان (المدينة المنورة)

خصصت جوازات مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي في المدينة المنورة كاونتر متنقلاً أو ما يسمى بـ(المحطة المتنقلة) لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، يحتوي على كافة الأجهزة المتعلقة بإنهاء إجراءات السفر.

وأوضح مدير جوازات مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي العقيد وليد بن سليمان العقيلي أن المحطة المتنقلة عبارة عن حافلة تحتوي على جهاز لابتوب، كاميرا، عدسة إضاءة، جهاز للبصمة، نهاية طرفية لتسجيل عملية دخول وخروج المسافرين، مبينا أن هذه الحافلة تقدم خدماتها لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن الذين لا تسمح ظروفهم بإنهاء إجراءات سفرهم في كاونترات المسافرين.

وأضاف العقيد العقيلي أن هذه المحطة المتنقلة تستخدم أيضا في حالة الذروة في حالات الزحام، إذ تخفف من الضغط على الكاونترات، مشيرا إلى أنها تعد من حزمة الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للجوازات لذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير عمل إنهاء إجراءات السفر وذلك بناء على توجيهات مدير عام الجوازات اللواء سليمان بن محمد اليحيى، لافتا إلى أن هذه المحطة ساهمت وبشكل كبير في تيسير السفر على هذه الفئة الغالية على قلوبنا.

فيما أعرب عدد من كبار السن والمعاقين عن شكرهم للمديرية العامة للجوازات على ما يجدونه من خدمات مميزة تراعي ظروفهم الخاصة، مؤكداين سعي الجوازات الحثيث إلى الارتقاء بالخدمات التي تقدم لجميع المسافرين.



• عكاظ تستقصي ملاحظات «نزاهة» في الرياض

المرضى : نعاني من شح الأسرة .. مجمع الأمل : تأخير التقارير الطبية أكثر الشكاوى

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140409/Con20140409690843.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

فندت إدارة مجمع الأمل للصحة النفسية بالرياض، ما أثير من ملاحظات من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» على خلفية الانتقادات التي وجهتها للمجمع بالرياض، حيث أكد عدد من المسؤولين بالمجمع لـ «عكاظ» أن هناك 11 لجنة زارت المجمع منها لجان من إمارة الرياض، وأخرى من وزارة الصحة وهيئة التخصصات الصحية والجمعيات الحقوقية والهيئات الرقابية، مؤكدة أن جميعها وقفت على الإجراءات الإدارية والطبية بالمجمع، وجاءت تقاريرها جميعا إيجابية، فيما استقصت «عكاظ» من خلال جولتها داخل المجمع ما أثير من ملاحظات حيث وقفت عن قرب على كل الملاحظات والجدل الذي دار في هذا الخصوص.

بداية جولتنا كانت من قسم الطوارئ، ومع بدء عملنا بالتصوير ومقابلة المرضى وأسرهم اعترضنا أحد رجال الحراسات الأمنية في المجمع، طالبا إيقاف التصوير بالرغم من أننا أطلعناه على هويتنا الصحفية، حيث استدعى لنا مدير العلاقات العامة بالمجمع وبعد حضور موظف العلاقات بدأت تسهيل إجراءاتنا في أداء المهمة التي جئنا من أجلها، حيث سمح لنا بالتصوير وإجراء عدد من اللقاءات بعد توقيع إقرار بالالتزام بعدم إظهار صورة أي مريض في الطوارئ.

في قسم الطوارئ تحدثنا إلى أمهات المرضى النفسيين والمدمنين وما بين البساطة في حديثهن وحجم المعاناة أطلعن «عكاظ» على حجم معاناتهن، فتقول إحداهن «ابني يعاني من الإدمان ولا نستطيع أن نتعامل معه والمشكلة التي تواجهنا في المجمع أنه لا يوجد به سرير لتتويمه ونخشى ما نخشاه أن يطول وجودنا في قائمة الانتظار لذا نطالب بزيادة عدد الأسرة».

فيما تقول أخرى كبيرة في السن وتسير على كرسي متحرك، إن زوجها في البيت مريض ومصيبتها الكبرى في ابنها مدمن المخدرات، مشيرة إلى أنها جاءت به مرات عديدة لتتويمه وبدء العلاج له إلا أنه في كل مرة تعود أدراجها به لأنه لا يوجد بالمجمع سرير، وتابعت «المخدرات دمرت عيالنا ولدي ما يبني يتعالج تعبنا معه ولا أقدر لا أنا ولا أبوه نراعيه».

وأمام عيادة الطبيب المختص بالمستشفى التقينا بأحد الآباء الذي بين أن المجمع طلب منه فقط بطاقة الأحوال لعلاج ابنه، وتابع «أحضرتها ونحن الآن في انتظار الدخول على الطبيب».

وفي أحد ممرات المجمع التقينا بفتاتين، مريضة برفقتها شقيقتها والتي أكدت لنا أن شقيقتها تعاني من مرض الفصام لذا لم تستطع السيطرة عليها فأحضرت إحدى الممرضات لأخذها إلى عيادة الطبيب المختص لإجراء الكشف والعلاج وأخذ التحاليل، واستطردت تقول «هذه هي المرة الأولى التي أحضر فيها للمجمع بعدما كنا نراجع إحدى العيادات الخاصة، والتي أرهقنا ماديا مع قلة الفائدة، فقررنا إحضارها للمجمع وفتح ملف طبي لها».

عقب خروجنا من أقسام النساء طلبنا من موظف العلاقات العامة زيارة إحدى الفلل الخاصة بتتويم المرضى وبعد إخبارنا بطبيعة المرضى وقع اختيارنا على فيلا تتويم المراهقين «فيلا 12»، وهناك التقينا أحد المرضى الذي أبدى من خلال حديثه رغبته في الخروج من المجمع وبسؤالنا عن السبب اكتفى بالقول «طفشت»، وعندما سألنا عنه أحد الكوادر الطبية أوضح لنا أن المريض دخل للمجمع قبل أسبوعين فقط ولم يكمل برنامجه العلاجي المعد له .

والداخل لهذه الفيلا يشاهد حالات لشباب عدة يتقطع لها الفؤاد ويعتصر لها القلب ألما، شباب في مقتبل العمر كالورد هلكتهم المخدرات وحولتهم أجسادا تتحرك بلا إدراك.

وعقب جولتنا في عيادات العلاج توجهنا لمبنى الخدمات المجتمعية والتأهيل لنجد بعضا من المرضى منشغلين بأداء الرسومات وإبراز مهاراتهم، وعند السؤال لأحد المختصين عن دور تلك الخدمة أوضح لنا بأنها برامج تأهيلية للمرضى وتساعد في عملية تقييم الحالة ومستوى إدراكها، كما أنها متنفس لهم خلال تتويمهم داخل المجمع.

وبسؤالنا للمسؤولين عن اللجان والهيئات التي زارت المجمع علمنا أن هناك 11 لجنة زارت المجمع، منها لجنة مشكلة من إمارة منطقة الرياض، ولجان من وزارة الصحة والشؤون الصحية بالرياض وهيئة التخصصات الصحية والجمعيات الحقوقية والهيئات الرقابية إضافة للجان الداخلية في المجمع، وأن جميعها وقفت على الإجراءات الإدارية والطبية بالمجمع فجاءت تقاريرها جميعا إيجابية.

وفي إدارة حقوق وعلاقات المرضى، وقفنا على عدد الشكاوى والمقترحات خلال العام الماضي، والتي بلغت 182 شكوى ومقترحا، جميعها لمرضى سعوديين حيث لاحظنا أن شكاوى الرجال 137 شكوى و 45 من النساء، وأغلب الشكاوى متعلقة بإصدار التقارير الطبية وتأخرها فيما بلغ عدد شكاوى عدم التتويم 19 شكوى فقط.

كما اطلعت «عكاظ» على طريقة زيارة ذوي المرضى للمدمنين والتي تكون تحت ملاحظة ومتابعة موظفي الأمن بالمجمع وداخل إحدى الصالات المخصصة للزيارة، كما رصدنا خلال زيارتنا لقسم الصيدلية الإجراءات المتبعة لصرف الدواء وقسم الأشعة وقسم التغذية.

وقد صادف أثناء جولة «عكاظ» داخل المجمع وجود أحد موظفي نزاهة والذي كان يتحدث بصوت عال، طالبا من الموظفين تزويده ببعض الأوراق، فيما تمت تهدئته من قبل المسؤولين في المجمع.

ورفضت إدارة المجمع التصريح بزيارة الموظف، مؤكدة بأنها تعتمد على التنسيق المباشر مع نزاهة في إبلاغها عن الأخطاء التي تصدر من موظفيها.



الرأي الاقتصادي المرأة الاقتصادية

المصدر: جريدة عكاظ 9 جماد ثاني 1435هـ - 9 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140409/Con20140409690647.htm>

تنطلق اليوم فعاليات النسخة الرابعة من منتدى المرأة الاقتصادي 2014 م، تحت شعار (بناء المستقبل .. بروية المرأة).

إن مثل هذه اللقاءات التي تشارك فيها نخبة من المتخصصات كل في مجالها لتطرح أفكارا ونتائج تجارب تتعلق ببناء المستقبل من خلال رؤية المرأة، سيكون لها آثار كبيرة على تطوير قدرات المرأة سواء المرأة العاملة، أو سيدة الأعمال أو تلك الساعية إلى إيجاد جهد اقتصادي متعدد الأهداف، وتسليط الضوء على العديد من القضايا التي تسهم بتمكين المرأة الاقتصادية، وتسليط الضوء على أهمية تواجدها في القرار الاقتصادي، كما تركز على المرأة السعودية وخطواتها الواثقة نحو المستقبل، ويعمل المنتدى على تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة واستعراض احتياجات سيدات الأعمال، والسبل الكفيلة بإزالة المعوقات التي تواجه المرأة لدعم عملية التنمية الشاملة، وتحقيق مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، بهدف الوصول إلى أداء أكثر فعالية للمرأة كشريك في التنمية، انطلاقاً من رسالته التي تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المستثمرات . إن المأمول من القائمين على هذا الملحق الكبير أن يحرصوا على الخروج بتوصيات، يمكن الاستفادة منها في مستقبل الاقتصاد، وخاصة مايتعلق بالمرأة حتى يكون لمثل هذه الملقيات مردود يوازي الأسماء المشاركة والإعداد والاهتمام الذي يصاحب مثل هذه الملقيات، وحتى يمكن لمن لم يقدر لهن من النساء المهتمات والبعيدات عن موقع الملحق الاطلاع والاستفادة من كل ما طرح ومن خلاصة هذا الطرح المنتظر.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن المرأة السعودية، وبدعم كبير وواع ورشيد من القيادة الحكيمة، حظيت بمكانة كبيرة في كل المجالات والتي من بينها المجال الاقتصادي.



"العدل" تعكف على وضع مسودة لضوابطها والنظم الخاصة بمزاولةها

"تجمع حقوقي" يناقش تنظيم أقسام الخبرة وقضايا القصر والنوصايا

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م

<http://sabq.org/6vWfde>

فيصل النوب - سبق - الرياض
أكد وكيل وزارة العدل للشؤون القضائية الدكتور عبد المحسن آل مسعد أن الوزارة بصدد إعداد مسودة لنظام الخبرة بغرض تنظيم عمل أقسامها في المحاكم، ولوضع الضوابط والنظم الخاصة بمزاولة هذه المهنة، بما يساعد على رفع قدرات الخبراء والتقييم.

وأوضح وكيل العدل رداً على سؤال حول إمكانية إيجاد أقسام للخبرة النسائية في المحاكم في ندوة "أقسام الخبرة في المحاكم وسبل تطويرها" التي نظمتها غرفة الرياض ممثلة في لجنتي الأوقاف والمحامين، مساء أمس الأول، "إن الخبرة تخصص وإن القاضي متى ما رأى أنه في حاجة إلى متخصص في مجال معين، فإن ذلك ممكن"، مبيناً أنه لا يوجد حالياً بالوزارة سُلّم وظيفي للخبراء، مشيراً إلى أن استحداث سلم لهم ممكن بعد أن يتم بحث ذلك مع الجهات المعنية.

وأضاف: "إن نظام الخبرة عرفته المحاكم منذ فترة طويلة حيث كانت تستعين ببعض كبار السن "هيئة النظر"؛ للأخذ برأيهم في بعض القضايا البسيطة، مشيراً إلى أنه وفقاً لنظام المرافعات فإن من يقدمون الخبرة للقضاة هم موظفو المحكمة أو بعض الجهات الحكومية، موضحاً أن الاستعانة بموظفي المحاكم يرجع إلى عدم وجود جهات أهلية متخصصة تقدم هذه الخدمة للمواطنين، مما يجعل القاضي مضطراً للاستعانة بالجهات الحكومية للأخذ برأيها في القضايا التي تحتاج إلى الخبرة أو الاستعانة بالخبراء الأهليين.

وقال إن نظام المرافعات تتضمن عدداً من المواد التي تنظم أوضاع الخبراء ومصروفاتهم، إضافة إلى سن بعض الضوابط الخاصة بممارسة الخبرة، داعياً في هذا الإطار الجهات المختلفة إلى تطوير المهن والعمل على إيجاد خبراء

متخصصين في كل المجالات، مؤكداً أن السوق يعاني نقصاً في هذا الجانب، وقال إن هناك حاجة ماسة للخبراء المتخصصين، مشيراً إلى أن النظام اشترط حسن السلوك لمن يرغب في مزاوله هذا النشاط، إضافة إلى بعض الضوابط والشروط الأخرى، وقال إن المحكمة وفقاً لنظام المرافعات غير ملزمة برأي الخبير، وأن ما يقدمه هي استشارة، للقاضي الحق في الأخذ بها أو تركها متى رأى أنها غير منصفة.

وأوضح القاضي في المحكمة العامة بالرياض الدكتور مشعل سعد آل عسكر أن نظام الخبرة يساعد في سد النقص عند القاضي في القضايا المتخصصة، موضحاً أن الخبرة وسيلة من وسائل الإثبات قائلاً: "لقد استجذبت مسائل كثيرة تُحتم العناية بهذا الموضوع، وتفرض مزيداً من مراجعة آلياتنا في التعامل معه، منها مسائل لها علاقة بالاقتصاد ودفع عجلته، ولها علاقة أيضاً بحقوق أمر الله - عز وجل - بالعناية بها كالقصر والأوقاف الوصايا أو أمور أخرى لها علاقة بالجوانب الأسرية، أو تتعلق بالمحافظة على الأمن أو أعراض الناس وأموالهم".

وأضاف أن الواقع الحالي بمستجداته وتطوراته يفرض علينا تطوير أدواتنا المتعلقة بالتقويم وإبداء الرأي، ومن ذلك التخصص، والاجتهاد الجماعي، باعتبار تعدد كثير من المسائل التي يُطلب فيها الرأي وتشابكها، مما يُحتاج فيه إلى عدد من الخبرات التي تجتمع، إضافة إلى العمل المؤسسي المغاير لآليات العمل الفردي في وسائله وآلياته، موضحاً أن الحاجة أصبحت ملحة لأن تتولى الهيئات المختصة في كل مجال تكوين رابطة تُعنى بهذا المجال، مشيراً إلى أن هذه الجهات والهيئات لا تزال دون المستوى المأمول. كما أكد أهمية تطوير الأدوات المهنية؛ لإيضاح الرأي وتبيينه للجهة التي تطلبه ليتمكن الأخذ به وفق نماذج معتمدة في ذلك، بجانب الحضور في الواقع من خلال المشاركة فيما يُعرض على الناس والوسائل الإعلامية، ليتمكن المحتاج إلى هذه الخبرة من الوصول للجهة المعنية للاستفادة مما لديها في ذلك. وأوضح رئيس المكتب الفني لإدارة الخبراء في الكويت سلطان العاطفي: "إن نظام الخبراء يعد من الأنظمة المهمة للقضاء في الوقت الراهن؛ نظراً لتطورات الحياة في جوانبها المختلفة ولمساعدته في الفصل بين الخصوم في القضايا ذات التخصص، كما تحدث عن التطور الذي شهده نظام الخبرة في دولة الكويت مستعرضاً الهيكل التنظيمي لعمل المكاتب، مؤكداً أهمية وجود نظم ولوائح تنظم عمل الخبراء، مضيفاً أن عدد القضايا التي تشارك فيها مكاتب الخبرة بالجانب الفني ما بين 15 إلى 16 ألف قضية في العام.

وبيّن أمين عام الهيئة السعودية للمقيمين "تقييم" عصام المبارك أن أهمية مهنة التقييم تكمن في حاجة معظم القطاعات مثل البنوك وشركات التأمين والشركات العقارية وأجهزة الدولة المعنية بنزع الملكيات على مساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة كقرار الشراء والبيع والاستحواذ والاندماج وتقسيم الشراكات والإرث وفرض النزاعات والتعويضات وتحديد جدوى الاستثمارات، كما استعرض دور الهيئة في إعداد المقيمين ونظامها ولائحتها التنفيذية وشروط التسجيل فيها، مشيراً إلى أن عدد أعضاء الهيئة يصل إلى نحو 750 عضواً تم تنظيم العديد من الدورات التدريبية لهم، مضيفاً أن ممارسة مهنة التقييم ستكون مستقبلاً محصورة في الحاصلين على إجازة من الهيئة لممارسة المهنة، وقال إن الهيئة أبرمت شراكات مع عدد من المعاهد بغرض تدريب عضويتها وتأهيلهم ليستفيد من خبرتهم في شتى المجالات. كان رئيس لجنة المحامين محمد بن أحمد الزامل قد خاطب الندوة، مشيداً بتنظيم هذه المحاضرة وأهميتها من حيث ما تتناوله وما يطرح فيها من مناقشات حول أقسام الخبرة ودورها في مساعدة القضاء على الفصل في الخصومات، مثنياً دور وزارتي العدل والتجارة ودعمهما المتواصل لجهود اللجنة، مؤكداً أن المرحلة القادمة ستشهد تنظيم العديد من الفعاليات المهمة بالنسبة لقطاع المحامين.



تحدثن عن دورهن في مناقشة الموضوعات وصناعة القرار الوطني

عضوات "الشورى" يستعرضن مكانة المرأة أمام وزيرة

سويسرية

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
التقى عدد من عضوات مجلس الشورى، في مقر المجلس أمس، عضو المجلس الفيدرالي السويسري وزيرة البيئة والنقل والطاقة والاتصالات، دوريس لوتهارد.
وخلال اللقاء أطلعت عضوات المجلس الوزيرة السويسرية على مهام مجلس الشورى التشريعية والرقابية، ولجانه المتخصصة، واستعرضن دور عضوات المجلس في مناقشة كافة الموضوعات التي تدرج ضمن اختصاصاته وصلاحياته.
وتحدثن عن دورهن في اللجان المتخصصة، ولجان الصداقة البرلمانية التي تجمع مجلس الشورى مع العديد من البرلمانات في مختلف دول العالم.
وأكدت بعض العضوات أن ما وصلت إليه المرأة السعودية من مكانة علمية وتعليمية، جعلتها مهيأة للمشاركة بفاعلية في صناعة القرار الوطني.
وأشرن إلى أهمية توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بتعيين 30 امرأة عضواً في مجلس الشورى.
من جهتها، عبرت الوزيرة السويسرية عن سعادتها بزيارة مجلس الشورى، مشيدة بالعلاقات الثنائية بين المملكة وسويسرا في مختلف المجالات.



أقل من 1500 ريال.. الدخل الشهري لـ 70 في المئة من السعوديات!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - محمد المشيطي
قَدَّرت دراسة لمؤسسة الملك خالد الخيرية عن «الفقر المؤنث سماته وخصائصه في المجتمع السعودي» أن الدخل الشهري لـ 70 في المئة من السعوديات أقل من 1500 ريال، في حين أن 23 في المئة من السعوديات يراوح معدل دخلهن الشهري بين 1500 و3 آلاف ريال، والسعوديات اللاتي يراوح دخلهن الشهري بين 3 آلاف و4500 ريال يمثلن نسبة 4.5 في المئة، وفي المقابل فإن نسبة السعوديات اللاتي يتجاوز دخلهن الشهري 4500 ريال تبلغ 1.4 في المئة. وتكشف الدراسة التي شملت 3865 سيدة من 13 منطقة إدارية في المملكة أن نحو 16 في المئة ممن أعمارهن دون الـ 20 عاماً «أميات»، في حين أن 53.7 في المئة منهن في المرحلة الثانوية، كما أن نسبة السعوديات الأميات في العقد الثالث من أعمارهن يمثلن 13.4 في المئة من السعوديات، في مقابل 16.7 يحملن مؤهلاً جامعياً. وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة السعوديات الأميات في العقد الرابع من أعمارهن تبلغ 23.8 في المئة، فيما لا تتجاوز نسبة الجامعيات 6.7 في المئة، وأن نسبة السعوديات الأميات في العقد الخامس من أعمارهن تصل إلى 52.2 في المئة، مشيرة إلى ارتفاعها بشكل كبير، في حين أن عدد الجامعيات منهن يبلغ 1.2 في المئة من إجمالي السعوديات.

إغلاق 72 محلاً مخالفاً لحقوق المؤلف.. وحجب 92 موقعاً إلكترونياً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الرياض - حياة الغامدي
أغلقت فرق التفتيش التابعة للإدارة العامة لحقوق المؤلف في وزارة الثقافة والإعلام، صباح أمس في الرياض، نحو 72 محلاً مخالفاً لحقوق المؤلف، من خلال ترويجها لبرامج حاسب آلي غير مرخصة، وبرامج ألعاب وتسجيلات لبيع المواد المنسوخة ونسخ الأفلام وبيعها. وأوضح رئيس مفتشي الإدارة العامة لحقوق المؤلف علي البيشي، أنه تسلم 72 قراراً لإغلاق محال في الرياض من لجنة النظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف، لمدد تراوح بين سبعة و 60 يوماً، مشيراً إلى أن قرار الإغلاق واحد من حزمة عقوبات نص عليها نظام حماية المؤلف.
وأضاف أن العقوبات تخول لجنة النظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف، إصدار غرامات مالية أدناها سبعة آلاف ريال، وقد تصل إلى 50 ألف ريال، منوهاً إلى أن الغرامات تقرر بحسب حجم المخالفات وأثرها، إضافة إلى تعويضات الحق الخاص وإغلاق المنشأة، والتشهير بصاحبها في إحدى الصحف المحلية.
وذكر أن إجراءات إغلاق المنشآت تبدأ بفصل التيار الكهربائي وإخراج كل العاملين فيها وحاجاتهم الشخصية، يليها إغلاق المحل في وجود صاحبه أو المسؤول الذي يوقع على قرار الإغلاق، لافتاً إلى أن المنشآت التي أغلقت أمس صدرت في حقها غرامات مالية لمخالفتها النظام.
من جهة أخرى، كشفت لجنة النظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف، أنها فرضت العام الماضي غرامات مالية بلغت 5.8 مليون ريال بعد إصدارها 667 مخالفة لحزمة من الوقائع، مؤكدة أنها صادرت 3000 جهاز استخدمت في الاعتداء على حقوق المؤلف.
وأوضحت في تقرير لها أمس - حصلت «الحياة على نسخة» منه - أن الغرامات المالية على وسائل إعلام جراء اعتدائها على حقوق المؤلفين العام الماضي بلغت 650 ألف ريال، و 590 ألف ريال بحق منشآت لعرضها قنوات مشفرة من دون اشتراك شهري، فيما أصدرت قراراً بحجب 92 موقعاً إلكترونياً. وذكرت أن الغرامات المالية التي صدرت في حق المنشآت التجارية والخدمية بلغت 627 ألف ريال، فيما أصدرت في حق محال الحاسب الآلي وبرامج الألعاب المخالفة 1.6 مليون ريال، والصور الفوتوغرافية بلغت غرامتها 320 ألف ريال، والمخالفات الأدبية 493 ألف ريال، وصادرت 3200 كتاب. وفي شأن الفيديو المنسوخ، ذكرت أنها أوقعت غرامات مالية قدرتها بـ 661 ألف ريال، وصادرت 446 ألف مادة منسوخة، وبلغت التسجيلات المنسوخة نحو 576 ألف ريال، وصادرت 270 ألف تسجيل منسوخ.

• تجارة الرياض " تدعو القطاع الخاص إلى إيقاف تعاقداته مع أطباء الحكومة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م
[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»
دعت الغرفة التجارية الصناعية في الرياض القطاع الطبي الخاص إلى إيقاف تعاقداته مع أطباء القطاع الحكومي. وأشار نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس اللجنة الطبية في غرفة تجارة الرياض الدكتور سامي بن عبد الكريم العبدالكريم إلى توجيه ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز بعدم السماح بتعاقد الأطباء العاملين بالمستشفيات والمراكز الطبية التابعة للدولة العسكرية والمدنية بالعمل في المنشآت الطبية التابعة للقطاع الخاص، ضماناً لعدم التأثير السلبي في جودة ومستوى الخدمة الطبية، ومراعاة لمصلحة وحقوق المرضى. واعتبر العبدالكريم في تصريح أمس، أن هذا التوجيه يحقق العدالة، ويحفظ الحقوق، ويضع علاقة الأطباء العاملين بالقطاع الطبي التابع للدولة مع مرضاهم في نصابها، فالأطباء عليهم التزام نظامي وأخلاقي تجاه مرضاهم ينبغي الوفاء به، وارتباطهم بالعمل مع المنشآت الطبية للقطاع الخاص يفرض عليهم أعباء إضافية تؤثر سلباً في هذا الالتزام، ما يجعل عملهم هذا على حساب مرضاهم وواجبهم الوظيفي والإنساني المنوط بهم. وقال إن النتائج السلبية لهذا التعاقد رصدها بالفعل المسؤولون بالمنشآت الطبية التابعة للدولة في الآونة الأخيرة، وهو ما يتعارض مع واجب هؤلاء الأطباء. ونبه العبدالكريم أصحاب المنشآت الطبية في القطاع الخاص إلى إيقاف أي تعاقدات مع أطباء القطاع الحكومي، والاستفادة بما سمحت به القواعد الخاصة المنظمة لعمل الأطباء الاستشاريين السعوديين من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات السعودية في حال استفادة القطاع الصحي الخاص من خدماتهم الاستشارية، وذلك عبر القنوات الرسمية بالحصول على الموافقة الخطية من جهة عمله، وبعد ذلك الحصول على الترخيص الإداري من وزارة الصحة المبني على موافقة جهة عمله للسماح له بممارسة العمل في القطاع الخاص.



دراسة: 8926 ريالاً شهرياً الحد الأدنى للحياة الكريمة للأسرة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م
<http://www.alriyadh.com/925604>

الرياض - محمد الحيدر :
توصلت دراسة سعودية حديثة إلى مصطلح أطلقت عليه «خط الكفاية» لقياس معدل انتشار الفقر، وكشفت الدراسة التي تبنتها مؤسسة الملك خالد الخيرية ونشرت نتائجها المطبقة على عشرة آلاف أسرة في مناطق المملكة، أن مصطلح "خط الفقر" المستخدم على نطاق واسع، ليس مجدياً في المجتمع السعودي، ولا يعكس بدقة الأوضاع المعيشية للأسر المحتاجة. ويُعرف الباحث السعودي أ. د. سامي الدامغ مصطلح "خط الكفاية" بأنه "الحد الذي يمكن عنده للأفراد أو للأسر أن يعيشوا حياة كريمة، ولا يحتاجون إلى أي مساعدات إضافية، ولا يمكنهم دونة العيش حياةً تغنيهم عن استجداء المحسنين أو التردد على الجمعيات الخيرية التي تقدم مساعدات أو التسول". وكشفت الدراسة أن "خط الكفاية" للأسرة المكونة من خمسة أفراد هو مبلغ 8926 ريالاً شهرياً.

ولقياس "خط الكفاية"، قام الباحث بوضع 10 مكونات تمثل الاحتياجات الأساسية للأسرة، وهي: السكن، والأكل، والملبس، والرعاية الصحية، والحاجات المدرسية، وحاجات الأطفال الرضع، والكماليات (احتياجات أخرى)، والمواصلات، والخدمات الأساسية، والترفيه.

ويشير الباحث إلى أن أهمية هذه الدراسة تنبع من أن ظاهرة الحاجة تزداد باستمرار في المملكة، وأنها ستتمكن الجمعيات الخيرية في المناطق المختلفة من معرفة حاجات الأفراد والأسر الذين تقدم خدماتها لهم معرفة دقيقة ما يمكنها من أن تصبح أكثر فعالية، كما تمثل تقويماً لنظام الضمان الاجتماعي الحالي في المملكة، نظراً لوجود جوانب نقص كثيرة فيه أبرزها عدم كفاية مخصصات الضمان الاجتماعي لحاجات الأفراد المستحقين.



الشورى: تعزيز التعاون في لجنتي الصداقة البرلمانية السعودية الأوكرانية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/925625>

الرياض - واس

عقدت لجنة الصداقة البرلمانية السعودية الأوكرانية بمجلس الشورى برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة عبدالله الناصر في مقر المجلس بالرياض اجتماعاً مع سفير أوكرانيا لدى المملكة بيترو كولوس. وجرى خلال الاجتماع مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك بين المملكة وجمهورية أوكرانيا، واستعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات، خاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والبرلمان الأوكراني وسبل تفعيل دور لجنتي الصداقة لتعزيز علاقات التعاون البرلماني وتطويرها بما يخدم مصالح البلدين وشعبيهما الصديقين. وتطرق السفير الأوكراني إلى تطورات الأحداث التي تشهدها أوكرانيا حالياً في الجانبين السياسي والاقتصادي.



في ندوة عن "المرأة أمام جهات التقاضي" قانونيون ومحاميات يطالبون بتبسيط إجراءات التقاضي للنساء

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/925640>

الرياض - أبكر الشريف

طالب قانونيون ومحاميات في ندوة عن المرأة والتقاضي بتبسيط إجراءات التقاضي للنساء، فيما أكدت محامية سعوديات أن أصعب ما تواجهه المرأة في القضاء السعودي هي جهلها بالحقوق القانونية التي لها، فيما طالبت محامية أخرى بتعليم النساء أصول إيجاد الدليل قضائياً.

وطالب المحامي محمد بن صالح السلطان بتوحيد صكوك القضايا الأسرية، وقال: "توحيد القضايا الأسرية في قضية واحدة وجمع كل مكونات القضية فيه، فمن الإشكاليات التي تواجه المرأة إنها تقيم قضية أسرية، وبعدها تبقى سنة أو سنتين بعد الانتهاء، لتذهب لتقيم قضية منفصلة في الخلع أو الزيارة أو الحضانة، وتأخذ مدداً متماثلة، فلماذا لا توحيد في قضية واحدة، ولماذا لا يأخذ القاضي الذي ينظر في القضية الأمر مرة واحدة بجميع تبعاتها، فسحا أو حضانة أو زيارة وحتى نفقة، فلا داعي لتشتيت القضية في قضايا متعددة". وأضاف: "من الضروري توفير مستشارات أسريات أو نفسيات أو اجتماعيات مستقلات في المحاكم، لتقديم الدعم للمرأة، فالمرأة وهي بازمتها تقابلها امرأة مثلها لديها شهادات متخصصة في المجالات الاجتماعية، وتقوم بدور الإرشاد وربما تحل الإشكالية قبل وصولها إلى المحكمة، وربما يقوم بهذه المسؤولية أقسام المسؤولية الاجتماعية في الشركات الكبرى فتقوم بتوفير المستشارات مجاناً للمتقاضيات".

وطالب السلطان بوضع صندوق خاص لمن تعجز عن المرافعات مجاناً، "الإشكالية أن المحامين أتعابهم مرتفعة، بل البعض لا يأخذ القضايا الأسرية لأن لها تبعات طويلة، غير الجانب المادي، فزريد صندوق لحل مثل هذه الإشكاليات". فيما المحامية المتدربة قالت ميمونة القحطاني: "من الضروري في معالجة قضايا المرأة أن نركز على الجانب الوقائي، ومن أهم الطرق في هذا الأمر هو تفعيل الجانب الإلكتروني، لمعرفة الحقوق القضائية، وارى ضرورة وجود جهات تساعد النساء في معرفة حقوقهن ويطلعهن على الإجراءات وطرق التقاضي لدى المحاكم، وما يستجد في الواقع القانوني، لأن كلما سهل الوصول إلى المعلومة سهل الوصول إلى الحق".

وأضافت القحطاني: "من المهم لدينا أن يتعلم النساء فن صناعة الدليل، حتى تقصر مدة التقاضي، لأنها تطول بسبب الحاجة للبحث عن الأدلة، ومثاله في الواقع، هو عدم وجود العقد لدى المتعاونات لدى بعض الجهات، فلا بد للموظفة أن تثبت بأي طريقة أنها تعمل لدى هذه الجهة حتى ولو كان رداً على بريد إلكتروني، أو تشهيداً للشهود". فيما أدلت المحامية المتدربة أعضاء الجبريين برأيها في الموضوع قائلة: "معظم الحالات التي وقفت عليها في المحكمة تقوم على الجهل، إما الجهل بالحقوق القانونية أو الجهل بالإجراءات المتبعة، أو الجهل بالحقوق المطالب فيها".

وقالت: "من ناحية الجهل بالحقوق القانونية، فإن أغلب القضايا التي وقفت عليها تجهل أبسط حقوقها القانونية، سواء كان في الفسخ أو الحضانة أو حتى العيش بكرامة، وحتى أن إحدى الحالات كانت تسال إن كان يجوز لها أن تشتترط على زوجها السماح لها بزيارة والدتها، وأخرى كانت تشتكي من عنف جسدي من زوجها وصل إلى حد كسر في الجمجمة، إلا أنها كانت تتحاشى طلب الانفصال لأنها كانت تظن أنه لا طريق إلا بالخلع ورد المهر، ولم تعلم أن هناك طريق الفسخ". وزادت: "الجهل بالإجراءات النظامية قد يبرر لأنه لا يتوقع من عامة الناس أن يعرفوا بكل الإجراءات النظامية، والتوعية في هذا تقع على عاتق الجهات المعنية، فمثلاً إجراء تعبئة الدعوى إلكترونياً لمن يكن هناك توعية متكاملة، فالبعض قد وصول إلى المحكمة ومن ثم عاد إلى المنزل للتعبئة".

فيما قال المحامي عبدالعزيز الطريقي: "تقنين الأحوال الشخصية هي مسألة محل أخذ ورد أمام الأجهزة العدلية وكذلك أمام جهات الإفتاء، ولكن هناك مشروع أمام وزارة العدل لتدوين الأحكام القضائية بمعنى أن المرأة تستطيع أن تعود إلى بعض الحالات السابقة، وتعرف بعدها كيف يتم البت في مثل حالاتها، إلى أن يتم البت في التقنين". وشارك في الندوة التي أقيمت في مركز الأمير سلمان الاجتماعي في الرياض، حشد كبير من الحاضرات وصلن إلى نحو 300 مشاركة، بعضهن كما عرفن بنفسهن وصلن من جدة والمدينة المنورة والقصيم ومناطق أخرى من المملكة.

مدير مركز أبحاث التوحد: المريض وأهله في سباق مع الزمن

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/925620>

الرياض - عبدالعزيز العنبر تصوير - عبداللطيف الحمدان
شدّد الدكتور هشام الضلعان مدير مركز أبحاث التوحد، على أهمية التدخل المبكر لعلاج التوحد عند الأطفال، موضحاً أن النمو اللغوي يبدأ في التكون عند الثانية من العمر ويتأسس في عمر الرابعة، ويكتمل في السادسة، ويصعب بعدها عليه اكتساب المهارات اللغوية، معتبراً أن المريض وأهله في سباق مع الزمن، وكلما تدخلوا مبكراً كانت النتائج والمخرجات أفضل.
وقال الدكتور الضلعان في محاضرة حملت عنوان: تطور النمو الطبيعي للطفل، إن تقييم مريض التوحد لا بد أن يكون عبر طبيب مخ وأعصاب ابتداءً، فالتوحد عبارة عن خلل في عمل الدماغ، ناتج من خلل في المحفزات الكيماوية التي تصدر من الدماغ ومستقبلاتها. وأضاف: "قد يكون ناتج تلوث بيئي ما، يسبب ضعفاً أو صعوبة في التكلم والتواصل مع الآخرين، ولا يمكن لتخطيط الدماغ أن يشخص التوحد، فالتخطيط الدماغى للأطفال وهم مستيقظون وهم نائمون يساعد في معرفة بعض أعراضه فقط".
وأشار إلى أن التخطيط أثبت وجود كهرباء زائدة في المخ لدى بعض الأطفال خلال النوم، وهؤلاء يتم معالجتهم ببعض الأجسام المضادة، وبعضهم يتحسن والكثير منهم لا يتغير، مضيفاً أن تخطيط المخ موصى به للطفل إذا كان يمتلك بعض المهارات اللغوية وفقدها، أو إذا كانت لديه قدرة على التواصل لكن تخاطبه قليل، أو لا يتكلم ولا يفهم الكلام الموجه إليه، للتأكد من أن ذلك مرتبط بخلل في كهرباء الدماغ.
واعتبر مدير مركز أبحاث التوحد، أن مراكز التأهيل والتدخل المبكر للتوحد في البلد قاصرة جداً ولا يوجد معايير تقويمية لأدائها، لكن كوضع مثالي لا بد أن يوجد بالمراكز اختصاصيون نفسيون وعلاج سلوكي وتخاطب وصعوبات تعلم، وأن يضع المركز خطة علاجية وتقييمية لكل طفل بحد ذاته، مؤكداً أن العلاج السلوكي هو التدخل الأمثل بالدرجة الأولى للأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد واضطراب فرط الحركة، فالعلاج الطبي والأدوية دورها أقل من 30 في المئة في التأثير.

مختص نفسي ينتقد ممارسات الآباء العنيفة ويضع بدائل

العقاب الجسدي المؤذي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/925640>

القطيف- منير النمر
حذر المختص النفسي في علاج الأطفال أحمد السعيد من استخدام العنف المفرط تجاه الأطفال، إذ يخلف ذلك مشاكل نفسية وجسدية للطفل، ما ينعكس على سلوكه المستقبلي، ورأى بأن ذلك يشكل "قدوة سيئة" في نهاية المطاف تتمثل في أسلوب الوالدين العنفي تجاه الطفل.

وخاطب حشداً من الآباء والأمهات في محاضرة أقامها أمس الملتقى النفسي الاجتماعي بالقطيف بعنوان "ابني عصبي كيف أتعامل معه"، وقال: "الأسلوب العنفي للأب أو الأهل أو الأقارب تجاه الطفل مؤذٍ له"، مستنداً على "يجب عدم التساهل من قبل الأهل لتلبية رغبات الطفل العدوانية، فضلاً عن معاملته باللين واللفظ في السلوك الخاطيء، إذ أن المعاملة اللينة تمثل تعزيزاً ومكافأة على السلوك الخاطيء"، بيد أنه شدد على عدم جدوى العقاب البدني، وأضاف "إنه لا يمثل حلاً فضلاً عن كونه ليس رادعاً كما أن الطفل لا يستوعب كون الألم رادعاً أو مانعاً لسلوكه الخاطيء، بدليل أن العقاب البدني قد يوصله لحد العلاج في المستشفى بيد أنه سرعان ما يعود لنفس التصرفات الخاطئة خلال فترة قصيرة جداً"، مشيراً إلى أن التعامل مع الطفل يكون من خلال مبدأ الربح والخسارة، إذ ينبغي معرفة شخصية الطفل لاختيار المحفزات أو المنفردات لديه، مضيفاً "هناك فرق بين العدوان والعصبية لدى الأطفال، فالعدوان، عبارة عن سلوك يصدر من الطفل يؤذي به الآخرين أو نفسه، سواء كان الإيذاء مادياً أو معنوياً، فردياً أو جماعياً، مباشراً أو غير مباشر، فيما العصبية، عبارة عن سلوك منفر انفعالي كالصرخ، وإزعاج الآخرين، بيد أن ذلك لا يترتب عليه إيذاء جسدي". وتابع "إن المشكلات السلوكية لا يُنظر لها ما لم تكن مستمرة ومتكررة، وتتسبب في حدوث الإيذاء".

وعن الوقاية قال: "تتمثل في الابتعاد عن النموذج السلبي واستبداله بالقدوة الحسنة، وتجنب الممارسات السلبية الخاطئة في التنشئة من قبل الوالدين والمربين سواء بالتدليل المفرط أو القسوة، ومراقبة الطفل وإبعاده عن المشاهدات والألعاب المثيرة والعنف، وعدم الاكثار من التدخل في سلوكيات الأطفال أو تحديد سلوكياتهم أو حركتهم أو التعدي على ممتلكاتهم وتخريبها كنوع من العقاب". وتابع "إعطاؤهم فرصة لتفريغ طاقتهم من خلال اللعب وتنمية شعور السعادة والمرح لديهم، وعدم الظهور أمام الطفل بمظهر الضعف والاستسلام إذ أنه من أساليب العلاج، كذلك وضع حد لصرخ الطفل وعنفه للحصول على ما يريد، عدم استثارة الغيرة لدى الأطفال أو الاستهزاء بهم".



مبادرات استراتيجية للتصدي للتحديات التي تواجه المواطنين في

الحصول على السكن اللائم

د. الضويحي: توجهنا ضمان تكافؤ الفرص لجميع فئات السكان

في الحصول على السكن اللائم.. ونستهدف المواطنين الأكثر استحقاقاً

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/925737>

الرياض - واس

ترأس وزير الإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي، وفد المملكة العربية السعودية، والوفد العربي المشارك في أعمال الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي «العدالة في التنمية الحضرية.. مدن من أجل الحياة» في مدينة ميدلين بكولومبيا خلال الفترة 5 - 11 أبريل 2014م. وأوضح وزير الإسكان في كلمة ألقاها بهذه المناسبة أن المملكة العربية السعودية تعد من إحدى الدول العربية التي خططت خطوات سريعة وواثقة لتحقيق العدالة والمساواة في توفير السكن اللائق، مؤكداً تطلع الجميع إلى الوصول لمناقشات ثرية مع الخبراء والمتخصصين، والاستفادة عبر صياغة الأفكار والاقتراحات التي تخدم قطاع الإسكان في العالم أجمع. وأفاد أن مجلس وزراء الإسكان العرب قام بتعريف المساواة في الحصول على السكن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) كأهم أولوياته، مبيناً أنه نتيجة لذلك

قرر المجلس في جلسته الـ 27 المنعقدة عام 2012 إقامة المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتطوير الحضري، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT)، لافتاً إلى أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) بالتعاون فنياً مع المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتطوير الحضري قرر في جلسته الـ 24 معالجة القضايا ذات الصلة بالتنمية الحضرية في القضايا العامة والإسكان على وجه الخصوص. وأبان الدكتور الضويحي أن المملكة قامت مؤخراً بالتركيز على تطوير ودعم قطاع الإسكان، مما انعكس على الأهداف التنموية لقطاع الإسكان التي وردت في خطة التنمية التاسعة 2009 - 2014، إلى جانب الدعم السخي الذي يقدمه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- لتوفير منتجات إسكانية مختلفة للمواطنين لاستيعاب النمو المتزايد في الطلب، مفيداً أن المملكة قامت باتخاذ خطوات عملية لمعالجة القضايا المتعلقة بالأحياء الفقيرة وتطويرها، حيث تم في هذا السياق تأسيس العديد من الشركات من قبل البلديات في مناطق مختلفة في جميع أنحاء المملكة وذلك للتصدي لقضية العشوائيات بطريقة فعالة. وقال وزير الإسكان الدكتور شويش بن سعود الضويحي: تشارك المملكة العربية السعودية حالياً في إعداد ومراجعة الاستراتيجية الحضرية للدول العربية، بالإضافة إلى ذلك قامت المملكة بتطوير رؤية شاملة وخطة واضحة لتنظيم قطاع الإسكان في المملكة على المدى القصير والطويل من خلال تطوير «الاستراتيجية الوطنية للإسكان»، التي تتماشى مع الاستراتيجيات الأخرى ذات الصلة وأهمها استراتيجية الإسكان العالمية 2025م التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث درست بعق التحديات التي تواجه المواطنين في الحصول على السكن اللائق ووضعت مبادرات استراتيجية للتصدي لهذه التحديات مع الأخذ بعين الاعتبار السياق المحلي للمملكة والتجارب والخبرات العالمية، مشيراً إلى أن أحد أهم مبادئ التصميم الرئيسية التي اعتمدت هو ضمان تكافؤ الفرص لجميع فئات السكان في الحصول على السكن اللائق من خلال سوق إسكان مستدام ومستقر. وأضاف قائلاً: لقد أوصت الاستراتيجية باستهداف المواطنين الأكثر استحقاقاً للدعم السكني وذلك بتوفير السكن اللائق لهم من خلال مختلف المنتجات المصممة لتلبية الاحتياجات المختلفة، إلى جانب توصية الاستراتيجية بالشراكة الفعالة مع القطاع الخاص، حيث تعمل الحكومة كمنظم ومشروع لقطاع الإسكان وتوفير المناخ اللائم للقطاع الخاص للقيام بدوره بفعالية. وأوضح وزير الإسكان أن كل هذه التوصيات ستسهم في خلق بيئة عمل أكثر ديناميكية تسمح بتسريع تسليم المساكن بأسعار معقولة سواء على الأراضي المملوكة للدولة أو على الأراضي المملوكة للقطاع الخاص، مفيداً أنه بناء على هذه التوصيات تقوم الوزارة حالياً بتنفيذ الإطار التنظيمي اللائم لتنظيم آليات الشراكة مع القطاع الخاص وتقديم مجموعة من الحوافز التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص للدخول في هذه الشراكة، إلى جانب عزمها على إنشاء الذراع التنفيذية من خلال شركة لأغراض السكن وذلك لتوفير المزيد من المرونة لتفعيل وتوسيع الشراكات مع القطاع الخاص.

وزارة الإسكان عازمة على إنشاء ذراع تنفيذية من خلال شركة لأغراض السكن

وأفاد أن وزارة الإسكان أطلقت برنامجين وطنيين مهمين من شأنهما أن يسهما في تنظيم قطاع الإسكان «برنامج آلية الاستحقاق والأولوية التي تستهدف توفير السكن اللائم للأسر السعودية، الذي يحدد الأسر المؤهلة للحصول على المنتجات السكنية المدعومة ويحدد أولوياتها وفقاً لعدة معايير تغطي الجوانب المالية والاجتماعية والصحية من خلال برنامج الكتروني واضح وشفاف لضمان المساواة لجميع فئات المواطنين، وبرنامج شبكة الإيجار الذي يهدف إلى تنظيم وتطوير قطاع تأجير المساكن في المملكة، حيث يستهدف ضمان حقوق المستأجرين، والملاك، والسماسة، وتسهيل وصول المستأجر لسوق الإيجار بطريقة منظمة ومريحة»، لافتاً إلى أن البرنامج الثاني يتم من خلال منصة الكترونية على شبكة الإنترنت تتيح التحقق من البيانات، وتشمل مجموعة من الخدمات مثل تسجيل العقود والمدفوعات الإلكترونية، وهو ما يعزز الثقة في قطاع تأجير المساكن ويشجع زيادة الاستثمار في القطاع، مما يساعد المواطنين الذين لا تنطبق عليهم شروط الدعم السكني للعثور على فرص تأجير مناسبة. وأشار معاليه إلى أن توفير منتجات سكنية مختلفة للمواطنين وفقاً لآليات وأولويات الأهلية، وإصدار اللوائح المالية للرهن العقاري يوفر المرونة الكافية لتطوير برامج الإسكان المختلفة التي تلبي الاحتياجات المختلفة، ويسهم في التركيز على توفير البنية التحتية وزيادة مخزون الأراضي لمواكبة الاحتياجات المتزايدة من السكان، مفيداً أن الوزارة قامت بتوفير عدد من الوحدات السكنية في جميع مناطق المملكة لتلبية الحاجة الفورية للإسكان، وذلك بهدف أن تكون الوحدات موزعة توزيعاً عادلاً لمختلف مناطق المملكة من خلال منهجية تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية في مختلف المحافظات على أساس عدة معايير تتماشى مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) بشأن احتياجات الإسكان.

مواطنون يطالبون ÷ الصحة × بمزيد من الجهود الوقائية

نقص برامج التوعية عن "الفيروس" يساعد على انتشاره

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014 م

[اضغط هنا](#)

عبدالله البارقي - جدة تصوير- إبراهيم عسيري

كشف استطلاع قامت به «المدينة» أمس عن تدني ثقافة بعض المواطنين حول مرض «كورونا» الذي بدأ يغزو مدينة جدة هذه الأيام، وشكل هاجس خوف وقلق لدى الكثير، لا سيما أن معظم المصابين به من الأطباء والمرضى والممارسين الصحيين،

وطالب مواطنون التفت بهم «المدينة» في الاستطلاع وزارة الصحة، ببذل مزيد من الجهد لمكافحة المرض وإعداد برامج توعوية وتكثيف الاستعانة بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.. في الوقت الذي أكد فيه أحد الصيادلة الذين التفت بهم «المدينة» عدم الإقبال على الكمادات في ترجمة لنقص الوعي عن خطورة هذا المرض، مؤكدين أن التوعية أمر مهم جداً للوقاية منه.

المواطن عمرو الإمام قال: هو مرض موجود منذ فترة طويلة (وكان يتعالج من ذاته)-هكذا قال- ولكن أصبح الآن تطور جيني لنفس الفيروس مما أدى إلى أن المضادات الحيوية داخل جسم الإنسان لا تستطيع مقاومة هذا الفيروس ومن الأشياء التي تساعد على انتشار هذا الفيروس سوء الأغذية أو الأغذية ذات الطفرة الجينية أو أن تكون هذه الأغذية من أماكن يقل فيها مستوى النظافة والتعقيم، مطالباً وزارة الصحة بعمل تعاون مع مراكز أبحاث متخصصة لإيجاد علاج مخصص لهذا الفيروس وعمل برامج توعية ضخمة لتوعية عامة الناس عن هذا الفيروس.

وقال عبدالعزيز الغامدي: إنه لا يعرف عن فيروس «كورونا» إلا أنه مرض جديد ينتقل عن طريق التنفس وأنه معدٍ، مؤكداً أن لا يملك أي فكرة عن أعراض هذا المرض المنتشر أو طرق الوقاية من هذا الفيروس والحماية منه، حاثاً وزارة الصحة بعمل برنامج وقائي مكثف ونشره لتوعية الناس عن مخاطر هذا الفيروس الفتاك وذلك لتفادي الوقوع به بعد مشيئة الله تعالى.

في الوقت الذي أكد فيه عبدالله الشمراني: لا يوجد لديه فكرة كافية عن هذا الفيروس إلا أنه سمع أنه منتشر في هذه الفترة وهو فيروس خطير وقد يحدث الوفاة لا سمح الله..

وأضاف: حين يكون هناك مرض خطير كهذا المرض لابد من نشر برامج توعيه وتثقيفية عن هذا المرض وطرق الوقاية منه والعلاج حين يصاب به أحد لا سمح الله وبثها من خلال القنوات التلفزيونية أو المحطات الإذاعية أو من الصحف اليومية بشكل دوري إلى أن يعي الناس مدى خطر وأهمية الوقاية من هذا الفيروس.

طلال السندي يقول: إن (كورونا) مرض يصيب الجهاز التنفسي ويحدث التهاباً بالرئة وقد يؤدي إلى حدوث الوفاة لا سمح الله والتوعية الحالية حول هذا الفيروس في الغالب تكون داخل المستشفيات والمرافق الصحية ولا بد من نشر هذا التوعية عبر وسائل الإعلام إلى أن تصل إلى أكبر شريحة ممكنة من المواطنين وذلك لتفادي الإصابة ومعرفة الطرق السليمة للتعامل مع هذا الفيروس.

أما فهد العتيبي فقال: إن خطر هذا الفيروس يبدأ بعدم معرفة أغلب المواطنين عن هذا الفيروس وعدم معرفتهم بأعراض هذا الفيروس التي قد تتم معالجتها في بداية مراحله وقد تكون الوقاية منه عن الابتعاد عن الأماكن العامة ولبس الكمادات الواقية لتجنب الإصابة به ولا بد من وزارة الصحة أو الجهات المعنية نشر برامج توعية تساهم في التعريف بهذا الفيروس والحد من انتشاره.

ومن جانب آخر أكد الصيدلي عصام الدين حسن أنه لم يلاحظ أي إقبال على الكمادات الواقية أو ما يشبهها وكان الوضع يبدو طبيعياً لديهم، وعلل ذلك بقوله: وذلك يعود إلى أن بعض المواطنين على غير معرفة بخطر انتشار الفيروس الذي يصيب الجهاز التنفسي وينتقل عن طريق التنفس..

وقال: إن على وزارة الصحة عمل برنامج توعية شاملة عن الفيروس لتفادي الإصابة منه، بعد مشيئة الله، وكذلك لعدم وجود علاج خاص إلى الآن لهذا الفيروس وأن أعراض هذا الفيروس تكون مشابهة لأعراض نزلات البرد فقد يكون هناك عدم اهتمام من الأشخاص المصابين به ويتم عن طريقهم نشر الفيروس للمقربين منهم وزيادة نسبة أعداد المصابين به.



مشروع لتشغيل السجناء برواتب مجزية بعد انتهاء الحكومية في الشرقية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 جماد ثاني 1435هـ - 10 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

أحمد الشهري - الدمام
كشف رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسره «تراحم» بالمنطقة الشرقية عبدالله بن محمد آل سليمان عن حزمة من المشروعات للسجناء والمفرج عنهم في سبع إصلاحيات بالمنطقة، وعدد بعض من تلك المشروعات منها مشروع ترميم المصاحف والذي بدأ بالفعل في إصلاحيات الدمام، ومشروع إنشاء مصنع لتدوير الورق، ومشروع حفظ النعمة، ومشروع تعليم السجناء على قيادة مركبات النقل الثقيل ومنحهم رخص للعمل بها بعد قضاء محكوميتهم في الوقت الذي تقدمت العديد من الشركات الكبرى برعاية هذا المشروع الذي سيتم العمل به قريباً ويتضمن رواتب وحوافز مجزية، إلى جانب مشروع مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بشأن تأهيل السجناء وأسره نفسياً بعد خروج السجناء من الإصلاحيات وتوقيع عدد من الاتفاقيات مع البنوك والمؤسسات لتوفير قروض ميسرة حسنة السداد إلى جانب توفير فرص عمل لأسرة السجناء.

وأكد خلال مؤتمر صحفي مساء أمس الأول بمناسبة انطلاق الملتقى السنوي السابع للجان الوطنية للسجناء بالمملكة والذي سيقام بالمنطقة الشرقية خلال الفترة من 15- 16 من الشهر الجاري وتستضيفه «تراحم» الشرقية برعاية وتشريف صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف أمير المنطقة الشرقية ومعالي وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين رئيس اللجان الوطنية لرعاية السجناء بالمملكة أن ميزانية اللجنة العام الحالي 1435هـ بلغت 12 مليون ريال من متبرعين ورجال أعمال ومؤسسات وشركات لتسيير برامج اللجنة بالمنطقة، إلا أنه عاد وطالب في ذات السياق بزيادة ذلك الدعم لاسيما وأنه يقع على عاتق اللجنة برامج وفعاليات رعاية السجناء وأسره والمفرج عنهم سواء من الناحية الاجتماعية أو النفسية أو الصحية أو التعليمية أو التدريبية.

وقال آل سليمان: يجري العمل الآن على افتتاح فروع جديدة للجنة في مناطق ومحافظات الشرقية إلى جانب مناطق الدمام والخبر والجبيل وحفر الباطن والأحساء والقطيف.

وبيّن أن اللجنة ترعى 500 أسرة حالياً ويقدم لهم الدعم المادي، حيث يحصل كل فرد من أفراد أسرة السجناء على ما لا يقل عن 400 ريال شهرياً إلى جانب توفير بطاقات إلكترونية تشحن بمبلغ 1000 ريال شهرياً للتبضع من أسواق العثيم بخم يصل إلى 10% لكل أسرة نزّل.

تأمين صحي لأبناء الموظف دون الـ 25 والبنات غير المتزوجات منافع البوليصة التأمينية تتضمن الحمل والولادة لمن تم التعاقد معهم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 جماد ثاني 1435هـ - 10 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

نايف الحربي- الرياض
كشف مجلس الضمان الصحي، أن اللائحة التنفيذية الجديدة تتضمن عن شمول منافع البوليصة التأمينية الحمل والولادة، لمن تم التعاقد معهم، بغض النظر عن صيغة عقد التوظيف وعلاج الأطفال المولودين عن طريق عمليات الإخصاب الاصطناعي أو المنشطات.

وقال مدير إدارة الدراسات والبحوث بمجلس الضمان الصحي علي القحطاني: إن اللائحة نصت على إلغاء تأهيل شركة التأمين، التي يثبت أنها تعمدت أو سمحت أو سهلت أو ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إصدار وثيقة تأمين صحي لا يقابلها خدمات صحية حقيقية ويصدر قرار إلغاء التأهيل من قبل رئيس المجلس، مسبباً من الأمانة العامة، ويجوز أن يتضمن القرار النص على مدة معينة تُمنع فيها الشركة من العمل في مجال التأمين الصحي، ويحق للمجلس في حالة وجود تجاوزات لدى أي طرف من أطراف العلاقة التأمينية، إيقافه لفترة زمنية محددة عن مزاوله أعمال الضمان الصحي التعاوني.

وأضاف أن اللائحة فصلت ضوابط التأمين الصحي بالنسبة للأسر، فإذا كان العامل ذكراً، يشمل التأمين الصحي زوجته (أو زوجاته) وجميع أولاده دون سن 25 وبناته غير المتزوجات، أما إذا كانت العاملة متزوجة، فيشمل التأمين زوجها إذا كان يعمل في قطاع حكومي مستثنى من الخضوع للتأمين الصحي الإلزامي، أو كان يعمل بقطاع آخر لا يوفر له التأمين الصحي الإلزامي، أو كان لا يعمل، ويشمل التأمين الزوجة العاملة في هذه الحالة أيضاً وأبنائها الذكور حتى سن 25 والبنات غير المتزوجات.

وكانت اللجنة التنفيذية للتأمين واللجنة العامة للتأمين بالتعاون مع مجلس الضمان الصحي التعاوني عقدت اللقاء الموسع مع 45 من المديرين التنفيذيين ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام الطبية في 28 شركة تأمين صحي للاطلاع على آخر المستجدات في صناعة سوق التأمين الصحي ومنها التعديلات الأخيرة، التي تم اعتمادها على اللائحة التنفيذية للضمان الصحي التعاوني والوثيقة الموحدة، إضافة إلى الرؤى المستقبلية لمشروعات وخطط التطوير لنشاط التأمين والرد على كل الاستفسارات في مجال الاختصاص.

وقال الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني الدكتور عبدالله بن إبراهيم الشريف، إن هذا اللقاء يأتي ضمن اهتمام مجلس الضمان الصحي لتذليل كل الصعاب، التي تواجه قطاع التأمين الصحي وتحسين بيئة العمل بين أطراف العلاقة التأمينية من مقدمة الخدمات الصحية المعتمدين وشركات التأمين الصحي المؤهلة وتعزز الوعي بنظام الضمان الصحي ولائحته التنفيذية.

وأوضح أن المجلس يقوم بمراجعة وإجراء التعديلات على اللائحة التنفيذية كل 3 سنوات أو كلما دعت الحاجة لتحقيق متطلبات تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني وتوظيف مخرجات تطبيق نظام الضمان الصحي لغرض تطوير اللائحة والوثيقة كذلك مواكبة مستجدات سوق التأمين الصحي ومواكبة ما يصدر من تشريعات في مجال التأمين وأثره على سوق التأمين الصحي.

قسم نسائي لتسهيل تواصل المواطنين مع وزير الداخلية إلكترونيا

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140410/Con20140410690908.htm>

منصور الشهري (الرياض)
تنفيذا لأوامر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - وإيماناً منه باستقبال كافة شرائح المجتمع والاستماع لهم، أمر وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بافتتاح قسم نسائي خاص بمراكز الاستقبال والتواصل الإلكتروني في مكتب وزير الداخلية لاستقبالهن عبر الاتصال المرئي وذلك بإدارة نسائية كاملة. ويأتي ذلك لتوفير العناية على المواطنات بمراكز «إلكترونية» لمقابلة سمو وزير الداخلية للاستماع لكافة الشكاوى والطلبات المقدمة من قبل المواطنات والمقيمات عبر طاقم نسائي سعودي يعمل على تقديم الخدمات للمرأة المواطنة والمقيمة على حد سواء.
ويعد مركز الاستقبال والتواصل الإلكتروني «القسم النسائي» هو قناة تواصل حديثة ومتطورة بين سمو وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف والمواطنات لاستقبال الشكاوى والطلبات والبت فيها فوراً، وتكليف فريق العمل لمتابعتها شخصياً لإنهائها.
حيث سخرت الطاقات البشرية والفنية لاستقبال المواطنات في مراكز الاستقبال والتواصل الإلكتروني والمجهزة بقاعات تضم أحدث تقنيات التواصل المرئي الآمن والفوري بالصوت والصورة.
يشار إلى أن مراكز الاستقبال والتواصل الإلكتروني في مكتب سمو وزير الداخلية تتخذ شعار (وصول أسهل وإنجاز أسرع)، و(وقتكم ثمين ونحن نقدره) هدفاً لها إذ تتيح للمواطنات والمواطنات جملة من الخدمات المميزة التي توفر عليهم عناء السفر من مناطق بعيدة لمراجعة مقر الوزارة أو لتقديم موعد لمقابلة سمو الوزير حيث يمكن الوصول إلى هذه المراكز بكل يسر وتسجيل موعد لمقابلة وزير الداخلية عبر لقائه الأسبوعي المعتاد في مكتبه مع المواطنين أو من خلال الالتقاء مباشرة بسموه عبر هذه التقنية عن بعد، إذ تصل المستفيد رسالة على هاتفه الجوال بموعده مع سمو الوزير محدداً فيها اليوم والتاريخ والوقت.
ويمكن الاستفادة من هذه الخدمة عن طريق زيارة مراكز الاستقبال والتواصل الإلكتروني بمدينة الرياض أو بمحافظة جدة أو من خلال الهواتف المخصصة لتقديم كافة الخدمات مجاناً دون تحمل تكلفة الاتصال على الرقم (8004399999).

مناقشة نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140410/Con20140410690928.htm>

عبدالله الغامدي (الرياض)

ناقشت وزارة الخدمة المدنية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في لقاء توعوي أمس، نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية المشتمل على 16 مادة، إلى جانب تفعيل شعار «معا ضد الجرائم المعلوماتية» من خلال عدة نشاطات مختلفة منها تحميل البرامج غير الموثوقة، تسريب الخطابات السرية ونشرها، التشهير وانتحال الشخصية والابتزاز والاحتيال عبر الإنترنت واختراق المواقع الإلكترونية.

اللقاء التوعوي عقد بمقر الوزارة الرئيسي، بمشاركة مدير عام العلاقات العامة والإعلام والمتحدث الرسمي للهيئة سلطان بن محمد المالك والمستشار القانوني للهيئة محمد بن خلف الغامدي والمهندس سليمان السمحان مستشار أمن المعلومات في الهيئة وغسان بن محمد عبدالقادر مسؤول حملات التوعية.



• التسليف: يحق للمطلقة والأرملة الاستفادة من القروض

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140410/Con20140410690947.htm>

عبد الخالق ناصر الغامدي (الباحثة)
هل يحق للأرملة والمطلقة أن تستفيد من قروض الأسرة والترميم؟
بنك التسليف أوضح أن اللائحة الجديدة في رفع القروض لبنك التسليف تبدأ منتصف شهر جمادى الآخرة القادم وذلك بمبلغ 60 ألف ريال حيث يحق للأرملة والمطلقة أن تستفيد من تلك القروض مثل قرض الأسرة أو الترميم حيث بالإمكان الدخول لموقع البنك عبر الشبكة الإلكترونية ومعرفة التفاصيل أكثر، أيضاً هناك قرض مشاريع أخرى تتبع لمعهد ريادة، وقال إن المتقدم أصبح يدخل عبر البوابة من مقر عمله أو بيته ويطلع على الشروط ومن ثم يسجل.



التحقيق في تأخير وتعطيل معاملة مواطن

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140410/Con20140410691115.htm>

خالد الجابري (المدينة المنورة)
تحقق إمارة المدينة المنورة مع أحد رؤساء المراكز قام بتأخير وتعطيل معاملة مواطن يسكن في إحدى القرى التابعة للمركز. وكان المواطن ماهر عبدالله محمد الديبسي قد تقدم بشكوى لإمارة المدينة متهما فيها رئيس مركز قريته بالتسبب في تأخير معاملته. وقال المواطن في شكواه (حصلت «عكاظ» على صورة منها): تقدمت بطلب إيصال التيار الكهربائي الذي قمت بختمه من شيخ القبيلة وعند توجهي إلى مركز (أميرة) فوجئت برفض رئيس المركز التصديق على الختم وبعدها اتجهت إلى محافظ العيص وابلغته بما تم فأعادني إلى رئيس المركز مرة أخرى فتحجج بضرورة تشكيل لجنة للمزرعة، علماً بأننا حصلنا على قرض خاص للمزرعة من البنك الزراعي ورئيس المركز على علم بذلك، وبالاتصال على رئيس مركز العيص أبدى استغرابه من تعنت رئيس المركز، فتقدمت بشكوى لإمارة المدينة المنورة.

«عكاظ» علمت من مصادر لها أن وكيل إمارة المدينة المنورة قام بتحويل شكوى المواطن للمتابعة في الإمارة للتحقيق فيها.

التأمينات تلزم أصحاب العمل بالإفصاح عن الأجر الأساسي وبدل السكن والعمولات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140410/Con20140410690951.htm>

ماجد الصقيري (المدينة المنورة)

حددت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يوم الجمعة الثامن من شهر شعبان القادم موعداً نهائياً لتقديم معلومات إضافية عند تسجيل المشترك السعودي في نظام المؤسسة، وبحسب الخطاب الذي حصلت (عكاظ) على نسخة منه، فإن المؤسسة ألزمت جميع أصحاب العمل بالإفصاح عن عناصر الأجر التالية (الأجر الأساسي) و(العمولات الشهرية) و(بدل السكن الشهري)، وغيرها من البدلات الأخرى وذلك عند قيام صاحب العمل بتسجيل مشترك سعودي، وذكرت المؤسسة بأن عناصر الأجر الخاضعة لاحتساب أجر الاشتراك هي جميع العناصر المشار إليها ما عدا البدلات الأخرى، وأكدت المؤسسة أنه لن تقبل أي عمليات تسجيل للمشاركين السعوديين ما لم يتم الإفصاح عن عناصر الأجر الجديدة التي تمت إضافتها للنظام، وسوف يتم تطبيقها بعد نحو ٥٧ يوماً.

ومن جهة أخرى، افتتح محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن عبد الرحمن القويز صباح أمس أعمال الندوة الحادية عشرة لأجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحت عنوان (التوجهات الحديثة في تقديم خدمات التأمين الاجتماعي من خلال القنوات الإلكترونية) التي تعقد بمدينة الرياض. وبهذه المناسبة صرح مدير عام الإعلام التأميني والمتحدث الرسمي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبدالله بن محمد العبد الجبار بأن إقامة هذه اللقاءات الدورية تهدف إلى تطوير فعالية أداء التقاعد والتأمينات في المنطقة وتقديم الخدمات التأمينية المتطورة التي يستحقها مواطنو دول المجلس كما تشكل فرصة كبيرة لتبادل وجهات النظر، والبحث في كل ما يمكن طرحه من حلول ورؤى مشتركة للوصول إلى الغايات التي ننشدها جميعاً.

الجدير بالذكر أن عدد السعوديين العاملين في دول مجلس التعاون في القطاع الخاص المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية وفقاً لنظام مد الحماية التأمينية بلغ حتى نهاية شهر ديسمبر 2013م (1825) مشتركاً. وتحتل دولة الكويت المرتبة الأولى من حيث عدد المسجلين بعدد (1145) مشتركاً سعودياً، تأتي بعدها مملكة البحرين بعدد (279) مشتركاً، ثم دولة قطر (190) مشتركاً، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة (159) مشتركاً، وأخيراً سلطنة عمان (52) مشتركاً.



جاوباً مع شكواها لـ "سبق" من الحسم من راتبها مقابل إجازة رعاية "تعليم تبوك" يفتح تحقيقاً في حسم 9 آلاف ريال من راتب معلمة

المصدر: جريدة سبق الخميس 10 جماد ثاني 1435هـ - 10 أبريل 2014م

<http://sabq.org/S8Wfde>

نواف الغضوري - سبق - تبوك: تجاوباً مع ما نشرته "سبق" بشأن شكوى معلمة في تبوك، فوجئت بحسم مبلغ تسعة آلاف ريال من راتبها شهرياً مقابل إجازة رعاية مولود، وجّه المدير العام للتربية والتعليم بالمنطقة الدكتور محمد بن عبد الله اللحيدان قسم المتابعة بفتح تحقيق مفصل بشأنها. وطالب اللحيدان قسم المتابعة بتعليم تبوك بفتح تحقيق مفصل في موضوع المعلمة، مؤكداً حرصه واهتمامه الشخصي بهذا الموضوع، وأنه محل عنايته ودعمه لحقوق المعلمة المستحقة كافة، والتأكيد على سرعة معالجة هذا الأمر بالطرق النظامية.



"الخزاعي" لـ "سبق": وزارة العدل صاحبة القرار في نقل النزلاء الهلال الأحمر العراقي مستعد لاستقبال أهالي السجناء السعوديين

المصدر: جريدة سبق الخميس 10 جماد ثاني 1435هـ - 10 أبريل 2014م

<http://sabq.org/K5Wfde>

عبد الله البارقي- سبق- الرياض: كشف الأمين العام للهلال الأحمر العراقي، محمد الخزاعي، أن مشروع زيارة السجناء بين المملكة والعراق، أصبح في مراحله الأخيرة بعدما تبناه الهلال الأحمر السعودي ونظيره العراقي، حيث حصل المشروع على الموافقة بشأنه من الجهات المعنية في البلدين. وقال "الخزاعي" لـ "سبق": "هناك موافقة صدرت في السابق، وعلى أساسها تم استخراج تأشيرات الزيارة للأهالي العراقيين إلا أن هذه الزيارة تأجلت بناء على طلب الهلال الأحمر السعودي، دون معرفة الأسباب، وعلمنا أنه سيتم تحديد موعد آخر في وقت لاحق".

وأضاف: "قمت بزيارة السجناء السعوديين في العراق وجهزت تقريراً عنهم وأرسلته إلى الهلال الأحمر السعودي". وأردف: "الهلال الأحمر العراقي على استعداد لتسهيل كافة الإجراءات المتعلقة بزيارة الهلال الأحمر السعودي أو أهالي السجناء السعوديين في العراق، لكن لا بد من أن يُسمح لأهالي السجناء العراقيين بزيارة أبنائهم في المملكة". وتابع "الخزاعي": "مدة الزيارة ستكون يوماً واحداً لإعطاء الفرصة لذوي السجناء بلقاء أبنائهم. وبخصوص إمكانية نقل السجناء السعوديين إلى سجن سوسي في إقليم كردستان بسبب الأوضاع الأمنية في بغداد وقرب إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية، قال "الخزاعي": "من يملك صلاحية البت في هذا الموضوع، وزارة العدل العراقية وليس من اختصاص الهلال الأحمر إصدار قرار بهذا الصدد". وعن موعد الزيارتين المرتقبتين؛ أكد "الخزاعي" أن الجانب العراقي مستعد لهذه الخطوة وينتظر ردّ الهلال الأحمر السعودي.

الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

صباح أبو زنادة: "الصحة" تتلاعب بنتائج "كورونا" وتغيب الحقائق عن الأطباء والمصابين

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014
http://www.aleqt.com/2014/04/10/article_840178.html

متعب الروقي من جدة أكدت لـ "الاقتصادية" صباح أبو زنادة استشارية التمريض، ومشرفة حملة تنظيم التمريض السعودي، أن وزارة الصحة تغيب الحقائق فيما يخص حالات الإصابات بفيروس كورونا، ولا تكشف نتائج التحاليل للإصابات المشتبه فيها للأطباء والممارسين الصحيين المتابعين للحالات، حيث إن الوزارة تكتفي بإبلاغ الأطباء شفويا بنتائج التحاليل سواء كانت إيجابية أم سلبية. وبينت أبو زنادة، أن نتائج تحاليل الحالات التي يشتبه فيها عند خروجها لا توضع في ملف المريض، كما هو متعارف عليه في أي مرض كان، حيث إن الوزارة تخفي نتائج التحاليل عن الأطباء والممارسين الصحيين، وتكتفي بإبلاغهم شفويا بذلك، وهو ما يعد مخالفا لنظام السجلات الطبية، إضافة إلى أن الوزارة تقوم بتشخيص بعض حالات المرضى المصابين بمرض كورونا على أنهم مصابون بالتهاب حاد في الرئة وهو أحد المضاعفات التي يسببها "كورونا"، وذلك يعد تزويرا في التشخيص والتقارير الطبية وإخفاء للحقائق. وشددت أبو زنادة، على أنه لا بد أن تشكل لجنة تضم جميع القطاعات الصحية كافة وليست الوزارة وحدها وتضم منظمة الصحة العالمية ومركز الأوبئة كأعضاء في اللجنة، حتى نستطيع التحكم في هذا الفيروس قبل أن يتحول إلى وباء ويمنع السفر إلى المملكة. وأفادت أبو زنادة أن المركز الإقليمي للمختبرات يتأخر جدا في نتائج تحاليل فيروس كورونا، حيث إن التأخير يصل إلى أسبوع كامل، بينما من المفترض ألا يستغرق 24 ساعة للكشف عن النتيجة، وهذا ما يسبب تأخرا في الكشف عن المرض لدى بعض الحالات التي قد تتسبب في نقل العدوى لأشخاص آخرين. مطالبة بدعم المركز بأيدي عاملة وأدوات، لكي يتم فحص جميع مراجعي المستشفيات ممن لديهم الأعراض. وأوضحت أبو زنادة، أن الوزارة لن تستطيع السيطرة على انتشار الفيروس بالطريقة الحالية التي تتعامل بها من تكتم على حالات الإصابات وافتقارها للشفافية حيال الفيروس وانتشاره. مبينة أن الوزارة هي التي تسببت في حالة الرعب في المجتمع من هذا الفيروس، لعدم نقلها الحقائق كما يجب.

إنهاء مشكلة البدليات.. والحاجة لفكر إداري جديد

المصدر: جريدة الرياض الأحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/924614>

عبدالرحمن الخريف

"سخلق الملفات الثلاث قريباً بإذن الله لننتفرغ لأعمال الوزارة الأخرى" هذا ما ذكره سعادة وكيل وزارة التربية والتعليم للشؤون المدرسية الدكتور سعد آل فهيد بالمؤتمر الصحفي الذي عقدته الوزارة بعد صدور الأمر السامي الكريم بإنهاء مشكلة تعيين المعلمات البدليات وخريجات الكلية المتوسطة ومعاهد المعلمات، حيث عبر بوضوح كيف انشغلت وزارته لسنوات بمشاكل أخذت جهد كبير من مسؤوليها وعلى حساب مهام رئيسة للوزارة، وكنت أتمنى أن سعادتة أوضح الأسباب الحقيقية لنشوء تلك المشاكل منذ البداية ليعلم جميع مسؤولي جهاتنا أين يكمن الخلل بالمشاكل التي تواجهها جهاتهم وتأخذ الكثير من جهدهم وتتعدد الأوامر السامية التي تصدر بحلها!

ومع الأمل هذه المرة بانتهاء مشاكل المعلمات والخريجات وعدم ظهور استثناءات وشروط معيقة تؤخر حلها، فإن أهمية هذا الموضوع كونه نموذجاً لملفات شائكة حالياً بجهاتنا مازالت تدرس لسنوات من عدة لجان وبدون التوصل لحلول جذرية، فالمتابع لملفات تعيين المعلمات والخريجات سيدجد أنها أشغلت جهات حكومية والرأي العام عدة سنوات وتحولت لأزمة وتجمعات نسائية أمام الوزارات وتناولتها الصحف والبرامج الفضائية على الرغم من صدور عدد من الأوامر السامية بشأنها، إلا أنها لم تحل! فتلك المشاكل ماكان يجب أن تبرز أساساً لو توفر فكر إداري واع بجهاتنا يتعامل بواقعية معها ويحقق التوجيهات السامية بتذليل المصاعب أمام المواطنين.

فمعرفة السبب الذي يقف خلف طول وتشعب تلك الملفات والعمل على تلافيه سيحل الكثير من المشاكل الحالية بجهاتنا سواء المتعلقة بمواطنين أو خريجين أو رجال أعمال وشركات.. الخ ويحد أيضاً من نشوء العديد من المشاكل وذلك عندما تتخلص جهاتنا من فكر التبعية لجهات أخرى مالية وغيرها بتوصيات اللجان التي تشكل لمعالجة المشاكل واللامبالاة بحقوق المنتمي للجهة أو المستفيد من خدماتها، فالسبب في مشكلة وزارة التربية والتعليم بكل بساطة يتعلق بتخليها عن دورها في معالجة مشكلة تتعلق بمعلمات تخرجن من كليات ومعاهد تابعة للوزارة ومعلمات عملن بعقود كمعلمات بدليات، وبدلاً من تبني مشكلتهن مع اللجان المشتركة مع وزارة المالية والخدمة المدنية، تم تجاهل إيجاد حل لهن باعتماد وظائف فورية لهن واعتبارها مشاكل خاصة بالمعلمات والخريجات، بل انه عندما صدر أكثر من توجيه سام لدراسة مشكلتهن وجدنا المعوقات في توصية اللجان وصدمنا بعدم شمول الأوامر السامية الصادرة بها والتي خلقت مشاكل جديدة وعلى رأسها الاستثناء والتأجيل والتقسيم في التعيين وعلى مدى (3) سنوات اعتباراً من عام قادم ولخريجات مضى على تخرجهن أكثر من (15) عاماً! أليس ذلك تجاهل لحقوقهن وعدم تقدير لحجم المسؤولية وتمثيل الوزارة في عضوية اللجان؟ هل المهم لأعضاء اللجان التوافق مع باقي الأعضاء ليتم رفع التوصيات بالاتفاق؟ لماذا لم تنتظر وزارة التربية والتعليم لمصلحة المتضرر وتسارع بالرفع للمقام السامي لشمول الأمر للجميع والذي لدينا القناعة بأنه سيوجه بشمولهن بالأمر السابق وتنتهي المشكلة في مهدها! إننا بحاجة لتغيير فكر اللامبالاة بحقوق من يتم تكليفه لدراسة مثل تلك المشاكل ومحاسبة من يتجاهل الحلول الفعالة حتى وإن كانت مكلفة لكون تقدير ذلك يعود للجهات العليا التي لديها رؤية أوسع للمشكلة، وحتى تهتم أيضاً كل جهة بمستوى من يمثلها باللجان والأهم عدم تبني آراء جهات تعتقد بأن ماتراه ستصدر الموافقة به، فثقافة التبعية يجب أن تنتهي وكل جهة يجب أن تهتم بتحقيق أهدافها حتى ولو تحفظت وحيدة على التوصيات المعيقة كإثبات لرأيها! وما أتمناه أن يشتمل كل أمر سام قادم على عبارة "مع الرفع لنا بما يعيق تنفيذ كامل ما اشتمل عليه" لضمان أن الجهة هي من يرفع بالمشكلة وليس بوقوف المتضرر لساعات أمام أبواب جهاتنا وخلق ظاهرة الجميع يرفض وجودها!

المرأة شريك في التنمية .. شريك في العمل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140405/Con20140405689514.htm>

أميرة كشغري

أرقام مفزعة عرضتها وزارة العمل بعد طرحها لبرنامج (حافز) لدعم الباحثين عن العمل. هناك 1.6 مليون سيرة ذاتية مكتملة لدى الوزارة لنساء سعوديات تقدمن لبرنامج حافز. وحتى على افتراض أن نسبة من هذا الرقم الكبير تقدمت للبرنامج من أجل الحصول على الإعانة المالية فقط، وليس رغبة صادقة في العمل، يظل عدد النساء الباحثات عن العمل كبيراً بكل المقاييس.

بالرغم من صدمتنا بهذه الأرقام، إلا أنها متوقعة ومنطقية نظراً للمقدمات الموضوعية والحقائق حول أعداد النساء الخريجات من الجامعات والمعاهد أولاً، ومحدودية المجالات التي كانت متاحة لعمل المرأة من جهة ثانية. فالتوسع في التعليم أدى إلى وجود هذه الأعداد الكبيرة من المؤهلات تعليمياً للدخول في سوق العمل. بالإضافة إلى تغير الظروف المعيشية والاقتصادية التي جعلت من المرأة عائلاً مشاركاً لأسرتها، أو حتى تغير قناعات المرأة ذاتها ورغبتها في المشاركة الفعلية في التنمية والعمل.

ومن غير المعقول - طبعاً - أن يستوعب قطاعا التعليم والصحة، والذان ظلا الملاذ التقليدي الآمن والمتاح لعمل المرأة في العقود السابقة، كل هذه الأعداد الراغبة في العمل. لذلك كان لا بد من أن تكون الحلول العملية لهذه الأزمة هي في خلق فرص عمل جديدة للمرأة في القطاع الخاص وفي مجالات غير تقليدية، حتى وإن كانت تلك المجالات تابوهات اجتماعية لا تقبلها الثقافة التقليدية والصورة الذهنية لطبيعة عمل المرأة السعودية.

أمام هذا المأزق، قامت وزارة العمل بجهود كبيرة لتقديم الحلول خلال السنتين الماضيتين. من أهم ما قامت به وزارة العمل لحل الأزمة إصدار قرارات تخص عمل المرأة. أولها تأنيث بيع المستلزمات النسائية (الداخلية)، والتي ظلت العمالة الرجالية غير السعودية متربعة عليها. كما قامت الوزارة في المرحلة الثانية بتأنيث محلات بيع العطور والإكسسوارات وغيرها. القرار الثاني هو سن القوانين والتشريعات لسعودة وتأنيث الوظائف الصناعية المناسبة للمرأة، حيث أوضح وكيل وزارة العمل للتطوير عن مشروع الوزارة لدعم عمل المرأة في المصانع بناء على ما توصلت إليه من رغبة 20 ألف سعودية للعمل في المجال الإنتاجي، و 16 ألف سعودية للعمل في المجال البنائي، حيث إن مشاركة المرأة في القطاع الصناعي لا تتجاوز 1.2%. أما القرار الثالث، فهو قرار احتساب عمل المرأة عن بعد. ويتيح هذا القرار للقطاع الخاص احتساب نسبة من النساء العاملات في المنازل في حساب السعودة لدى تلك الشركات، ما يتيح للاقتصاد استخدام تقنيات الاتصال الحديثة لخلق فرص عمل للمرأة التي تحد ظروفها من حركتها.

إن مشاركة المرأة في التنمية الوطنية لا تكتمل إلا من خلال محورين: الأول يقوم على توسيع فرص عمل المرأة وسن القوانين والتشريعات التي تضمن حقوقها عند عملها في مجالات غير تقليدية، وقد قامت الوزارة بتحديد العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والمرأة العاملة باسئراط عقد عمل يوثق كافة الحقوق والبدلات، بما في ذلك التأمين الطبي للمرأة العاملة ولمن تعولهم شرعاً وتحديد ضوابط تراعي متطلبات المرأة العاملة في مجتمعنا مثل ساعات وظروف العمل. أما المحور الثاني، فهو يدور حول تغير ثقافة المجتمع ونظرة لعمل المرأة وتغير نظرة المرأة ذاتها لمجالات العمل التي يمكن أن تشارك فيها خارج إطار المجالات التقليدية مثل التعليم والصحة.

العمل وسام وتاج للمرأة، وها قد أصبحت مشاركة المرأة في التنمية والعمل خارج المجالات التقليدية أمراً واقعياً مقبولاً تحكمه القوانين يعيداً عن المزايدة والتوجس.

الحماية من الإيذاء.. التوعية أولا

المصدر: جريدة اليوم الاحد 6 جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل 2014م

<http://www.alyaum.com/News/art/130795.html>

د. عادل رشاد غنيم

قرار وزاري أصدره وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين بالموافقة على القواعد التنفيذية لللائحة نظام الحماية من الإيذاء، واشتملت على عدة جوانب لمكافحة العنف الأسري مثل الاستغلال والإساءة الجسدية والإساءة النفسية والتهديد بالإيذاء والولاية والسلطة والمسؤولية والعلاقة الأسرية والإعانة والكفالة. اللائحة وضحت الأهداف التي تقوم بها الوزارة عن طريق وحدات الحماية الاجتماعية، ومنها ما يتعلق بإجراء البحوث الاجتماعية والنفسية للحالات المتعرضة للإيذاء، والعمل على تأهيلها بما يضمن مساعدتها على الاستقرار والتكيف مع أوضاعها الأسرية والاجتماعية.

لاشك أن صدور مثل هذه الأنظمة له دور كبير في الضبط الاجتماعي، ومواجهة العنف الأسري الذي بدأ يتفاقم لاشك أن صدور مثل هذه الأنظمة له دور كبير في الضبط الاجتماعي، ومواجهة العنف الأسري الذي بدأ يتفاقم ويستهدف ضحاياه في الضعيفين الطفل والمرأة.

لكن هذا لا يغني عن دور المؤسسات الدعوية والتربوية والإعلامية، في التوعية والتنقيف والتربية، فنحن بحاجة إلى خطين متوازيين: الأول يعمل على الفرد من داخله في تنمية ضميره ووجدانه ووازعه الديني وحسه الإنساني، والثاني يوفر آليات التعامل مع الإيذاء من قبل المؤسسات الاجتماعية ووحدات الحماية الاجتماعية.

والإسلام يقدم منظومة تشريعية وأخلاقية ليس فقط في الحماية من الأذى، وإنما في بذل الندى واللفظ والإحسان في صوره المادية والمعنوية كافة، ولنتأمل هذا الحوار لتوضيح ذلك نورد حديثاً رواه أبو ذر رضي الله عنه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت دلني على عمل إذا عمل العبد به دخل الجنة قال: فقال: «يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مَعَ الْإِيمَانِ عَمَلًا؟ قَالَ: يَرْضَخُ (يعطي) مِمَّا رَزَقَهُ اللَّهُ، قُلْتُ: وَإِنْ كَانَ مُعْدِمًا لَا شَيْءَ لَهُ؟ قَالَ: يَقُولُ مَعْرُوفًا بِلِسَانِهِ، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ عَيِّيًا لَا يُبْلَغُ عَنْهُ لِسَانُهُ؟ قَالَ: فَيُعِينُ مَعْلُوبًا، قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا لَا قُدْرَةَ لَهُ؟ قَالَ: فَلْيَصْنَعْ لِأَخْرَقٍ، قُلْتُ: وَإِنْ كَانَ أَخْرَقًا؟ قَالَ: فَالْتَقِ إِلَى وَقَالَ: مَا تُرِيدُ أَنْ تَدْعَ فِي صَاحِبِكَ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ، فَلْيَدْعِ النَّاسَ مِنْ أَذَاهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ كَلِمَةٌ تَيْسِيرُ؟ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا مِنْ عَبْدٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا، يُرِيدُ بِهَا مَا عِنْدَ اللَّهِ، إِلَّا أَخَذَتْ بِيَدِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى تُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ». وفي رواية: قال أبو ذر: قلت: يا رسول الله أرايت إن ضعفت عن بعض العمل؟ قال: «تكف شرك عن الناس فإنها صدقة منك على نفسك». متفق عليه.

وعلى هدي هذا التوجيه النبوي يقول يحيى بن معاذ رضي الله عنه: ليكن حظ المؤمن منك ثلاثاً: (إن لم تنفعه لا تضره، وإن لم تدمحه لا تدمه، وإن لم تفرحه لا تغمه).

والأذى المنهي عنه ليس الأذى الجسدي أو المادي فحسب، بل يدخل فيه الأذى المعنوي، يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يتناج اثنان دون واحد، فإن ذلك يؤذي المؤمن، والله عز وجل يكره أذى المؤمن». أخرجه الترمذي.

إن استخدام الضرب في لحظات الغضب يخرج عن حد التأديب إلى حد التعذيب، وهذا ما نهى عنه الإسلام، يقول أبو مسعود البصري: «كُنْتُ أَضْرِبُ غُلَامًا لِي بِالسَّوْطِ فَسَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ قَلَمُ الصَّوْتِ مِنَ الْغَضَبِ قَالَ قَلَمًا دَنَا مِنِّي إِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِذَا هُوَ يَقُولُ: اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ، قَالَ: فَأَلْقَيْتُ السَّوْطَ مِنْ يَدِي فَقَالَ: اعْلَمْ أَبَا مَسْعُودٍ أَنَّ اللَّهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلَامِ».

وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة نهى الإسلام عن ضربها دون سبب مشروع، فعن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- «لَا تُضْرَبُوا إِمَاءَ اللَّهِ». فَجَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَقَالَ ذَرْنَنَ (اجترأ) النِّسَاءَ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ، فَرَحَّصَ فِي ضَرْبِهِنَّ فَأُطَافَ بِأَلِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- نِسَاءٌ كَثِيرٌ يَسْكُونُ

أَزْوَاجَهُنَّ فَقَالَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- « لَقَدْ طَافَ بِأَلِّ مُحَمَّدٍ نِسَاءً كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ لَيْسَ أُولَئِكَ بِخِيَارِكُمْ »، وهو إعلان خطير في حق الرجال الذين يفرطون في إيذاء زوجاتهم إذا بنزع عنهم الخيرية والفضل. وإنصافاً للقضية أقول: ليس بالضرورة أن يكون الرجل هو المتهم دائماً بالأذى، فقد يكون للمرأة كيدها العظيم، ويكون رجلها هو الضحية { فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ }.



مها المنيف.. سلام ضد العنف

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014م

<http://www.alsharq.net.sa/2014/04/07/1115990>

هيفاء صفوق

عندما يمتلك المرء حب العمل بإخلاص ويسعى لمساعدة الآخرين يخطط وينفذ ويجتهد دون كلل ولا ملل، عندما يجيد المرء قراءة الرسالة التي عليه في هذه الحياة ويستطيع أن يضع الأهداف التي يرغب في الوصول إليها دون جزع أو خوف أو ملامة يستطيع بكل تأكيد أن يصل إلى تحقيق هذه الأهداف بقوة، فما بالنا بالقضايا الإنسانية التي تواجه غالباً صعوبة التعرف عليها أو الاعتراف بها خاصة في مجتمعاتنا العربية التي تحكمها بعض العادات والتقاليد والأعراف الخاطئة في الأسلوب وطريقة التعامل بين أفرادها وخاصة فئة النساء والأطفال؟ الدخول في هذه المنطقة لم يكن سهلاً لتعربة بعض الممارسات الخاطئة والوقوف في وجه هذه الممارسات العنيفة المستغلة للسلطة والقوة في التحكم بأفرادها خاصة المستضعفين الذين ليس لهم حول ولا قوة، وأقصد هنا كل من يقع عليه الظلم والإهانة والضرب والتحقير والعنف الموجه للأسرة والطفل، لم يكن سهلاً الدخول لهذه الدائرة المحرمة سابقاً اجتماعياً، فلم يكن أحد يستطيع أن يقول لرب الأسرة إن طريقتك خاطئة في التربية، أو إنك تؤذي أسرتك أو أولادك بصورة مجحفة وقاسية، نعم لم يستطع أحد الدخول إليها والاعتراف بأن هذه الأسرة تتعرض للعنف والقمع، فلم يكن الوعي كافياً لجعل الآخرين يعترفوا بذلك، مع الأسف راح ضحيتها عديدون سواء كان نفسياً أو جسدياً أو وصلت لحالة وفاة، حينها بدأت الصحف ووسائل الإعلام تكتب عن معاناة بعضهم والسؤال الأهم من المسؤول عن هذه الحالات المعنفة؟ ثم بدأ الآخرون يدركون ما هو العنف اللفظي والمعنوي والنفسي والجسدي، بدأت تتحرك شريحة من المجتمع بتوعية بعضها ما هو المسموح وغير المسموح.

...

انطلقت الدكتورة مها المنيف في الاهتمام بالقضايا الإنسانية الخاصة ضد العنف الموجه للأسرة والطفل من خلال منصبها كرئيس تنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني في المملكة، وعضو في لجنة ضحايا العنف الأسري في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية، واستشارية طب الأطفال في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني، واستشارية الأمراض المعدية الوبائية، وما زالت أستاذة مساعداً في كلية الملك سعود للعلوم الصحية، وأيضاً لها إسهامات في عدة مجالات أخرى، أسهمت مها المنيف في نشر الوعي حول العنف المنزلي ومخاطر الاعتداءات على الأطفال، مع كادر طبي ونفسي واجتماعي أيضاً أسهم في عملية الوعي والتصدي لظاهرة العنف لأي فرد من أفراد الأسرة، والقدرة على التعامل مع الحالات المعنفة بطرق ووسائل علمية وإنسانية وقانونية وطبية، استطاعت أن تجعل لها بصمة قوية للمطالبة بحقوق الأسرة والطفل منذ سنوات قد مضت، فما حصلت عليه الدكتورة مها المنيف جائزة أشجع امرأة في العالم التي خصصتها وزارة الخارجية في الولايات المتحدة للنساء الشجاعات حول العالم لم يكن من باب الصدفة، بل كان حصيلة لما قامت وعملت به مها المنيف من جهد وعزيمة وإصرار في البحث عن طريق لتخفيف معاناة المعنفين ومحاولة توعية أفراد المجتمع بخطورة العنف الموجه لأسرهم، لم يكن ذلك سهلاً أو متقبلاً حينها، وهذا يترجم إصرار الفرد وإيمانه بقضيته ووضوح الرؤية والرسالة لديه كي يستطيع تخطي الصعاب للوصول لمساعدة الآخر وكشف أنياب القسوة والجبروت والظلم والعنف الموجه لأي فرد من أفراد الأسرة، شكراً مها المنيف وكل الكادر الطبي والنفسي والاجتماعي الذين

أسهموا في خروجنا من الدائرة الضيقة إلى دائرة أكثر اتساعاً وإنسانية تساعدنا في تخطي عباءة الأخطاء والسلبيات في تربيتنا أبناءنا ومواجهة العنف المقصود وغير المقصود عن طريق الوعي ونشر ثقافة السلام وحسن التعامل في القول والفعل بين أفراد الأسرة وتنقيف الأسرة وتوعيتها والوقوف في حزم لكل معتدٍ ومعنف، كل ذلك أسهم في خروج اللوائح التي تمنع وتقاضي أي معتدٍ ومعنف للمرأة والطفل، ومحاولة الوصول إلى روح الإنسانية في التعامل مع أفراد أسرنا واحترام بعضنا، فمن خلال ذلك يتم توعية المجتمع بكيفية التعامل مع أفراد دون عنف عن طريق الوسائل العلمية والتنقيفية والقانونية، ومحاولة إدراك ما يمكن إدراكه، حتى بدأ المجتمع يدرك حقوقه كأفراد، ونشر ثقافة الوعي ضد العنف، وأصبح التحدث عنها ظاهرة صحية تجعل كل من تسول له نفسه الإقدام على أذية طفل أو امرأة أو أي فرد من أفراد الأسرة يتعرض للسؤال والمساءلة والإجراءات القانونية والعقوبات المادية، تجعله يفكر مائة مرة قبل الإقدام على ذلك، وهذا من خلال إصدار قانون لحماية المرأة والطفل من الإيذاء، نأمل تطبيقه سريعاً.

...

النهوض بالمجتمعات يبدأ بالقدرة على التواصل الفعال بين أفرادها واحترام الآخر سواء كان طفلاً صغيراً أو شيخاً كبيراً، العنف لا يولد غير العنف، علينا جميعاً أن نكون ضد العنف، ليس فقط العنف الموجه للمرأة أو الطفل، بل أي عنف موجه لأي فرد، ولا أقصد فقط العنف الجسدي، قصدت العنف اللفظي الذي يمارس على الأفراد من الألفاظ الجارحة والهادمة للذات والعلاقات التي تحتوي التحقير والاستهزاء والعنصرية والفوقية والاستغلال، لا بد أن نحارب كل ذلك لنكون في سلام ضد العنف.

اليوم

أنظمة ذوي الاحتياجات الخاصة وحقوقهم

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014م

<http://www.alyaum.com/News/art/131370.html>

د. سعود العماري

جاء الإسلام مكملًا لمكارم الأخلاق ومنها الرأفة والرحمة بالضعفاء وبذوي الاحتياجات الخاصة، وحرص غاية الحرص على رعايتهم وحمايتهم والقيام على شئونهم ودمجهم في المجتمع، فقد ورد عن الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام أنه قال: «هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم» وهذا تصريح وتأكيد نبوي على أهمية ومكانة هذه الشريحة في المجتمع. وقد أمر الخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- بالعناية الكاملة والنفقة على هذه الشريحة من شرائح المجتمع حتى وإن كان صاحب الحاجة من غير المسلمين، كما قام الخليفة الوليد بن عبد الملك ببناء أول مستشفى للمجذومين عام 88 هـ وأعطى كل مقعد خادماً وكل مبصر قائداً، كما أقام الخليفة المأمون مأوى للنساء العاجزات وآخر للمبصرين في بغداد والمدن الكبرى، ووضع الإمام أبو حنيفة النعمان تشريعاً يقضي بأن بيت مال المسلمين مسئول عن النفقة على ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك كله تجسيد لقوله تعالى: «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم «مثل المؤمنين في ترحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى».

ويُعرف المعوق وفقاً لما ورد في المادة الأولى من نظام رعاية المعوقين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 37 وتاريخ 1421/9/23 هـ بأنه: «كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي بشكل مستقر في قدراته الجسمية أو الحسية أو العقلية أو التواصلية أو التعليمية أو النفسية إلى المدى الذي يقلل من إمكانية تلبية متطلباته العادية في ظروف أمثاله من غير المعاقين». كما تناولت المادة المشار إليها أنواع الإعاقة التي تصيب الإنسان ومنها على سبيل المثال الإعاقة السمعية أو البصرية أو العقلية أو الجسمية.

ومشكلة الإعاقة من المشكلات التي واجهت المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول الأخرى، وقد أشار تقرير صادر عن المشروع الوطني لأبحاث الإعاقة والتأهيل داخل المجتمع السعودي أن نسبة الإعاقة في المملكة بلغت 3.72 % من إجمالي عدد السكان عام 1997م، وترجع أسبابها إلى تدني مستوى الخدمات الصحية والاجتماعية في تلك الأونة، وعدم

التوعية بمفهوم الإعاقة والوقاية منها، وكثرة الكوارث الطبيعية وحوادث الطرق، وقصور برامج التحصين للأمراض القابلة للوقاية، وزواج الأقارب، إلى جانب العديد من الأسباب الأخرى التي يصعب حصرها. ولم تكن المملكة بمنأى عن تقرير الحماية للمعوقين، فقد صدر نظام رعاية المعوقين المشار إليه بغرض إضفاء أقصى حماية لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال قيام الدولة بمنحهم كافة خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل في المجالات الصحية والتعليمية والتربوية والتأهيلية ومجالات العمل التي تناسب قدرات المعوق وحاجاته، إلى جانب العديد من المتطلبات الحياتية الأخرى وهو ما تم تقريره بنص المادة الثانية من النظام المشار إليه. وعلى الرغم من ذلك فما زال ذوو الاحتياجات الخاصة يعانون بسبب غياب الوعي بشكل عام في مجتمعاتنا، حتى أن البعض يتبع معهم سياسة التجنب والابتعاد -حتى في المدارس- مما ترتب على إثره عزلهم عن المجتمع وحرمانهم من الانفتاح على العالم والتفاعل مع أفراده، وممارسة حقوقهم الكاملة التي تقررت لهم بموجب الشريعة والنظام. وقد تنبه المسؤولون في وزارة التربية والتعليم لهذا فتم دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس التعليم العام، وهذا يسجل للوزارة والمسؤولين فيها بمداد من ذهب. ولكن من المؤسف أن هناك بعض القائمين على المدارس يختلق بعض العوائق؛ ليضطر أولياء أمور الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى البحث عن بيئة جاذبة لأبنائهم خارج إطار التعليم العام، مما يكبدهم مصاريف مالية باهظة كان الأجدر توفيرها لاحتياجات أخرى لهؤلاء الأبناء المعاقين. وأخيراً، فإذا كان نظام المعوقين في المملكة قد سعى لتقرير العديد من المتطلبات التي تفتقر إليها تلك الشريحة وكفل حقوقهم، إلا أن الأمر يحتاج في المقام الأول إلى وعي متكامل يشارك فيه الجميع من أجل تطبيق الأنظمة وتحقيق أهدافها. ويمكن أن يتم تفعيل هذا الوعي وتحقيقه من خلال الإعلام الهادف والواعي سواء كان مرئياً أو مسموعاً أو مقروءاً أو من خلال المدرسة والمسجد وثقافة المجتمع المسلم، وهذا ما أدعو إليه وأرجو أن يتحقق بإذن الله.

اليوم

تداعي الصحة النفسية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

<http://www.alyaum.com/News/art/131595.html>

خالد الشريدة

في الواقع الجرائم التي يرتكبها مرضى نفسيون وتفاوتت بين الجنحة والجناية وتهديد الأمن الاجتماعي، يمكن الجزم بأن مؤسسات الصحة النفسية لدينا دخلت النفق المظلم بعدم جدواها، وقد تكون لديها مبرراتها بعدم كفايتها الاستيعابية نظراً لعدم توفير موارد مناسبة لها من وزارة الصحة، ولكن في حال توقفت فذلك يدعمها لأن المجتمع بحاجة إليها، وبالتالي العمل على إنهاؤها وتوفير مقومات وجودها وبقائها، أما أن تعمل بهذا الإيقاع فهي محسوبة علينا ولا نرى مردوداً مناسباً لها يدعم تطوير قدرات الصحة النفسية في المجتمع. كثيراً ما قرأنا لمسؤولين وخبراء نفسيين عن تواضع في الخدمات لحاجة المنشآت والمؤسسات لمزيد من الدعم والتأهيل الجريمة الأخيرة التي ارتكبها مريض نفسي في حي السويدي بالرياض كانت من البشاعة والسوء الإجرامي، بما يدق ناقوس الخطر لدى الأجهزة الأمنية ووزارة الصحة حتى تضطلع بمهامها في إنشاء وترقية مستشفيات الأمل وزيادة ساعاتها الاستيعابية، وليس بالضرورة أن لدينا معدل مرضى نفسيين مرتفعاً وإنما أي نسبة وجدت ينبغي أن تحاصر علاجياً في مؤسسات علاجية وتأهيلية مناسبة، الواقع يؤكد أن مستشفيات الصحة النفسية وحدها لا تكفي يجب إشراك مستشفيات خاصة ومؤهلة حتى تخفف الضغط وتقدم خدمة علاجية أفضل، أتذكر أنني كتبت مقالاً قبل ثلاث سنوات عن مستشفيات الأمل بلا أمل وكان الموضوع مشابهاً لحادثة السويدي زوج يقتل زوجته أمام أبنائه وكان الرجل يتردد على مستشفى الأمل بالدمام وقد أنهى علاجه في المستشفى، والنتيجة أنه قتل زوجته، واضح أن الخطط العلاجية التي تقدم في

هذه المستشفيات ضعيفة جداً، والواقع أننا لا نعاني مشكلات في ميزانية الدولة التي تقدم كثيراً من الأموال لسد الثغرات التنموية، خاصة في مجالات التعليم والصحة.

افتقار مستشفيات الأمل للصحة النفسية إلى الأدوات والمقومات الضرورية لممارسة مهامها على النحو المطلوب يؤكد أن هناك خللاً في المنظومة الصحية نأمل أن تراجع مستشفيات الأمل طريقة علاجها والاهتمام أكثر في مرضيها، فدورها كبير ومهم، ولعلنا نرى كثيراً من المرضى يجوبون شوارع المدن يتسولون أو يؤذون المارة أو تبدر منهم تصرفات غير عاقلة، وقد نقلت وسائل الإعلام كثيراً من تلك الصور التي لا تتسجم مع بلادنا وقدراتها.

وجريمة حي السويدي في الرياض، والتي حدثت بحق وافد أجنبي فقد حياته على يد مريض نفسي، تحتاج في الواقع إلى جهد إعلامي كبير يشرح للعالم كيف تسلك هذا المريض من وسط المجتمع ليرتكب جريمته في وضوح النهار وعلى مرأى من المشاهدين الذين تابعوا قتله للصحية واكتفوا بالتفريح وتصويره، فيما لم تحتضنه أي مؤسسة علاجية للصحة النفسية؟ لماذا؟ هل هو قصور في هذه المستشفيات؟ أم هل هو خلل صحي؟ أم إهمال اجتماعي؟ وهو صاحب سوابق ولا يؤمن، فلماذا ظل مطلق السراح؟ الواقع لدينا كل الفرص لنواكب أفضل معايير الجودة في كل المجالات ومن بينها الصحة، عضوية أو نفسية.

وسؤالي: إلى أي مدى تضع وزارة الصحة برامج ونظم الصحة النفسية في مرتبة اهتماماتها؟ فأوضاع الصحة النفسية ليست بخير على ما يبدو، وكثيراً ما قرأنا لمسؤولين وخبراء نفسيين عن تواضع في الخدمات لحاجة المنشآت والمؤسسات لمزيد من الدعم والتأهيل والتطوير، لأننا بدون ذلك سنحصل على تسرب نفسي على شاكلة مريض السويدي يرتكبون جرائم غير قابلة للحساب ويذهب ضحايا نتيجة الإهمال والتقصير في المتابعة والعلاج والاستيعاب، فهؤلاء يجب ألا يخرجوا من المؤسسات العلاجية والتأهيلية، ولا يمكن أن يدمجوا اجتماعياً لأسباب عاطفية أو إهمال أهليهم وعدم اكتراثهم بعلاجهم أو إهمال المؤسسات النفسية لهم، ففي كل الأحوال نحصد مزيداً من الكوارث والجرائم التي يمكن اتقاؤها بقليل من التدبير الصحي والأمني.



استقلال • الغذاء والدواء" يحمي المجتمع في غذائه ودوائه

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

http://www.aleqt.com/2014/04/08/article_839516.html

كلمة الاقتصادية

لسنوات كان موضوع الغذاء والدواء مشتبهاً بين جهات مختلفة، حتى صدر قرار مجلس الوزراء في عام 1428هـ، بإنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء، ونظراً لأهمية الهيئة وما تضطلع به من قضايا تهم الإنسان في غذائه ودوائه أو حتى في غذاء ودواء ما يرتبط به وبحياته، فقد نص نظام الهيئة على أن يتولى نائب رئيس مجلس الوزراء رئاسة مجلس إدارة الهيئة، وأن يتشكل المجلس من تسع وزارات مهمة ذات علاقة بالدواء والغذاء يمثلها الوزير نفسه، إضافة إلى أربعة من رجال الأعمال واثنين من المختصين ذوي العلاقة، إنه مجلس ضخم، ليس فقط بعدده، بل بالشخصيات التي فيه، إنه مجلس مصغر للوزراء في موضوع واحد، وهذا دلالة كبيرة على أهمية هذه القضية وما توليه الدولة تجاهها، وعلى الرغم من أن نظام الهيئة قد أعطى الرئيس حق تعيين نائب له يتولى رئاسة المجلس إلا أن ولي العهد الأمير سلمان، رغم كل المهام الكبرى التي يضطلع بها، إلا أنه قام بنفسه برئاسة أعمال مجلس إدارة الهيئة، وهذه إشارة كبيرة إلى ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين لموضوع الغذاء والدواء.

من المهم أن نلفت النظر إلى أن نظام الهيئة قد أقر بأن تمارس أعمالها بشكل تجاري، ومع ذلك فإن الدولة تخصص لها مبالغ من الميزانية العامة للدولة، وهذا دعم كبير تحظى به الهيئة، إضافة إلى ما تحصله من مبالغ كرسوم للتراخيص وكغرامات، وهذا التنوع في الموارد يضمن أمرين معاً، الأول دعم الهيئة واستقلالها عن الشركات، فما يخصها لها من ميزانية الدولة يجعل الهيئة غير معتمدة في بقائها وفي صرف رواتب موظفيها على الشركات، مما قد يجعلها تخضع

للضغوط مقابل الترخيص، فمنح الاستقلال المالي للهيئة يجعل الإدارة التنفيذية بها تقاوم كل الضغوط في الفحص والرقابة.

وهكذا فإن الدولة قد منحت الهيئة استقلالاً واسع النطاق، من جانبها الإداري والمالي، بحيث تتمكن من إتمام مهامها الرقابية بالشكل الذي يحمي المجتمع من تسرب منتجات غذائية ودوائية أو منتجات صحية أخرى قد تكون ضارة، ولا أحد يجهل مجموعات الضغط التي تستخدمها الشركات العالمية من أجل السماح لمنتجاتها بالدخول إلى الأسواق حتى لو كانت ذات أضرار أو لا تتناسب مع عادات المجتمع وشريعته. فمجلس إدارة بهذا الحجم وبهذا المستوى العالي يحمي الإدارة التنفيذية من أي ضغوط مهما كان مصدرها، وهي نقطة في غاية الأهمية وتوضح بجلاء لماذا لم يكتفِ ولي العهد بالإنباء عنه في رئاسة مجلس الإدارة وهو المجلس الذي يضم عددا كبيرا من كبار الوزراء، بل قام نفسه برئاسة المجلس ليعطي رسالة صريحة جدا وبكل المعاني التي تمت الإشارة إليها، بل حتى أنه بهذا يحمي الهيئة من الضغوط أو تدخل المصالح من قبل وزارات أخرى.

لا شك إذاً أن الهيئة تتمتع بقوة تنظيمية ومالية كبيرة جداً، ومن المهم أن تتناسب إنجازاتها مع هذا المستوى من الاهتمام الذي توليه الدولة وقادتها لهذا الموضوع، وللحق فإن الهيئة تقوم بدورها بفعالية كبيرة، ولا ينقصها الشجاعة في التعامل مع أي منتج لأي شركة مهما كانت إذا ثبت أنه مخل بالموصفات والمقاييس، لكن بقيت نقطة مثارا للجدل وهي مستوى المختبرات التي لدى الهيئة، حيث إن المختبرات لم تزل بحاجة إلى تطوير بما يتناسب مع مستوى الاستقلال المنشود، فالهيئة لم تزل في بعض الأحيان تركز في أحكامها على بعض المنتجات لما يظهر من نتائج في دول أخرى من العالم، وبينما يتفاعل الإعلام بسرعة مع الأخبار العالمية تتأخر الهيئة في الرد نظاماً لعدم توافر مختبرات تتناسب مع الموضوع. لا بد إذاً من استكمال منظومة الأعمال التي تمنح الهيئة استقلالها الفني وقد منحها النظام كل هذا استقلال الإداري والمالي.



انتهازية المثقف.. تكريس للفساد!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل 2014م

<http://www.alriyadh.com/925077>

د. زهير الحارثي

استشرأ حالة الفساد في عالمنا العربي لم تعد قصة جديدة بل طالت شتى أنواع المجالات. فاختلاس المال العام لا يختلف كثيراً عن ينافق صاحب القرار، طالما أن المحصلة الإضرار بالمصلحة العامة للوطن وخيانة الأمانة، فموظف الدولة والمثقف كلاهما له دور يؤديه في المجتمع. ولكن كيف نقيم هذا الدور من الناحية القيمية إن جاز التعبير؟ الحقيقة الأمر يتعلق بالممارسة والتجربة والنتائج على الأرض. ويبدو أن المعضلة عميقة في البلدان العربية حيث تدور في فلك مليء بالعوائق من غياب لمفاهيم الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وتفعيل دور المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة.

إن الفساد الثقافي يتم بالعلاج الذاتي، أي يتعين على هؤلاء وغيرهم من المثقفين، أن يكونوا صادقين مع أنفسهم ويتحلوا بالشجاعة الأدبية في إعلان قناعاتهم والتمسك بمبادئهم بغض النظر عن نتائجها ولمصلحة من، لأنهم يحملون رسالة يفترض أن تكون نزيهة وصادقة تبحث عن الصالح العام، إن ارتهنا للحقيقة وهي مؤلمة على أي حال! وفي ظل هذه المعاناة، كان لا بد لنا أن نبحث عن دور المثقف وعلاقته بالسلطة وإنتاجيته للفساد، حيث لا يمكن إغفال التأثير الذي يفرزه من خلال ما يطرحه من رؤى، لاسيما وإن كان يمتلك الرغبة في كسر أغلال تلك المعادلة ومحاولة خلق توازن لها، أو على الأقل، محاولة فضحها متى ما وجد إلى ذلك سبيلاً. لأنه هو وبموقعه الثقافي يحتم عليه أن يكشف الحقيقة وأن يعرضها بتجرد وموضوعية، وأن يسمي الأشياء بأسمائها لأنه يحمل رسالة نزيهة إن ارتهنا إلى الموقف

القيمي، كما أنه في ذات الوقت يقوم بمهمة شريفة هدفها في نهاية المطاف الإصلاح والتطوير، لكن الخطيئة تقع عندما يتحول الكاتب إلى منافق وبوق للسلطة وابقاً معها ومبرراً على الدوام، وهنا تحديداً يصبح سلوكه لا يقل خطورة عن الجرم المادي، كونه صورة من صور الفساد لأنه بكل بساطة يداهن السلطة لتحقيق مصلحة ذاتية والوصول إلى مبتغاه بغض النظر عن مشروعية هذا الوصول في الوقت الذي يخدع فيه صاحب القرار. ولاحظ أن القرار فردي في ذاته وهذا صحيح ولكن تأثيره ونتائجه جمعية، أي تؤثر على المجتمع بأكمله، ولذا لو كان القرار خاطئاً، فالنتائج ستكون وخيمة.

ولعل من يرتاد بعض المنتديات الثقافية ويصغي إلى طبيعة حواراتها، أو يتأمل المواقع الإلكترونية، ويحلل منحي نقاشاتها، يجد أن بعضها يُكرس مفهوم خلط الأوراق، وهذا يعني إشادتها بالكاتب، ليس لإبداعه وأسلوبه، وإنما لكون طرحه جريئاً، أي أن الجرأة هي المعيار، بغض النظر عن قدرته الإبداعية أو محتوى الطرح، وطالما كانت الإثارة وسيلته، والهجوم طريقته، فهو بالتأكيد الأبرز والأكثر إبداعاً!

إن أجواء كهذه تمثل انتكاسة وسقوطاً للفكر بل ويصيب المثقف الحقيقي بالإحباط والخيبة. هذا لا يعني التقليل من حماسة أولئك الذين سلكوا النهج الجريء، ولكن ليس على حساب طرح قضايا مصيرية يفترض فيها التروي والدراسة العميقة أو على حساب تاريخ قامات فكرية وثقافية قدمت الكثير لشعبها وأوطانها.

ورب قائل يرى أن القارئ أو المتلقي هو المحك الدقيق الذي يمكننا من خلاله معرفة مدى شعبية هذا الكاتب أو ذاك، وفي هذا بعض الصحة، إلا أن الأكثر صحة هو في أن إطلاق الصفات وتعميمها باستخدام صيغة (أفعل) كأفضل وأبرز وما إلى ذلك من صفات، يعد خطأ جسيماً لا نلبث أن نلمسه في تركيبة العقلية العربية، المثقفة منها والعامية على حد سواء. ومع ذلك صار البعض من مثققي العرب، كما رأينا في ربوع الربيع العربي، أنهم لم يعيروا اهتماماً للقيم والمبادئ، ونزعوا للبحث عن مصالحهم والتوجه مع التيار العام، ما يعني الهروب من المعالجات الموضوعية للحدث وبالتالي الهروب من المواجهة، مع أن العقل يرفض الانتهازية، والمبادئ تصطدم مع النفاق والفساد والسلبيّة. لعل من أبرز إيجابيات ثورات الربيع العربي أنها كشفت لنا عن صور جديدة من الفساد. جاء ذلك في وقت عصيب تحول خلاله بعض المثقفين والمبدعين والفنانين إلى صور وأشكال وقوالب متلونة. ركنوا فيها إلى الافتعال والخداع والبحث عن المصلحة، فمن كان داعماً ومؤيداً للنظام طيلة سنين طويلة، لم يلبث أن تحول بقدره قادر إلى معارض له في أقل من يومين. طبعاً أنا لا أعترض على أحقية الإنسان في التعبير عن رأيه، أو في تغيير قناعاته في مرحلة من المراحل لاسيما عندما تتكشف أمور جديدة، أو أن أقل من ضخامة تلك الأحداث وأهميتها في تغيير المشهد السياسي في العالم العربي وبالتالي تبدل الآراء حوله. إنما ما أقصده هو مسألة التناقض والتلون السريع، فمثلاً كان هناك من يدعم النظام علناً آنذاك دون أن يشير إلى قصوره أو عيوبه أو نواقصه متى ما تبين له ذلك، ثم حينما سقط النظام جاء نفس الشخص ليكيل له الشتائم والسب دون أن يذكر ولو شيئاً من محاسن أو إيجابيات النظام الفائت.

هذا النموذج بالتأكيد يعكس موقفاً متناقضاً ومن خلفه دوافع انتهازية وانتفاعية، ولذا صار من العسير جداً أن تجد أحداً من هؤلاء من يتمسك بموقف صادق أو بكلمة حق؛ حيث سرعان ما ينقلب للاتجاه الآخر وبزاوية معاكسة، لتفصح حقيقة هذه الذات المغالية في الانتهازية وبيع الضمير. صفوة القول إن الفساد الثقافي يتم بالعلاج الذاتي، أي يتعين على هؤلاء وغيرهم من المثقفين، أن يكونوا صادقين مع أنفسهم ويتحلوا بالشجاعة الأدبية في إعلان قناعاتهم والتمسك بمبادئهم بغض النظر عن نتائجها ولمصلحة من، لأنهم يحملون رسالة يفترض أن تكون نزيهة وصادقة تبحث عن الصالح العام، إن ارتهنا للحقيقة وهي مؤلمة على أي حال!

تأهيل الموظف.. وخطر التأمين.. وغياب الهيئة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م
<http://www.alyaum.com/News/art/131820.html>

مطلق السهلي

زميلنا الأستاذ والمخضرم الأديب عبدالرحمن السدحان، تطرق في عموده الأسبوعي بالزميلة الجزيرة، قبل أسابيع، إلى ضعف أسلوب وركاكة ولغة العروض الكتابية التي ترفع من قطاعات الدولة المختلفة لمجلس الوزراء، حيث لا تليق ولا تناسب موظفي هذه الجهات، وهم في مراكز قيادية ومسؤولية، حيث يفقد الكثير منهم العنصر اللغوي، والذي يعد عاملاً هاماً في هذا العمل، رغم المؤهلات العلمية والتعليمية، ولكن البعض منهم وصل إلى هذه المراكز والوظائف حسب الآلية التي يتدرج فيها الموظف.

التأهيل مطلب ليس أثناء العمل ودورات مجاملة، بل تأهيل علمي وإداري، وكما يقوم به معهد الإدارة ويكون هناك تنسيق مسبق

وهنا أتساءل، كما طرحت من قبل في مقال سابق، عن غياب التصنيف والآن نعاني من غياب الأهم وهو التأهيل.. ولماذا لم يكن هناك برنامج مماثل لـ "قياس" والذي نجح للطلاب وخريجي الجامعات خصوصاً في تحصيل الثقافات والمعلومات والالتجاء إلى مصادر المعلومات والعلم بأنواعه في شتى المجالات.. كان طرحي السابق أن وزارة الخدمة المدنية لم تعط جانب التصنيف أهمية ومتابعة، بل توظيف وحسب المؤهلات وتاريخ التقديم، وعند النجاح يحال الموظف هنا وهناك للعمل، دون معرفة قدراته وتأهيله وتخصصه.. وفكرتي في قياس جديد سيعود بالفائدة، ويفرز ويبرز الكثير من المواهب والتخصصات؛ مما يجعل هناك شرائح يستفاد منها وتوكل لها المهام.

والتأهيل مطلب ليس أثناء العمل ودورات مجاملة، بل تأهيل علمي وإداري وكما يقوم به معهد الإدارة ويكون هناك تنسيق مسبق، وهنا يأتي وتظهر شرائح عدة جداً، لها اجادة وقدرة في كل القطاعات.. وبرنامج قياس الجديد الذي يتطلب أن تقوم به وزارة الخدمة، له آلية جديدة وإدارة متخصصة كما يكون في كل قطاع دور في إدارات شئون الموظفين أو كما يسمى حالياً الموارد البشرية، قسم يعني بهذا.. وليس يقتصر على موظفي التحرير والعرض، بل حتى المدرسين والمعنيين بكل مهام إدارية في قطاعات الدولة.

ما وراء "التأمين" من مخاطر
 التأمين أصبح فعالاً ومطلباً، وله انعكاس وفوائد، ولكن تأمين المركبات المفروض من "المرور" أصبح أكثر خطورة ومشاكل، حيث يتم دون آلية، مجرد دفع رسوم واجراء آخر في حالات الحوادث، وصحيح حقق شيئاً من الفائدة. والكثير لم يدرك الخطورة، سوى من يعرف شيئاً عن الحوادث في الطرقات الطويلة من المركبات الثقيلة، والشاحنات التي يعاني منها سالكو الطرق، من تهور وسرعة وعدم وعي وارتكاب الحوادث دون قصد، ولكن قريب من ذلك التأمين الشامل يعتبر داعماً قوياً ومسانداً، ومهما كان الحادث ما عليه سوى تقديم بطاقة التأمين ورخصة القيادة والمغادرة، والضحية هو المقابل من موت وخسارة مادية ومعنوية.

والمروور غائب وبعيد، فلم يكن هناك إجراء أو آلية صارمة من قانون ونظام من سجن أو سحب رخصة قيادة أو اجراءات تتخذ، وتلك تعد مخاطر ومشاركة في تحمل هذه الحوادث.. واقتصر المروور على ساهر داخل المدن حتى حملات الوعي والتظليل ورقابة السيارات المرورية والمخالفة بعيدة عن التطبيق والتنفيذ، وهل من جديد حول هذا؟.

**** وفاة المهندس والهيئة صامته**

رحم الله زميلنا احمد المهندس الصحافي الفني، وصاحب السبق في صفحات المنوعات والمجتمع، كان صاحب قلب ابيض وعطاء رائع، مات دون مشاركة من هيئة الصحفيين، حتى تقديم العزاء، وهنا الكثير كتب وتساءل الى متى صمت الهيئة لا عمل ولا نشاط ولا خدمة لرجال الصحافة بل تنظير.. أين الخطوات والمشاريع والعمل على غرار الهيئات

الأخرى في العالم العربي؛ مما جعل الكل يعمل ويتبنى لقاء أو منتدى أو جمع لرجال الصحافة، في ظل هذا الغياب المتواصل والذي طال كثيرا..

الأمر يتطلب التغيير والتطوير، وجعل اسم الهيئة اسما على مسمى، والاستفادة من الكفاءات الصحفية في بلادنا..

** تغريدة

نجاح هيئة مكافحة الفساد ووصولها إلى أماكن؛ لكشف الحقائق، هذا أمر مثمر.. أمل أن يكون هناك هيئة لمكافحة الفساد في تخصص التعصب والتناول والأخلاقيات.



أين سيعمل خريجو الجامعات؟

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140409/Con20140409690750.htm>

عبدالله عمر خياط

أكاد ألمح الفرحة بعيون الناس عند الإعلان عن تخرج الدفعات الجديدة من أبنائنا من الجامعات العالمية أو المحلية. ففي الأسبوع الماضي، تخرج من الجامعات البريطانية وحدها حوالي الأربعة آلاف سعودي حصلوا على الشهادات العليا. وخلال شهر يناير القادم سيتخرج من الجامعات الأمريكية، أيضا، حوالي الأربعة آلاف حصلوا على الشهادات العليا لهم جميعا صادق التهنية.

وإذا كانت هذه الأعداد تخرجت من بريطانيا ومثلها ممن سيتخرجون من أمريكا في شهر يناير القادم، وما يناير ببعيد.. فكم يا ترى سيكون عدد المتخرجين من الجامعات السعودية التي يبلغ عددها أربعة وثلاثين، منها أربع وعشرون جامعة حكومية وعشر جامعات أهلية.

فلو افترضنا، على أقل، تقدير أن عدد المتخرجين من كل جامعة - بكالوريوس وماجستير - ودكتوراه - 100 لأصبح المجموع 3400، ورغم ضالة التقديرات، إلا أننا سنفترض أنه صحيح، وبالتالي نسأل: أين سيجد المتخرجون من بريطانيا ومن أمريكا ومن الجامعات السعودية هذا العام فرص عمل تستفيد بعلمهم، وفي الوقت نفسه تكافئ مجهود السنوات التي أمضوها في الدراسة بالذي يحقق طموحهم.

إن المشكلة التي تعيشها مجموعات من متخري الجامعات الأجنبية والسعودية من السنوات الماضية هي عدم توفر فرص عمل لها لا بالقطاع الحكومي المتختم بالموظفين ولا بالقطاع الخاص الذي ما زال يفضل الموظف المتقدم حتى وإن خالف النظام.

والشاهد على ذلك هذه المعارض في الأسواق التجارية التي لا يزال يعمل بها في المراكز الرئيسية أو مراكز التسويق أشكال وألوان من الوافدين لما يتميزون به من القبول براتب منخفض لا يحصلون على نصفه ببلادهم.. ولما يعاملون به «الشيخ» من خضوع قد لا يؤديه السعودي مهما بلغ به الحال من حاجة للعمل.

فما الحل يا ترى؟ يقول أهل الخير: لا حل إلا في خفض سنوات التقاعد، فإنه سيوفر وظائف للمتخرجين وإجراء فحص شامل من قبل مكاتب العمل على عدد الوافدين، ومن ثم العمل على إخضاع صاحب المركز أو المعرض على تعيين الشباب السعوديين من خريجي الجامعات بالراتب المناسب.

إننا لا ننكر جهد من أسهموا بالعمل في شتى المجالات ببلادنا خلال الأعوام الماضية، ولكننا اليوم أصبح من أبناء الوطن من هو قادر على شغل مراكزهم، فلا بد أن نقدم لهم ما يستحقونه من حقوق مالية كما يحصل المتقاعدون على تقاعدهم ليحل الشباب محلهم.. فهل إلى ذلك من سبيل.

السطر الأخير:

الجرح يئزف والألام تنتشر
يا ويح جرح إذا أزرى به القهر

ومازال التسرب الوظيفي مستمراً

لحظة تأمل

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م
[اضغط هنا](#)

علي أحمد صفحان

نقدر لوزارة العمل جدّيتها في إيجاد حلول لمشكلة البطالة، وتوطين الوظائف في القطاع الخاص من خلال المبادرات والبرامج التي تطرحها في سوق العمل، ومن خلال صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يقدم دعماً أعلى للكيانات التي تلتزم ببرامج التوطين وتتميّز فيه.

فوزارة العمل أطلقت الكثير من المبادرات والبرامج لدرجة أننا لا نستطيع أن نحصي عددها، أو نعرف مدى نجاحها من عدمه، لكن هذه المبادرات والبرامج تحتاج إلى شريك فعلي حقيقي وليس شريكاً أنانياً يبحث عن مصلحته فقط، فهل القطاع الخاص هو الشريك الحقيقي، أم كان الهروب من هذه الشراكة هو العنوان الأبرز لهذا القطاع؟

ومع كل هذه البرامج والمبادرات التي تسعى لتوطين الوظائف، إلا أن التسرب الوظيفي في القطاع الخاص كبير ومستمر، فكثرت الدراسات، وورث العمل حول أسباب هذا التسرب دون الوصول إلى نتيجة، ولكن لو أمعنت وزارة العمل النظر حول هذا التسرب، ستجد أن السبب يكمن في عدم الأمان الوظيفي الذي يشعر به الشباب السعودي في هذه الشركات، نتيجة عدم رغبة أصحاب الشركات في توظيفهم، وأنهم مفروضون عليهم من قبل الوزارة، لذلك تجد الموظفين الوافدين هم من يتولون المواقع القيادية في الشركات، ولهم دور كبير في هروب الشباب السعودي من مهندسين وإداريين من هذه الشركات إلى شركات أخرى، أو إلى القطاع الحكومي، بسبب مضايقتهم بكافة الأساليب والطرق.

فأصحاب الشركات هم من أعطى الموظف الوافد المنصب والصلاحيات التي تجعله يتحكم في مصير هؤلاء الشباب، واستقرارهم في هذه الشركات، كما لم يمنحوا الشباب السعودي الفرصة لإثبات وجودهم وكفاءتهم، وأنهم لا يقلون كفاءة عن الوافدين؛ مما أدى إلى شعورهم بعدم توفر الأمان الوظيفي، والبحث عن مكان آخر يوفر لهم الاستقرار والأمان.

والمطلوب من وزارة العمل بعد كل هذه البرامج والمبادرات التي قدمتها؛ أن تتخذ موقفاً حازماً تجاه الشركات التي لا تلتزم بتلك البرامج، وخلق مناخ ملائم وبيئة صالحة للعمل، وإعادة النظر في برنامج نطاقات ليشمل الحد الأعلى من الوظائف الإدارية والفنية العليا، ومنح الكفاءات السعودية الفرصة في تسلم المناصب القيادية، ومنع الشركات من تعيين الوافدين في المناصب الإدارية القيادية التي أصبحت تتحكم في مصير السعودة.

ارتفاع الأسعار و«جشع» التجار

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140410/Con20140410691004.htm>

وليد عرب هاشم

الشكوى مستمرة من الغلاء وارتفاع الأسعار، وعادة يتم توجيه أصابع الاتهام لـ«جشع» التجار وقصور الجهات الرقابية، ولا شك فإن ارتفاع الأسعار يؤدي المواطن ويخفض من دخله الحقيقي ومن مستواه المعيشي، فعلى سبيل المثال، الشخص الذي دخله ستة آلاف ريال هو مثل الشخص الذي دخله ثلاثة آلاف ريال لو ارتفع سعر كل شيء بالضعف، بمعنى أن النقود فقدت نصف قيمتها، أو أن مالك هذه النقود أصبح مستواه المعيشي أو قدرته على الشراء نصف ما كانت عليه قبل ارتفاع الأسعار.

ولذلك، فإن من الطبيعي أن تكون هناك شكوى وتذمر عند ارتفاع الأسعار، فهذا يضر المستهلك مباشرة ويصيبه في مستواه المعيشي وحياته اليومية. ولكن وإن كان من الطبيعي أن نشكو من أي ارتفاع للأسعار، إلا أن اتهام التجار قد لا يكون في محله، ليس لأن التجار ملائكة وليس لديهم «جشع»، ولكن لأن في اقتصاد مثل اقتصادنا لن نجد للتجار قدرة كبيرة على التحكم في الأسعار، والتي ترتفع لأسباب أخرى أهم وأكثر تأثيراً، والسبب الأول لارتفاع الأسعار في أي دولة هو التصرفات غير المسؤولة للحكومات، فعندما تقوم الحكومة بالإففاق والصرف بدون أن يكون لديها موارد وإيرادات، وإنما تكتفي بطباعة أوراق نقدية من عملة البلد، فإن هذا يؤدي إلى فقدان الثقة بهذه العملة، وبالتالي انخفاض قيمتها وارتفاع الأسعار، ولعلنا نذكر أن عملات بعض الدول كانت تساوي أكثر من ريال، والآن هي بنصف ريال أو ربع ريال أو عشر هلال أو أقل، فلأسف، كثير من الحكومات تطبع النقود بدون موارد أو غطاء كافٍ، وهذا ينعكس فوراً في فقدان القوة الشرائية أو ارتفاع الأسعار، ولكن هذه الحالات لا تنطبق على الاقتصاد السعودي الذي لديه - والحمد لله - موارد تكفي وتزيد لدعم الريال، والذي ارتبط بالدولار أو أقوى عملة في العالم.

ولكن، وإن كانت لدينا عملة قوية وتغطيها موارد ضخمة وأرصدة كبيرة، إلا أننا ما زلنا معرضين لانخفاض قيمة هذه العملة بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج، وارتفاع تكاليف توفير هذه السلع لدينا، فنحن اقتصاد يستورد تقريباً كل السلع التي يستهلكها، وبالتالي عند ارتفاع أسعار هذه السلع في الدول التي تنتجها، فإنها سوف تأتينا بأسعارها المرتفعة، كما أننا - للأسف - نشك في البيروقراطية وقلة الشفافية وكثرة تداول الجهات المعنية، وهذه العوامل جميعها تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وعرقلة توفير السلع، ما يعني ارتفاع أسعارها، ولكن جميع هذه العوامل التي تتسبب بارتفاع أسعار السلع ليس لها علاقة بالتجار أو «جشعهم»، بالعكس فهؤلاء التجار هم أول شريحة من المواطنين التي تعاني من ارتفاع أسعار السلع المستوردة ومن ارتفاع أتعاب وتكاليف العمل في داخل اقتصادنا، وليس لديهم خيار سوى القبول بهذه الأسعار أو الخروج من السوق بخسارة، ولذلك إن كنا نشكو غلاء الأسعار، فعلى أن نبحث عن أسباب أخرى لنومها؛ لأن «جشع» التجار ليس في الواقع سبباً له ذلك الأثر في اقتصادنا.

أنظمة ولوائح وويل للممتنعين!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 أبريل 2014 م

[اضغط هنا](#)

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

عندما يصدر نظام ما، تتبعه لوائح تفسره، وتضعه موضع التنفيذ أو التطبيق. وأنظمة القضاء الجديدة مثل واضح عليها. ومنها نظام يتعلق بالأحوال الشخصية، وقضايا الأسرة من طلاق، وخلع، ونكاح، ونفقة، وغيرها. ولعل مما يشكر للمجلس الأعلى للقضاء سعيه الحثيث إلى وضع لوائح ذات مواد واضحة ملزمة، ترسخ مبدأ تسريع إصدار الأحكام، والحد من تعطيلها، والتضييق على المتهرب من حضور الجلسات، أو تنفيذ الأحكام بعد إقرارها. ومن المعلوم أن أكثر ما يطيل أمد القضايا الأسرية تحديداً هو التهرب من حضور الجلسات حتى بات من المضحك المبكي قول المماطل لغريمه (ذكراً أو أنثى) إذا هددته بالرفع إلى القضاء: (أبشر بطول سلامة يا مربع!)، أو (ما أطولك يا ليل)، أو (جاء الفرج)! إشارة إلى عزمه على المماطلة، والتهرب؛ حتى يملّ الخصم، فيترك الجمل بما حمل، أو يرضى بدون حقه، كما يحدث مع المماطلين في تسديد إيجارات العقارات. وفي حالات أخرى تنتفضي السنوات، فتتغير تبعاً لذلك الأحكام، ومنها مثلاً حق الحضانة على مذهب الإمام أحمد، الذي يقصره للأُم على 7 سنوات؛ لتؤول بعدها إلى الأب. ويُقال إن من المواد المتضمنة في اللوائح التفسيرية التي ستصدر عما قريب حق المحكمة الشرعية في الكتابة مباشرة إلى مركز الشرطة المختص لإحضار الخصم المتهرب (في قضايا الطلاق، والأحوال الشخصية) بالقوة الجبرية في حال عدم استجابته. وفي حال إحضاره بالقوة يمكن عقد الجلسة حتى قبل حلول الموعد المحدد سلفاً تسريعاً للبت في هذه القضايا التي اعتاد الناس استمرارها شهوراً وسنواتٍ دون نهاية. ومن صلاحيات القاضي أيضاً الأمر بوقف جميع الخدمات عن الممتنع والمماطل، والتي تقدمها الجهات الحكومية مثل: رخصة قيادة السيارة، ومنح الهوية الوطنية، ورخصة سير السيارة، ووثائق ومستندات ممارسة العمل التجاري، وغيرها. ومن الصلاحيات أيضاً وضع الممتنع على قائمة القبض، فضلاً عن منعه من السفر. وليت يتم تضمين المواد ما يكفل استمرار بعض العقوبات لآمد محدودة حتى بعد صدور الأحكام بالنسبة للممتنعين والمماطلين والمتهربين، فيُجرموا من السفر خارج البلاد، ومن خدمات البنوك والقطاعات الحكومية وغيرها.. ليت هؤلاء يصبحون عبءاً لكل معتبر.

”العفو الدولية” تحذّر من تدهور أوضاع حقوق الإنسان في أفغانستان

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 4 جماد ثاني 1435 هـ - 4 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

بريطانيا - يو بي أي
حدّرت منظمة ”العفو الدولية” اليوم الجمعة من أن المكاسب المتواضعة التي تم إنجازها على مدى الأعوام الاثني عشر الماضية من حكم إدارة الرئيس حامد كرزاي، في أفغانستان تتعرض للتهديد بشكل متزايد مع تجدد العنف، إلى جانب تدهور حقوق المرأة مرة أخرى.
وقالت المنظمة إن فترة حكم كرزاي ”شهدت تقدماً لا يمكن إنكاره في بعض القضايا، بما في ذلك حرية التعبير وحماية أكثر من 600 ألف مشرّد داخلياً، إلا أن قضايا أخرى أهملت بالكامل تقريباً من قبل مسؤولي حكومته، مثل المساءلة عن الإصابات في صفوف المدنيين أو العدالة الانتقالية”. وأضافت أن إدارة كرزاي ”أنجزت تقدماً محدوداً بشأن حقوق المرأة، ويرجع ذلك أساساً إلى العمل الدؤوب للناشطات الأفغانيات أنفسهن مما جعل المرأة الآن ممثلة في الحياة العامة وتحظى بفرص أفضل في مجال التعليم، وإصدار تشريع عام 2009 يجرم العديد من أعمال العنف ضد المرأة الأفغانية”. وأشارت المنظمة إلى أن ”العديد من هذه الانجازات مهددة أو تراجعَت بالفعل، وتم تقديم عدد قليل فقط من مرتكبي العنف ضد المرأة إلى العدالة”.

الإمارات والمغرب يبحثان حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014م

[اضغط هنا](#)

الرباط - وام
التقى مساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية، عبدالرحيم يوسف العوضي، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الرباط، سعادة محمد الصبار، وذلك بحضور المستشار في سفارة الدولة لدى المملكة المغربية، سعيد مهير الكتبي.
وقدم الدكتور عبدالرحيم يوسف العوضي نبذة عن تطور تجربة حقوق الإنسان في دولة الإمارات، مُشيراً إلى حكمة القيادة وحرصها على حماية حقوق الإنسان وفق الخصوصية المحلية، انسجاماً مع المبادئ والقيم العربية والإسلامية، وفي احترام لمقتضيات القوانين الدولية.
ونوه بجهود الدولة لحماية حقوق العمالة الأجنبية، ومحاربة ظاهرة الإتجار بالبشر، وحماية حقوق الوافدين في ممارسة عقائدهم وشعائهم الدينية، بكل حرية.
وقال إنه بفضل توجيهات رئيس الدولة، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، فإن دولة الإمارات ستمضي قدماً في الدفاع عن حقوق الإنسان، وحمايتها بكل الأشكال القانونية.

وأشار إلى محاكمة الخلية السرية لتنظيم "الإخوان المسلمين"، التي كانت تستهدف المسّ بأمن الدولة، والنظام العام، والتي جرى تفكيكها ومحاكمتها وفق القوانين الجاري بها العمل في احترام تام للمواثيق الدولية المتعلقة بأصول المحاكمات.

وأكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تدخر جهداً في صون وحماية حقوق الإنسان، والارتقاء بها إلى أعلى المستويات في انسجام تام مع رؤية القيادة، وخصوصية المجتمع الإماراتي. من جانبه أشاد الصبار بمثانة العلاقات بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، مؤكداً استعداد المجلس للتعاون مع المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في الإمارات، لما فيه صالح البلدين.

الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في كلمتها أمام مؤتمر مجالس الشيوخ والشورى في أديس أبابا السعودية تدعو "إفريقيا الوسطى" إلى وقف الممارسات التمييزية ضد المسلمين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل 2014 م

http://www.aleqt.com/2014/04/07/article_839213.html

"الاقتصادية" من الرياض
دعت السعودية حكومة إفريقيا الوسطى إلى الالتزام بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي، ومواثيق حقوق الإنسان، واتخاذ جميع الإجراءات للوقف الفوري لعمليات التشريد والممارسات التمييزية ضد المسلمين.
وأكد الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى، في كلمته في المؤتمر الثامن لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي الذي يعقد أعماله حالياً في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز تؤمن بأهمية توطيد العلاقات العربية - الإفريقية، وتسعى جاهدة إلى دعم سبل التعاون النابعة من متطلبات المرحلة الراهنة والظروف المحيطة، وذلك للانتقال بالتعاون المشترك إلى آفاق ومجالات جديدة لتحقيق الشراكة العربية - الإفريقية، خاصة في مجالات التنمية والاستثمار، وتسوية الخلافات البيئية بالوسائل السلمية، وبالأسلوب الذي يحفظ الحقوق المشروعة، وترى في التنسيق بين مجلس السلم والأمن العربي ومجلس السلم والأمن الإفريقي ما يساعد على معالجة العديد من هذه الخلافات.
وأشار آل الشيخ إلى أن المملكة تحرص بصفقتها عضواً في مجموعة العشرين على أن يكون التعامل مع الأزمات المالية العالمية على النحو الذي يحد من انعكاساتها على الدول الأقل نمواً، وأنه وفي سياق مواجهة تحديات التنمية التي تتركز هاجس معظم الدول الإفريقية، فقد قدمت المملكة مساعدات تنموية للدول الإفريقية على امتداد العقود الأربعة الماضية، منها مساعدات غير مستردة بلغ مجموعها 30 مليار دولار، وإعفاء قروض بلغت قيمتها ستة مليارات دولار، وقدم الصندوق السعودي للتنمية قروضاَ إنمائية ميسرة لتمويل 345 مشروعاً وبرنامجاً إنمائياً في 44 بلداً إفريقيًا في مختلف القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والإسكان والبنية التحتية بقيمة إجمالية بلغت ستة مليارات دولار.
كما قامت المملكة أخيراً بتوقيع سبع اتفاقيات في مجال التنمية مع الجانب الإفريقي بمبلغ إجمالي يتجاوز نصف مليار دولار، وبإضافة إلى ذلك إسهام المملكة في تأسيس العديد من المؤسسات التمويلية الهادفة إلى دعم الدول الإفريقية بمبلغ مليار دولار مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا الذي تعد المملكة أكبر المساهمين فيه، وكذلك صندوق التنمية الإفريقي، وقد تجاوزت مساعدات المملكة الإنمائية المقدمة النسبة التي حددتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.
وقال آل الشيخ: إننا نجتمع اليوم في هذا التجمع البرلماني العربي - الإفريقي المشترك، لا يمكن أن نغفل عن محنة الأشقاء مسلمي إفريقيا الوسطى، وما يُرتكب في حقهم من أعمال إبادة، وجرائم وحشية منهجة، وانتهاك لحقوق الإنسان، في ظل صمتٍ وتجاهلٍ دوليين، الأمر الذي يوجب علينا جميعاً بلا استثناء شجب واستنكار كل ذلك، ودعوة حكومة إفريقيا الوسطى إلى الالتزام بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي، ومواثيق حقوق الإنسان، واتخاذ جميع الإجراءات للوقف

الفوري لعمليات التشريد والممارسات التمييزية ضد المسلمين، وهذا أقل ما يمكن القيام به، وهي دعوة موجهة لجميع أعضاء الرابطة لإثبات ما كنا ندعو له ولا نزال منذ تأسيس هذه الرابطة من احترام للأديان، والإنسانية، ونبذ التعصب والتعسف والتمييز بموجب الدين أو اللون أو الجنس.

وأضاف أنه إدراكاً من المجتمع البرلماني الدولي بفداحة ما يحدث في جمهورية إفريقيا الوسطى من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وتعصب وتمييز عنصري مقيت، وخرق لجميع المواثيق والأعراف والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد تبنى الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماع جمعياته العامة "130" والمنعقدة أخيراً في جنيف بندا طارئاً تقدم به الأشقاء في المملكة المغربية يدعو إلى استناب السلم والأمن ودعم الديمقراطية في جمهورية إفريقيا الوسطى.

وأبان رئيس مجلس الشورى أن القضية الفلسطينية تظل كما كانت دوماً في مقدمة اهتمامات المملكة العربية السعودية، وموقفها ثابت حيال ذلك بضرورة أن تؤدي أي مفاوضات أو جهود وبأي شكل من الأشكال إلى تحقيق سلام شامل وعادل يُمكن الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه المشروعة وفق مقررات الشرعية الدولية، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وعلى أساس رفض ما تتعرض له مدينة القدس من خطط تسعى لتهويدها، وما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك ومحيطه من أخطار محدقة، ويستدعي ذلك من المجتمع الدولي الوقوف بصرامة أمام الممارسات الإسرائيلية التي تُفوّض أي أمل تجاه الوصول للسلام المنشود بما في ذلك استمرار النشاط الإسرائيلي في بناء المستعمرات، ومواصلة انتهاك أبسط حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة على أرضه ووطنه.

وأشار الدكتور عبد الله آل الشيخ إلى أن تعثر مؤتمر "جنيف 2" في التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية التي مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات دفع ثمنها الشعب السوري دماءً وأرواحاً ودماراً شاملاً عمّ كل أرجاء سورية التي أصبحت تتحول تدريجياً إلى ساحة مفتوحة يمارس فيها كل جرائم القتل والتدمير على يد نظام جائر وتواجه كل هذه التحديات مقاومة سورية مشروعة خذلها المجتمع الدولي وتركها فريسة لقوى غاشمة حالت دون تحقيق طموحات شعب سورية النبيل في العيش بحرية وكرامة، وقد ترتب على ذلك حصول كارثة إنسانية رهيبة، الأمر الذي يوجب علينا جميعاً دعم تطلعات الشعب السوري الشقيق في معالجة الأزمة التي عصفت به، واحترام حقوقه في تحقيق العدالة والكرامة الإنسانية، وذلك عملاً بقول الله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ".

وأعرب رئيس مجلس الشورى في ختام كلمته عن أمله في أن يُشكّل المؤتمر الثامن لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي نقطة تحول في مسيرة العمل العربي - الإفريقي المشترك وتوثيق آفاق التعاون، وتكثيف الجهود لشراكة حقيقية بين المجموعتين العربية - والإفريقية، مقدماً شكره لرئيس المجلس البفدرالي في جمهورية إثيوبيا البفدرالية الديمقراطية كاسا تيكل برهان على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والعمل الدعوى لإنجاح أعمال هذا المؤتمر.

اليوم السابع

رئيس الوزراء الأردني: حقوق الإنسان على رأس أولويات واهتمامات الدولة

المصدر: جريدة اليوم السابع الثلاثاء 8 جماد ثاني 1435هـ - 8 أبريل 2014م

<http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1600729#.U0N66algt0A>

عمان (أش أ)

شدد رئيس الوزراء الأردني الدكتور عبدالله النسر اليوم الاثنين على أن خيار الأردن باتجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان كنهج قد حسم ولا مجال للتردد فيه.. مؤكداً على أن مسألة حقوق الإنسان تقع على رأس أولويات واهتمامات الدولة الأردنية وليس الحكومة فقط.

جاء ذلك خلال زيارة النسور اليوم للمركز الوطني لحقوق الإنسان يرافقه وزراء الداخلية حسين المجالي والدولة لشئون رئاسة الوزراء أحمد الزيادات والعدل الدكتور بسام التلهوني ورئيس ديوان التشريع والرأي الدكتور نوفان العجارمة. وقال رئيس الوزراء الأردني "إنه لا يمكن لأحد أيا كان إيقاف هذه المسيرة باتجاه الديمقراطية بسبب خلفيته أو عجزه أو عدم فهمه وإحاطته بضرورات المرحلة ومتطلبات البشرية الإنسانية التي تحتم على الدول أن تسير في هذا الخط". وأشار النسور إلى أن نظرة العالم تجاه قضايا حقوق الإنسان قد تغيرت وأصبح لا يمكن لأحد إلا أن يلتزم بمبادئ الحريات وحقوق الإنسان ومعايير العدل والنزاهة والشفافية والمعايير الإنسانية لكل البشر.. لافتا إلى أن قوى الشد العكسي لنهج الحريات والديمقراطية والانفتاح لا يمكن لها أن تسود. ومن جهته.. أكد وزير الداخلية الأردني أن مراكز الإصلاح والتأهيل في المملكة على درجة عالية من الحرفية والمهنية ولا يوجد فيها انتهاكات ، قائلا "إن الأمن العام بدأ بتدريب كوادره على حسن التعامل مع الموقوفين في المراكز الأمنية" .. موضحا أن أي تجاوز على حقوق الإنسان من قبل الأجهزة الأمنية هو تصرف فردي وليس عملا مؤسسيا ممنهجا. وبدوره.. قال وزير العدل الأردني إن وزارته تتعامل بكل جدية واحترافية مع التقارير التي ترد إليها من المركز الوطني لحقوق الإنسان وتحيلها إلى الجهات ذات العلاقة وتتابع تطبيقها خلال الفترة الزمنية المحددة .. مشيرا إلى أن الوزارة تقوم أيضا بمتابعة المدعين العامين فيما يتعلق بالتفتيش على السجون ورصد ما يتمتع به الموقوفون من حقوق مثلما يتم الاستماع إلى ملاحظاتهم كي يتم بعدها معالجة أية أخطاء تكون قد حدثت.. مؤكدا على سعي الحكومة الدائم على أن تكون التشريعات التي تنجزها فيما يتعلق بحقوق الإنسان موائمة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أما رئيس ديوان التشريع والرأي الدكتور نوفان العجارمة فأكد على أن قانون منع الإرهاب هدفه المحافظة على أمن المواطن الأردني.. كما أن قانون منع الجرائم جاء من أجل حقوق الإنسان كونه يلاحق اصحاب السوابق.



تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان ضد "الروهينغا" في ميانمار

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 جماد ثاني 1435 هـ - 9 أبريل 2014م
[اضغط هنا](#)

د ب أ – يانجون

حذر مبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية راخين في ميانمار بعد إجلاء عمال إغاثة دوليين. وأثار مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في ميانمار توماس أوكيا كوينتانا المخاوف بشأن تدهور وضع حقوق الإنسان لمجتمع الروهينجا المسلم في تقرير قدم في جنيف أول امس الاثنين. وأجلت وكالات دولية ومنظمات غير حكومية عمالها الشهر الماضي من مدينة سيتوي الواقعة على بعد 500 كيلومتر شمال غرب يانجون بعد أن هوجمت مكاتبها من قبل سكان محليين بوزنيين. وتتهم الأغلبية البوذية في الدولة عمال الإغاثة الأجانب بمحاكاة «الروهينجا»، مجموعة مسلمة يبلغ تعدادها نحو مليون شخص لا يتمتعون بحقوق قانونية كاملة في ميانمار. وقال كوينتانا في بيان في يانجون: «التطورات الأخيرة في ولاية راخين هي الأحدث ضمن تاريخ طويل من التمييز والاضطهاد ضد مجتمع الروهينجا والتي يمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية».

في ختام اجتماعهم الطارئ بشأن تطورات القضية الفلسطينية وزراء الخارجية العرب يحملون إسرائيل مسؤولية المأزق الذي آلت إليه مفاوضات السلام

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10 ابريل 2014 م
http://www.aleqt.com/2014/04/10/article_840170.html

"الاقتصادية" من الرياض
حمل وزراء الخارجية العرب إسرائيل المسؤولية الكاملة عن المأزق الخطير الذي آلت إليه المفاوضات الفلسطينية، داعين إلى المسارعة في تقديم الدعم المالي لدولة فلسطين وتفعيل شبكة الأمان.
وأكد الوزراء العرب في قرارهم الذي اتخذوه في ختام الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية أمس، بشأن تطورات القضية الفلسطينية، التزام الدول العربية بعدم توقيع أي عطاءات أو مناقصات مع أي شركة أو مؤسسة دولية أو إقليمية لها شراكة عمل في المستوطنات الإسرائيلية.
ورأس وفد المملكة إلى الاجتماع الأمير عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز نائب وزير الخارجية.
وحمل المجلس إسرائيل مسؤولية ما يجري بسبب رفضها الالتزام بمرجعيات عملية السلام وإقرار مبدأ حل الدولتين بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خط الرابع من حزيران (يونيو) 1967 بعاصمتها القدس الشرقية وكذلك رفضها الالتزام بتنفيذ تعهداتها بإطلاق سراح الدفعة الرابعة والأخيرة من الأسرى الفلسطينيين.
ودعا القرار الولايات المتحدة إلى مواصلة مساعيها من أجل استئناف مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وبما يلزم الجانب الإسرائيلي بتنفيذ تعهداته والتزامه بمرجعيات عملية السلام وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه، معبرين عن التقدير للجهود التي يبذلها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في هذا الصدد.
وطالب بضرورة دعم جهود دولة فلسطين المحتلة للحصول على عضوية جميع الوكالات الدولية المتخصصة والانضمام إلى الميثاق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية كون ذلك حقاً أصيلاً أقرته الشرعية الدولية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 29 نوفمبر من عام 2012 القاضي بالاعتراف بعضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة بصفة مراقب وقيام الدول العربية بتحريك دبلوماسي مكثف على المستوى الدولي لتوفير المساندة والدعم المطلوبين لهذا التوجه الفلسطيني الذي هو مستقل عن المسار التفاوضي. وطالب الوزراء البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي واتحاد المحامين العرب والمؤسسات الحقوقية العربية بالتحرك العاجل لمخاطبة الفيدرالية لحقوق الإنسان ولجنة الحقوقيين الدوليين للحصول على تأييدها موقف دولة فلسطين الرامي إلى ممارسة حقها الشرعي في الانضمام إلى الوكالات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية وتوفير التأييد الدولي للموقف الفلسطيني في هذا الصدد.
وجدد الاجتماع التأكيد على أن المصالحة الوطنية الفلسطينية تمثل خطوة جوهرية مهمة لتطلعات الشعب الفلسطيني في الاستقلال الوطني والدعوة إلى تنفيذ اتفاقية المصالحة الموقعة في الرابع من شهر أيار (مايو) 2011 وتوجيه الشكر لمصر لرعايتها المتواصلة واستمرار جهودها الحثيثة لتحقيق المصالحة والترحيب بإعلان الدوحة القاضي بتشكيل حكومة انتقالية وطنية مستقلة تعمل على التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني.



كاريكاتير

للحصول على ترقية..



بديع

www.alriyadh.com

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاحد 6
جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل
2014 م

<http://www.alriyadh.com/924598>

* كيف تنهي المعاملة خلال دقيقة ...



Al-Jazirah

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 6
جماد ثاني 1435 هـ - 6 أبريل
2014 م

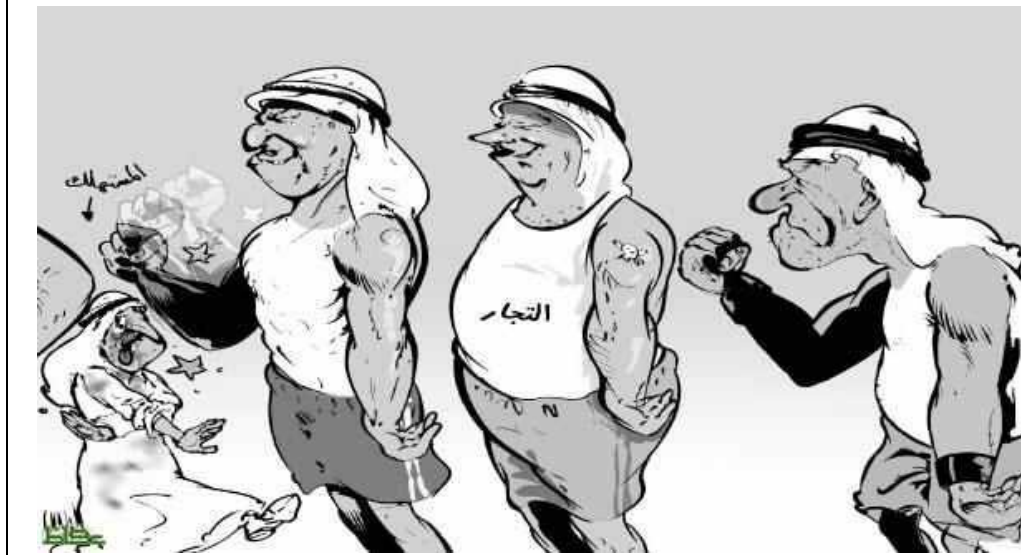
<http://www.al-jazirah.com/2014/20140406/cartoon.htm?car=madi>



الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
7 جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل
2014

<http://www.alriyadh.com/924801>



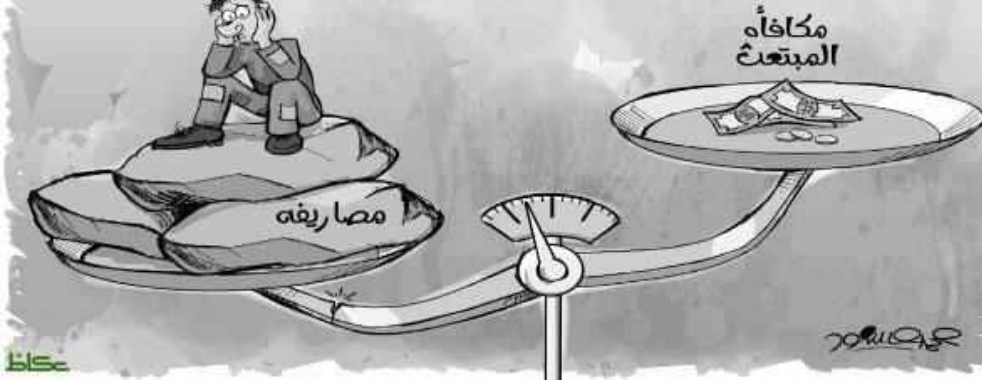
عكاظ
نسخة هذه النسخة الجديدة
نسخة الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7
جماد ثاني 1435 هـ - 7 أبريل
2014

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140407/Cartoon201404075696.htm>

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8
جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل
2014 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140408/Cartoon201404085699.htm>



اقتراحات للتوفير

عبدالله صاوي
@abdullahsawy



اليوم

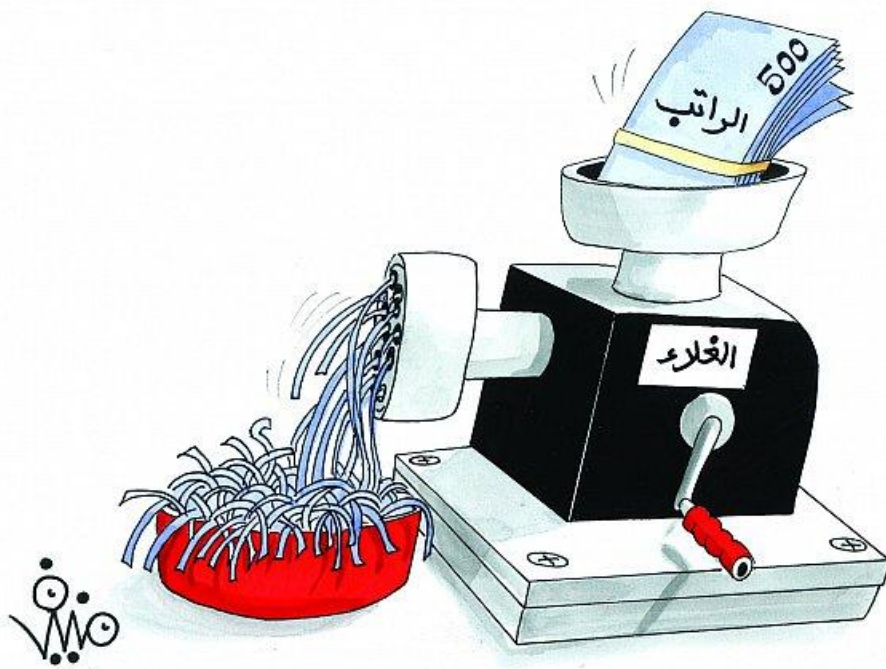
المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8
جماد ثاني 1435 هـ - 8 أبريل
2014 م

<http://www.alyaum.com/News/art/131672.html>



إغلاق طوارئ مستشفى الملك فهد بجدة



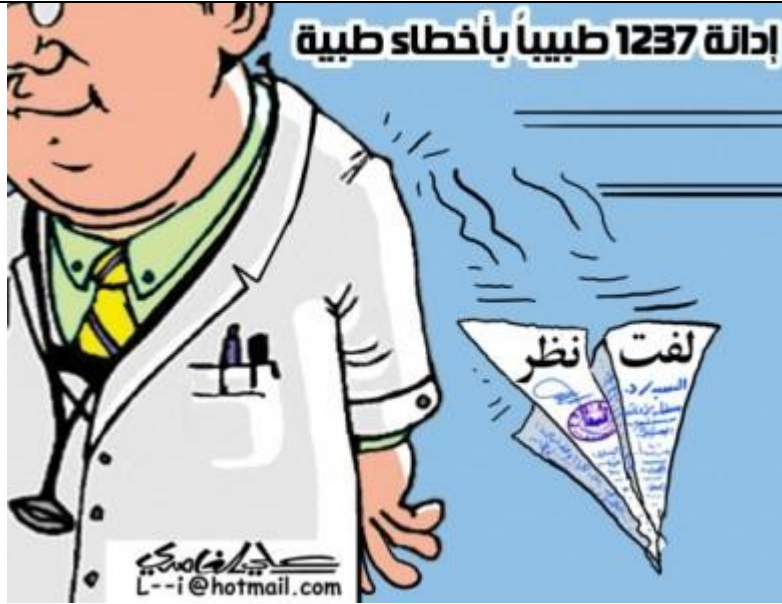


www.alriyadh.com

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ
- 10 أبريل 2014 م

<http://www.alriyadh.com/925725>



الرياض

المصدر: جريدة المدينة
الخميس 10 جماد ثاني 1435 هـ - 10
أبريل 2014 م

[اضغط هنا](#)